



يا حافظ يا كافي

٤

بسم الله الرحمن الرحيم
قل هو الله احد

1234

استغفر الله
عبد الحقير
المحمد نور محمد
الله بسم
الحسن
اليسما



Süleymaniye U. Kütüphanesi	
Kisim	H. H. V. sn. 1
Yeni	
Eski Kayıt No.	1234

بسم الله الرحمن الرحيم وبه العون جل من ظهرت على حواشي الاكوان اسرار قدرته
 الشاملة. وغرم من بدت عن غواشي الايمان اثار حكمة الكاملة. كل المنطق عن
 احصاء كماله. ووقف الفهم دون سرادقات جلاله. يا نور النور. يا خفيا من قوط
 الظهور. انت نور كل شيء. وبك ظهور كل ظل وفي. افض علينا انوار معرفتك.
 وخلصنا عن ظلمات الهوى بشروق سناجحتك. وصل على الكاملين من اولي قرباتك.
 وخصص نبينا وآله بافضل صلواتك. **وبعد** يقول الفقير الى عفوية الحق محمد
 بن اسعد الدواني الصديقي. كثيرا ما الح على اخواني. وطال ما اقترح متى خلا لي.
 ان اجمع لهم ما كنت اليهم اثناء مباحث شرح الشمية وحواشي من الزوايد. وانظم
 لهم في عقد التدوين ما كنت انا ولهم من نفايس الفرايد. وكنت انا اختلف عن لما انا
 فيه من تفرق البال. وتشتت الاحوال. وان الزمان قد بالغ في خفق الافاضل مداه.
 ورفع الاراذل منتهاه. مع ما انتشر من عياص الفتن في الافاق. لا سيما في بلاد فارس
 وعراق. وخصوصا منها موطن هي مقطر رأسي. ومشتعل براسي. الى ان لم يبق
 لفرط اقتراسهم في كنان الاعتذار متبرع. وسدد وقود الحاحهم. دون طوارق
 الامتناع مرهق. فشرعت فيه واتقيا بالله سبحانه ان يديم في فيضه القدسي مددي.
 ويشدد بحسن تأييداته عضدي. حتى اجيب فيما اريه من سهام النظر هدف الصواب.
 واطبق

واطبق الموصل فيما قصدت بصارم فصل الخطاب. وليعلم الناظر فيه الى لا اباله
 في الجن ثبات العرفية. اذ هي مع عدم تنهيه وانتهائها في الاغلب لا تيان صاحبها
 بطايل. بل اصراف عنان العناية التحقيق مسائل. هي امهات المطالب الجليل. واقتصر
 في توجيه خصوصيات الكتاب على ما هو الاكمل عن التكلف بحسب مرادي. واشبع الكلام
 في تحقيق مقاصد الفن في عرض ومروءاتي. وعاه بدعه ذو القطرة السليمة
 والفتنة القوية. الذين سلمت ابصار بصائرهم عن غشاوة الامراء. وصحت
 طباعهم عن افات الخد والمراء. وقليل ما هم فان اكثرهم جاهلون او متجاهلون.
 والله حي الحق بكلماته ولو كره المبطون قال المصنوع رتبة آه

تمت الديباجة لهذا

الكتاب

م

م

وأما إن الشيء إذا عرف الشيء فأنشئ الموقوف مع الموقوف ليس بقضية عند المنطقيين
وان كان عند النحويين قضية لأن الفرض تعرف الشيء بصورة فإذا قلنا الآن حيوان
ناطق يكون الفرض منه بصورة ما بينه الآن لا التصديق بأنه حيوان ناطق فإن قلت فكيف
يصح قول جبريل عدمه في جواب الرسول عدم صدقته حينئذ قال عن حقيقة الإيمان
وقال له أخبرني عن الإيمان فقال الرسول إن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم
الآخر وتؤمن بالقدر خفيه وشره فقال له جبريل صدقت فإن الرسول عدم عرف الإيمان
وعلم ما خبرت وهو الفرض من تعريف الشيء بصورة لا يصلح لجبريل أن يقول في الجواب
صدقته لأن التصديق أن يكون في القضية واجب عنه بأن قال والجواب إن التعريف
الحاسي يقيم إذا كان الموقوف ما وبالموقوف أن إذا صدق الموقوف على ما صدق عليه
الموقوف وبالعكس فتكون بقوله عدم الإيمان أن تؤمن بالله إلى جهنم أن جهنم التصور وهي
جهة التعريف وجهة التصديق أن ما صدق عليه الإيمان أن تصدق عليه اعتقاد بالله إلى
فتصدق جبريل عدمه راجع إلى جهة التصديق لا إلى جهة التصور والتعريف

من ص

١٢٢٤

ان الشروع في جزء من اجزاء الشيء كيف ما كانا شروعا في ذكر الشيء بل الشروع
في الشيء هو الشروع في جزء من اجزائه بقصد تحصيل ذلك الشيء الا يري ان من
خرج من بيده بقصد التوقف لا يشاركه في شراح في سفر المغرب مثلا ولين سلمنا
ذلك فلا نعلم ان الشروع في العلم بهذا المعنى يتوقف على الشروع في المقدمة لجواز
ان يتصور جزء منه ويصدق بقايتها فيحصله وهذا كل جزء حتى يحصل العلم
بدون تصور العلم التصديق بقايتها والحادثة لا شك في امكن تحصيل
مسئلة من مسئلة العلم ان يتم بدون تصور ذلك العلم وغايتها فان تحقق في
هذه الصورة الشروع في العلم بطل قولهم الشروع في العلم يتوقف على تصور
ذلك العلم والتصديق بقايتها وان لم يشاركه اعتبار القيد في الشروع في العلم بطل
قولهم الشروع في العلم يتوقف على تصور ذلك العلم والتصديق بقايتها وان
يتحقق بناء على اعتبار القيد في الشروع في العلم بطل قولهم الشروع في العلم
يتوقف على تصور العلم كلية المقدمة القابلة بان الشروع في شروعه في العلم
وعلى التقديرين لا يشبث الدور على فرض كون المقدمة جزءا بل هذه الصورة
يندرج حكاية الاحتياج الى تصور العلم والتصديق بقايتها كما سبق له
اشاء الله تعالى قوله فيكون موقفا على الشروع في المقدمة قطعا في حكاية
المطالع ان يلزم الدور وهو الوجهي لان الشروع في العلم يتوقف على حصول
المقدمة وحصولها موقوفة على الشروع فيها لانها ذواجزاء مرتبة في
الحصول وحصول ذواجزاء كذلك يتوقف على التلبس بجزء من اجزاء اعني
الشروع في الشروع في المقدمة يتوقف على نفسه بواسطة توقعه على حصولها
الموقف على الشروع فيها وانما يصح بهذا الدور لان مناطه توقع
الشيء على نفسه فكتفى به اختصارا بهذا ذكر ان تقول متى تحقق توقف الشيء

سلمان

على انه تحقق توقف الشيء على ما يتوقف عليه لان امثاله يتوقف على نفسه ويتوقف
على ما يتوقف عليه اعني ان موضع توقف الشيء على نفسه سيلم توقف الشيء
على ما يتوقف عليه وهو الدور اذ لا يغير في الدور ان يكون الموقف على يد واعم
فانهم فيه دفعة ما قوله والجواب ان في الكلام مضاف محذوف قد يقال الوجوب
ههنا استحيائي وهو سواء قد ركتب او لا اذ لا يجوز ان يعلم من خارج
لان كنه المنطوق واذ اجزى الوجوب على ذكر فلا حاجة الى التقدير لان مقدمته
العلم وان كانت خارجة عنه يستحي ان يعلم من خارج لان كنه المنطوق واذ اجزى
الوجوب على ذكر فلا حاجة الى تقدير لان مقدمته العلم فان كانت خارجة عنه
يستحي ان يعلم فيه فتقدير الكتب من غير ان يحل الوجوب على الاستحيائي
فاسد ومنه لغو هذا وهذا ما بلغناه المحصول بالقبول ونحن نقول لا
يجب عليك ان المفهوم عرفنا قوله كجب ان يعلم من كتابك تلك المسئلة انه
يجب التمسك بكتابك على تلك المسئلة وكونه بحيث يعلم منه تلك لا انه يجب
على الاشخاص او يستحي لهم ان يعلموا من كتابك لان غير فلا حاجة
مع تقدير الكتب التي جعل الوجوب استحيائيا ولو جرد على الاستحيائي فلا
يلغو التقدير لان الخارج عن الشيء كما لا يجب ان يعلم ولا يستحي ان يعلم فيه اذ ليس
معه كونه معلوما في ذاته معلوم بين ما يلزم الا فالخارج عن العلم لعله ما قد
يجب ان يعلم فيه هذا المعنى ان يكون متوقفا على بعض مسائله مبدءا لبعض اخر وان
كان للمنع محاروا ايضا المتبادر من قوله علمت هذه المسئلة في العلم الغلاني
او هذه المسئلة يعلم من ذلك العلم انما من ما يلزم لان يعلم فيما بين مسائله
الا يري انك لو قلت يعلم في المنطوق ان الواو العاطفة قد يكون عينية او الفاصلة او غيرها
من مسائله علم اخر يترك فيما بين مسائله اسقط او الوضعيت في كتابك فمثلا

السواء في الحقيقة لفظ في ويؤيده ان في كثير من النسخ هكذا الان ما هو خارج عنه لا
يعلم فيه بالتقييد بالوجوب والتقييد على ما في بعض الآخر لما سببه المقام ولان له
خلافا في تأكيد السواء وعند هذا فقد انعكس الامر فان الحجة على الاستحسان في التقييد
مضاف فانه ومع لغو فاتهم هذا وقد يجي بعبارة السؤال بالاستخدام في
قوله فيه وهو يحتمل حول توجه وبوجه كثر تركنا ان يمكن ان يجلب بان قوله في المنط
متعلق بجواب خلاصة المعنى ما يكون العلم به من واجبات المنط وذكر لا يقتضيه كونه جزءا
منه اذ يصح ان يقال بجواب الصلوة الوضوء فان خاصة تعلق وجوبه بتعلقه بشبه تعلق
الطرف بالمطروق فندبر **فاس** او عن المركبات الغير المقصودة بالذات المخصوص
ان المراد بالمقصود بالذات ما يكون معرفة احواله والتطهير فيه مقصودا اوليا
في الغنى وذكر بان يتبرع عليه غاية الغنى بلا واسطة وهو بهذا القول ارجح والوجه لان
معرفة حاله هو الموصل الى غاية المنط اعني العصمة ولتوقفا على المعزلات و
القضايا صار المنط قسما مقصودا بالتبع فانه في ما يقال من انه ان اريد انما ليست
مقصودة بالذات في المنط فممنوع لان من ماله وما يدر الغنى كما مقصود بالذات
بغيره مقصود بالتبع لتوقف بعض المسائل عليه وهو مع في صورته حيث قابل
المنع بالبع غير تمام اذ لا يلزم من توقف بعض المسائل عليه كونه مقصودا فيه بالذات
وقد علمت الفصل ثم انه لم يعتبر هذا التقسيم في التصورات مع جديانه لقلة مبحث
الكلام في العلمين فيم وقوله اورد عليه ان الخاتمة آه حاصد السؤال ان
الخاتمة مشتملة على مواد الالفة واجزاء العلوم كما اعترف به والمذكورة في وجه
الحج انما يدل على اشتماله على المواد فقط فلا يتم اذ لم يعلم منه وجه ايراد اجزاء
العلوم وحاصد الجواب ان العرض من وجه المحذور وجه مناسب لا ينفك منه الشق
لاستلزامه التبرجج بل هو حج وكذا مع العلم بتبرتب فائدة مما على الوجه الكلي ينبغي

هذا هو الوجه الذي لا ينفك منه الشق
ولا يمكن ان يكون المقصود بالذات
فان المقصود بالذات هو العلم به
والمقصود بالتبع هو ما يتوقف عليه
فان المقصود بالذات هو العلم به
والمقصود بالتبع هو ما يتوقف عليه

لما هو مقصود بالعلم لا ما يذكر استلزامه اذ ذكر اجزاء العلوم استلزامه في وجه
لا يخفى وجه المحذور بل هو ظاهر كلامه ورجحنا وجه السؤال بالتدافع بين منطوق الاول
ومفهوم الثاني والجواب بان المقصود حصر ما يجب ان يعلم في المنطق في الابواب الخمسة
لاحق الابواب الخمسة فيما يجب ان يعلم في المنطق فاشتمل الخاتمة على ذكر شي آخر لا يطر
ولا يخفى بغيره ولا يخفى ان مساق الجواب عنه كل الالاف كقوله على هذا ليقول كونه ذكر
اجزاء العلم استلزامه اذ يابعد منط الجواب بان لا يلزم الغرض حصر الابواب الخمسة في المحار
المذكورة اذ يذكر غير دفع التدافع فافهم **فاس** والمراد بالمقدمة بهرنا لا يقال علم
ذلك من قوله لان ما يجب ان يعلم في المنط اما ان يتوقف الشروع فيه عليه او لا الاول
المقدمة لا نقول ما علم هنا كذا الاحتمال المقدمة عليه **فاس** المقصود من لفظ المقدمة
كما في بقية الاقسام قوله جعلت جزء قياس او حجة قيل انه قد اختلفت عباراتهم
في تقريره بالمعنى الاول فتارة فتره بالاعم اعني قضية جعلت جزء قياس او حجة
وتارة بالاختصاص فلذلك ورد بينهما وهو الظن من كلامه وح لا حاجة الى ان يختص
القياس بما يفيد الظن والوجه بما يفيد اليقين او يجعل قوله او حجة اشارة الى معنى آخر
كيفية قد صرح في حاشية المطالع انما يطلق على معينين وعددهم كما ذكره بهرنا او
يجعل المعنى الاول اعم من هذا الاعم والاختصاص حتى يكون اطلاقه بالمعنى الاول على قضية
جعلت جزء الحجة من قبيل اطلاق العام على الخاص فان جميع تلك كانت مشبهة قوله
اختار المصنوع تصويره بالاستلزام ما هو الواجب في علمه في التصور
برسمه من ان يكون متصورا بوجه يحصل به حتى يمكن تحصيله بالرسم وذكر الوجه ان

على الرسم كاف فهو متفق عنه واقول الاكتساب بالتعليم ليس فيه الحركة الاولى اذ
حصول المبادئ هناك بالبقاء المعلم فلا احتياج للتعليم الى معرفته بالوجه لان
انما يمكن طلب مبادئه المناسبة له وليس عليه طلب المبادئ في التعليم
اقول انما فكر لا بخصوصه ما هو الواجب لا بخصوصه
بوجه ما اما تصور برسمه لان التصور
بعده وعلى هذا لا يتصور برسمه واما تصور
التصور برسمه لا يتصور برسمه
بخصوصه اما الاول فلان الشئ
فلان التصور برسمه واما الثاني
للتصور برسمه واما الثالث
لا يتصور برسمه واما الرابع

وانما فكر جزء قياس او حجة
بوجه ما اما تصور برسمه لان التصور
بعده وعلى هذا لا يتصور برسمه واما تصور
التصور برسمه لا يتصور برسمه
بخصوصه اما الاول فلان الشئ
فلان التصور برسمه واما الثاني
للتصور برسمه واما الثالث
لا يتصور برسمه واما الرابع

قاس فالاول ان يقال فان قلت مثل التردد في الوجه السابق بالشيء
 ههنا ايضا بان يقال الشروع في البصيرة يتوقف على معرفته بذلك الرسم
 او برسم ما والاول ممنوع والثاني مسلم ولا يتم التوقيف بعين ما ذكر هناك والجواب
 كالجواب في وجه الاولوية قلت وجه الاولوية انه اذا ثبت الاحتياج
 الى نوع ما هو المذكور اعني الرسم بخلاف الوجه السابق حيث لا يثبت
 الاحتياج الا الى جنس اعني المعرفة بوجه ما فافهم قوله فلا بد ان يعلم
 اول ان تذكر العلم فائدة مخصوصية مالا يخفى في الاول في القول الاختياري
 من تصوره على الوجه الجزئي فان نسبة الكل الى سائر جزئياته
 سواء فلا يخصص به واحد منها ولكن يشار شرط العلم بالغاية على
 الوجه المخصوص او يكفي العلم بان له غاية ما ظاهر هذه العبارة
 مطابقا لما شئت المطالع الكفاية ولكنه فاهم ههنا
 بعيد ذكر وان يعتقد ان ذلك العلم فائدة مخصوصية

يتربط عليه وهو التحقيق لان
 اشتراط تصور الفعل

على الوجه الجزئي انما
 هو لينبعت منه
 الشوق اليه اذ
 مع تصوره

على الوجه الكلي
 لا ينبعث منه الشوق لاستلزامه التبرع
 بلا مرجع وكذا مع العلم بتربته فائدة ما على الوجه
 الكلي يترجح شيئا

شيئا مما يودي الى فائدة علم ما سواه فان تصور ذلك الشيء على الوجه الجزئي لانه
 كما ان ذلك الشيء يودي الى تلك الغاية المعلومة فكذلك اعتباره فالتعاقب الشوق اليه
 جمع بلا مرجع وبالجملة لا يمكن التوجه الشوق الى شيء بخصوصية ما لم يعتقد فيه
 فائدة مخصوصية والالزام التبرع بلا مرجع قال المحقق في شرح الاشارات
 ان القوة المدركة التي هي المبدأ الاول للفعل الاختياري هي الجوارح والوهم
 في الجوان والعقد بتوسطهما في الاشياء ويرى اي من ذلك اعتبار تصور الغاية
 على الوجه الجزئي اذ لا شك ان مدرك الجوارح والوهم والمدرك بتوسطهما انما يكون
 جزئيا لكن البرهان كما ذكرنا انما يدل على وجوب العلم بالغاية على الوجه الاختصاصي
 بذلك العقد والظاهر انه لا بد من تعيين الغاية ولا يكفي العلم بان له فائدة ما يخصص
 لانه اصل الغاية مشترك بين سائر الافعال والاختصاص به ليس مرشوبا
 فذكر غاية معينة واما كون الغاية على الوجه الجزئي فلا اذربا اعتقد الاش
 حركة شخصية منه يتضمن معلومة كلية لا يحصل الا بها مثلا اعتقد ان الحركة الشخصية
 الى موضع كذا يتضمن كذا كذا ملافاة زيد مثلا فتصور الملافاة على الوجه الكلي
 واعتقد مع ذلك ان لا يحصل الا من تلك الحركة الشخصية امتناع صدور الحركة
 عنه ج ليس ضروريا ولا مبتدئا بل انظر الامكان لا يقال لو كفى العلم بالغاية على
 الوجه الكلي مع اعتقاد الاختصاص كفى العلم بذي الغاية ايضا على الوجه
 الكلي مع اعتقاد الاختصاص في الخارج في ضرورة ان الغاية هي المطالب بالذات
 الموجه اليه او لا وذه الغاية مطلوبة لاجل ومتوجه اليه فاجازه فيما سيلم
 جوازه فيه بالاول والثاني بطريق الدلالة ولانهم حوالة في مبحث النفس العنكسية
 بخلافه حيث شبهوا الفكر نفسا منطبقة لانا نقول اما جده لانا لامة عنونه
 وقوله بطريق الاول كلام خطابي لا يجدي اذ البرهان قائم على عدم الاكتفاء

في المطالب بالمتبع دون المطالب بالذات واما تحقيقا فهو ان العلم بالخصارة في فردان كما
انحصار في هذا المفهوم اعني فردا ما لا يعينه فهو ايضا كالمع والعلوم على هذا
الورد بالخصص فردا بعينه وان كان بالخصار في ذكر الفرد بعينه فغيبه العلم
بذلك الفرد بعينه وهو المظن ان قوله لا بد ان يكون تلك الغاية معتبرا كما
يقول هذه المقدمة مستدركة في المقصود وهو وجه توفيق الشروع على ما
هو العرض من العلم اعني الغاية المترتبة عليه في نفس الامر اذ يكفي ما ذكره اخرا
من فعله لا بد ان يكون الغاية اه ودفعة انه يؤكد التوفيق اذ لما وجبت توفيقا متع
منه للمشيء المراد في التحصيل فلا بد ان يعلم او لا يعلم حاله في المقاومة والظاهر
ان تغير الغرض توفيق الشروع على بيان الحاجة وهو لا يتم الا بما اذ توفيق الشروع
على الغاية المترتبة لا يقتضي توفيقه على العلم باحتياج الناس اليه في تلك الغاية المعه
بما لان الاعتداد دائما يعلم من بيان الحاجة فانهم هم محصل العلم الشروع في العلم
على البصرة يتوقف على العلم بالغاية المترتبة عليه في نفس الامر اذ لم يعلم تلك الغاية
فاما ان لا يعلم الغاية اصلا فيمتنع اصل الشروع واما ان يعلم غاية اخرى غير المترتبة
في نفس الامر وحيث ان كان المترتبة في نفس الامر فيقوم مشقة فيه كان سعيه عبثا
في نظره وان لم يكن عبثا فاعقلا والالمانا سعيه عبثا عفا وعلى التقادير
الثلاثة لا يتحقق بالشروع على البصرة فلا بد من العلم بالغاية المترتبة في الواقع
ليلا يمتنع الشروع فيه الا يكون السعي عبثا لا في نظره ولا في الواقع فاما ان يتوض الشروع
للتحق الاول يظهر بطلانه وكذا لم يتوض الحث للعبث لتحقيق اعني الغاية الشو
التي تكون مع احتماله او علم تقدير العلم بالغاية الغير المترتبة بها لا يكون غايته فكرية
لانا العلم في العلم وليس في جبهته فلو علم ان الواجب على الشروع اه هذا انما
يتم اذا جعل الشروع في العلم الشروع في جزئه بقصد تخصيصه في العلم مطلقا اذ لو

جعل الشروع في الجزء مطلقا وعفا عن المورد انه قد يتصور مسئلة و
يخصم من دون تصور العلم والتصديق بغايته كما سبق وحيث يكون شرا
في العلم بلا تصور والتصديق بغايته واذا اعتبر هذا القيد اندفع هذا اليراد و
كفى ببقائه بلزم ان يمكن تخصيص العلم دون الشروع فيه والى اصله لولم يعتبر
هذا القيد لم يتم قوله ان الواجب على الشروع في العلم تصوره والتصديق بغايته
وان اعتبر متوقف على تخصيصه على الشروع على الوجهين لا يتم الاحتياج في تخصيص
العلم الى تصوره والتصديق بغايته الا ان يقال ليس المدعى بهذا الا توفيق الشروع
في العلم عليه كما ولا بد من توفيق تخصيصه فيندفع اليراد ويؤيده انهم يعتبرون
عن المقدمة بهما بقصد الشروع او يقال العلم يتوقف على تصوره او على تصور اجزائه
واحد بعد واحد وكذلك التصديق بغايته او بغاية اجزائه قوله فاختارهم ذكر رسم
العلم وغاية لانه الذي يمكن ان يذكر ليقرر تعقيب المسائل وغاياتها مع بادي الواجب
بذلك قوله واما الاعتقاد بما هو فائدة اه ظاهر المساق يدل على ان الاخرين
لا دخل لهم في البصيرة فابدها ام اخر وقد حرج في خاتمة المطالع بخلافه ويمكن
التوفيق على كلامه بهما على التعيين وبيان جرته افادة البصيرة في الاخرين
بخلاف قوله مما يوجبنا اما عفا او في نظره كما مر في قوله لكانا طلبه عبثا
قوله وليزداد يمكن جعله فائدة اخرى وجعله اشارة الى التحرر عن العبد
في نظره لا ملزم ومه والاول انسب بالعبادة قوله يجوز ان يكون رسمه بشي آخر
دون غايته لا يخفى ان الغرض وجه تقديمه على هذا الرسم الخاص فلا ينافيه ذلك
ويمكن توجيهه بان المقصود ان بيان الحجة متعين ابتداء ومثلهم للرسم
والرسم ليس بمتعين ابتداء فلهذا لا يستلزم تقديم الاول اولى لكونه بمنزلة
الاصول المتعين المعين للرسم والمحصل له فافهم قوله فقلت الغاية في ذلك

التي هي ان جعل العلم انما السوال عن اثنين فائدة بامر التعريف عن التقييم وقابله
العدول الى تعريف الماد مع انه تعريف بالحقيقة فالتمثيل الاول جواب الاول
والثاني الثاني فيجوز ان يكون الاول فلو بدل الواو باو في قوله والتبني كان
الظاهر في المقصود وغير محتاج الى التوجيه مثال العلم على منع الخلو وبالمجموع
او جعل قوله ذكر اشارة الى واحد من العدول والتاخير وانما جعل العلم ان
السوال عن فائدة هذا الوضع المعين اعني تقديم العلم وتوسط تعريفه فذلك
ينبغي ان لا يكون فائدة في توسط تعريف من ادفعه والتبني الاول جوابا لرجاء
تقدير ان يكون العلم بغير المعلوم بهذا التفسير وجه آخر للتبني الثاني جوابا لتقدير
ان يكون معلوما بغيره كالتفسير وجه نظير وجه او من غير ذلك فان قلت التبيين
حاصلان على تقدير آخر تعريف التصور عن التقييم فلماذا خالفه للتوسط
قلت المناسب ان يشار الى تعريف اللفظ المهم في او ما ذكره فافهم قوله قلت الحارج
ما ذكرته قد يقال ليس الحارج ما ذكره لان تعريف العلم الى التصور فقط وتصور
موجبه حكم يدل على ان معنى التصور امر مشترك بين القسمين فيدل على شمول
التصديق واما المادفة فلا بد من ان يشار الى الاعمى بل الاختصية بحسب المعنى
الى اوت في الصدق ورجحان بانها مافهم العلم الى تصور موجبه حكم والى تصور
ليس موجبه حكم وعلم عام ما بهية كرقم انما امتناز عن تمام بهية الاخر بالحكم وعدمه
علم منه ان تمام المشترك ونبيهما هو التصور ومعلوم ان العلم تمام المشترك
نبيهما فيكونان متساويان ضرورة امتناع اجتماع عامي المشترك على معينين
والا ليجوز على من له ادنى مسكة ما يلوح عليه ان العلم بان تمام ما بهية كرقم انما امتناز
عن الاخر بالحكم وعدمه ممنوع ولو سلم فالعلم بان التصور تمام المشترك نبيهما
ممنوع لجواز كونه شيئا اخر منه ولو سلم فالعلم بان العلم تمام المشترك نبيهما

نبيهما ممنوع ولو سلم انما بين اوسط الطلاب فضلا عن فاضله الحق ما ياب
يترك ويعد بحق الحق ويهدى السبيل اعلم ان التقييم ضم المختص الى المشترك
فالقسم هو المشترك المضموم الى المختص والقسم هو المشترك المعبر وح فتقول
القسم يدل على الترادف اذ لو كان من اويين او اعم او اخص لتقاربا فلم يكن
المختص مضموما الى العلم فيبقى العلم بلا اقسام والقسم ان بلا قسم فان قلت
لم لا يجوز ان يكون الماد بالتصور بهما هو العلم وان كان ما وباللامر اذ فافهم
باجد المتساويين عن الاخر بعللة التلازم فلا يلزم الترادف ليقام بهذا الاعتبار
قلت ذلك في غاية البعد ومع ذلك لا ينبغي مقصودنا اذ ليس المراد انه يدل دلالة
قطعية بحيث لا يتطرق اليها احتمالية الطينة علم ما هو شان دلالة الفاظ
فان التعريف ايضا لا يدل دلالة قطعية قوله وللهما التبيين فائدة يستظهر
عن قيس في الجواب عن الاعتراض على التقييم المشهور ومن البجاي ما قيل في
جواز اشتغال اللفظ المشترك في التعريف بل ليس بجواب قوله تاخير ادراك
مفهوم الكاتب تحقيق ذلك يستدعي تحصيل مقدمة وهي ان الحكم في القضية
للحكمة الموجبة انما هو باق في الموضوع بالجموع وهذا وان كان مستلزما للاتحاد
المحمول بالموضوع ايضا لكنه مغاير له بحسب المفهوم فالموضوع هو ما حكم به
تخاذه بامر آخر وذكر الامر هو المحمول سوال قدم او خيره يشار الى ذلك
ملاحظة قوله كذا زيد قائم است وقائم است زيد فان الموضوع في كلت
الصورتين هو زيد لا كذا حكمت فربما باق في الاتحاد زيد بالقيام ولو اردت ان يجعل
القيام موضوعا قائم زيد است او زيد است قائم فالفرق بين الموضوع
والمحمول ليس بمقدار التقدم والتاخير في الملاحظة بل انه وضع وحكم بوجوده
شيئا آخر الى اتحاده موهوم لو كان الحكم في الجملة بالاتحاد بين الموضوع والمحمول

ليس بجزء التقدم من غير تعيين المتحد والمتحد موصوفين بغيرهما الا بالابا
 لتقدم والتاخر ولو كان كذلك لكان بين القضية وعكسها فرق جليبي كانه
 المنفصلة العادية لما كان معناه المعاندة بين الجزئين لم يعين لهما عكس اذ لا فرق
 بينهما وبين عكسهما الا بوضع الطرفين ومعرفة ما فاقهما ففهم قوله وكذلك
 من اظن وقوع النسبة وتوهم عدم وقوعها بهنا بحث وهو ان الغرض هو بيان
 مفارقة ادراك النسبة للحكم المطلق بمعنى انه ادراك زائد على الحكم الايجابي في الا
 يجاب بالسلب في صورة الوهم لا يدل عليه بل يدل على مفارقة الحكمين
 بخصوصية ولا يلزم منه مفارقة الحكم المطلق وذلك امر ظاهر لا يذبح الوهم الى
 خلافه لظهور ان الايجاب يختلف عن ادراك النسبة في صورة السلب وفي
 صورة الايجاب فلا حاجة له الى البيان وعلى التنزيل فلا وجه لتخصيص بيان
 بصورة الوهم وفي فصل الكلام ان الغرض التنبيه على ان بهنا ادراك آخر متوسط
 بين ادراك الطرفين والادراك المسمي بالحكم وذلك انما يظهر غاية الظهور في صورة
 الشك والوهم لان النفس قد ادرك فيها امر مفارقة للطرفين ضرورة انه بعد ادراك
 الطرفين ليس شاك ولا متوهم بل يحصل له ذلك الادراك الثالث وهي في هذا
 الحارجوز كلاما من طرفي الحكم اما مع ترجيح وبدون قطره ان بهنا ادراك آخر
 هو مورد الحكم دون صورة الحكم اذ ليس هناك تجويز الطرفين فيما الادراك المتوسط
 ظهورا تاما فبما يقال ليس بعد تصور الطرفين الا الادراك البسيط المسمي بالحكم
 لا يقال الحكم ادراك وقوع النسبة اولا وقوعها فتتوقف على ادراك النسبة لان هذا
 التوقف متوقف على ثبوت المفارقة ثم ان هذا تنبيه فلا يرد انه لا يلزم من ثبوت
 في الصورة ثبوت في الجملة هذا واعلم ان اثبات هذا الادراك في التصديق من محتملات
 المتأخرين واما القدر ما فلا يثبتون بعد تصور الطرفين الادراك النسبة التامة الجزئية

الجزئية على وجه الاذعان وفي صورة الشك يدرك تلك التنبيه بهذه الوجه
 بدلتصور فيما هو متصور في تصور الشك هو قد عرفت في التصديق وبين
 التصور والتصديق جليبي النوع كما يشهد بالوجدان والتصور امر
 لا جزئية يتعلق بالاشياء واما التصديق فلا يتعلق الا بالنسبة التامة الجزئية
 ومن هذا يعلم ان ما ذكر في تعريف التصديق من انه ادراك وقوع النسبة اولا
 وقوعها غير سديد وللاول ان يقال هو الاذعان بوقوع النسبة اولا وقوعها
 فاما قوله ان الحكم فاعلم من افعال النفس انه لا يقال فكيف يصح قوله
 بالبداهة والكسب والافعال لا يتصف بهي لان عدم انصاف الافعال بهي مطلقا
 ممنوع عندهم اذ لا مانع من ان يصطاح احد على ان بعض الافعال الثنائية
 كسكونه مسبوقة بنبذ المعلومات متوقفا عليه وبعضها بدهي لعدم
 توقفه عليه قوله بناء على ان الالفاظ التي يعبر بها عن الحكم آه هذا البناء لا يخفى عنه بعد
 اذ لو كان منشا بهي وهمهم كون تلك الالفاظ بحسب معانيها الاصطلاحية متعدي
 والعلم والتصور ايضا كذلك مع انهم لم يتعوا كونها فعلا ومثلا فكم بعد عن العقلاء
 فضلا عن الفضلاء ولو كان منشا الوهم كونها بحسب معانيها اللغوية والله اعلم بما هو
 من مقولة الفيلسوف فذكر بعد اذ بناه الاحكام على المعان اللغوية مع الاعراض عن
 المعان الاصطلاحية بعيد جدا عن العلم والظان منشا وهمهم انهم وجدوا
 في التصديق اثر اذ يدعى اثر التصور هو اطمئنان النفس واعتزافها فحسب
 ان ذلك الامر لا يدعى هو فوجدنا من النفس حيث يكون التصور الساقط المتعلق
 بالنسبة خاليا عن هذا الفعل وهذا الفعل امر زائد منظم اليه والتحقيق انه ليس
 هناك الادراك مخصوص باتباع امارا مخصوصة مخصوص ما يتبين وليس للنفس
 بهنا فاعلا كما يشهد به الوجدان الصحيح قوله اما ان يكون ادراكا لان

الكيف وهو مال يقدر
 النفس لادراكه ولا يتوقف
 تصور على تصور غيره
 كالا لاول وغيره

اعني المجموع الى التظلمات على ادعاء ان غير المجموع ليس جرملا ولم يدان بهذا
 القيد اعني المجموع مقدر سهرنا او منوع ليد عليه ان المقدر يلقي المذكور ولا يخفى
 كانه ولعله لا جرم هذه الحقيقة قال فليتنا مرفوعة فان تم والافلا في نظرنا
 الدليل يتم على تقدير انتفاء الكتاب من التصديق بالعكس سواء كان ممتنعا اولاد
 على تقدير انتفاء يكون حصول التصديق بطريق الدور والتسلسل
 فاعلموا انهم لم يثبتوا على امتناع كتاب التصديق والتصديق وبالعكس
 وان لم يطلع ذلك الكتاب قال الشيخ في الشفاء في اول فصول موضوعه ليس
 يمكن ان يتقدم الذهن من معنى واحد مفسر الى التصديق بالشيء فان ذلك المعنى
 ليس حكم وجوده وعدمه حكما واحدا في ابتغاء ذلك التصديق فانه فان التصديق
 يقع سواء فرض المعنى موجودا او معدوما فليس للمعنى مدخل في ابتغاء التصديق
 بوجه لان موقع التصديق هو لعله التصديق وليس يجوز ان يكون شيئا على
 شيء في حالتي عدمه ووجوده فلا يقع بالمعنى كفاية من غير تحديد وجوده وعدمه
 في ذاته او حاله فلا يكون موديا الى التصديق بغير شيء اذا فرض بالمعنى وجودا
 او عدمه فقد اضعف اليه معنى اجزاء واما التصديق كونه ما يقع بمعنى مفرد
 وذكر سببه كونه موصوفا فليدنا الاشياء ومع ذلك فهو في الاشياء
 معان مولفة اقول في بحث اما اول افلا ان هذا البديل منقوض بافادة المفرد التصديق
 اذ يجري فيما ذكره بعينه من ان ليس حكم وجود هذا الفرد وعدمه واحدا في
 ابتغاء التصديق لو كان التصديق يقع سواء كان المفرد موجودا او معدوما
 فليس مدخل في ابتغاء التصديق لان موقع التصديق هو لعله التصديق وليس يجوز
 كونه شيئا على شيء في حالتي وجوده وعدمه فلا يقع بالمعنى كفاية من تحديد
 وجوده او عدمه في ذاته او حاله فلا يكون المفرد موديا الى التصديق من غير

التصور روم

غير ان معنى آخر به مع الادعاء بان التصديق كثيرا ما يقع بمفرد واما ثانيا فلا
 نأقول هذا المعنى بحسب وجوده في الذهن بوقع التصديق وليس وجوده
 في الذهن امر معلوم بما لا يفهم منقضي اليه حتى يلزم تركيبه كما ان المفرد الموضع
 للتصور بل المركب الموضع له ايضا بحسب وجوده في الذهن بوقع التصديق وليس
 لوجوده في الذهن امر معلوم ما منقضي اليه فلا يلزم تركيب الموضع للتصور لا
 ان يكون شيئا على شيء في حالتي وجوده وعدمه واعلم انه ليس غرض الشيخ
 ههنا اقامة الدليل على امتناع كتاب التصديق من التصديق فان المفرد اخص
 من التصديق بل غرضه اثبات انه لا بد من كاسب التصديق من التاليف كليا وفي
 كاسب التصديق كثر المواد ويريد عليه ما ذكرنا فقولهم علم ان البيان في التصديق
 ان يتم بدون ذلك ان قد يقال البيان في التصديقات ايضا يتم بدون ذلك لان
 الكتاب التصديق من التصديق على تقدير جواز يتوقف على التصديق بالمعنى
 بين ذلك التصديق والتصديق والمطروحة ان الكتاب مطلقا ان يكون من
 مبادي سببه لا بد من العلم بالمعنى لينتهي الحركة الاولى ويتصور الترتيب
 الاختياري لحصول المطر اذ لو لم يعلم ان تلك المبادي مناسبة للمطر لم يقع الحركة
 الاولى عندنا ولم يكن ترتيب الاجل حصوله وفيه بحسب الان لا ان ابتغاء الحركة
 والترتيب يتوقف على التصديق بالمعنى بحسب جواز ان ينتهي الحركة الى معلومات
 يشترك في انما مناسبة للمطر ويكون مناسبة للواقع فيشترط الامتناع فيحصل
 المطر كما ان فائدة الماء قد يشترط وجود الماء في موضع فيسبح في ذلك الموضع و
 يصل الى الماء لا يقال لا مدخل في تعريف التكاليف الترتيب ليس لاجل المبادي
 الى الجرمول انما يعلم ترتيبها في ما يقع فلو لا يكون الفعل لا جلا في غاية بل يكون
 لامر معلوم الترتيب عليه كالاتي ان مثلا او استمرع الجهد لا دفع اضطرار

النفس ويحصل العلم بنية لكنه قد يودي الى امر آخر كالماء المذكور في ذلك الموضع
 ليس علمه غائية لذلك الفعل وان كان قابلا لانا نقول ما ذكره من ان يكون العلم
 الغائية كونه معلوما الترتيب حق اذ لا يتصور ان يعاين النفس مجردا ان
 لتساوي طريقه فلا يبرح احد من الباعثية والعلة الغائية في المثال المذكور وما
 يشبهه بالحقبة هو امر معلوم الترتيب كما ذكرتم وان قيل في الفوق ان هذا السعي
 لاجل الماء مثلا كمن لو اعتبر في الفكر كونه المساوي علمه غائية له بحسب الغرض لا يشهد
 مثل هذه الصورة وحدهم ما ذكره قوله الدور وهو توفيق الشيء على ما يتوقف
 عليه قوله بمرتبة متعلق بقوله يتوقف والمراد من التوفيق الاول ايضا التوفيق
 بمرتبة لانه التبادر عند الاطلاق فيكون معنى الدور هو توفيق الشيء بمرتبة على ما
 يتوقف عليه اما بمرتبة او بمرتبة فيكون الدور المصريح توفيق الشيء بمرتبة على ما
 يتوقف عليه بمرتبة والدور المصريح توفيق الشيء بمرتبة على ما يتوقف عليه الترتيب لا يقال
 اذ يتوقف على بمرتبة وبمرتبة على ما اذا اعتبرت توفيقا اعتبار بمرتبة و
 توفيق بمرتبة اعتبارا كان ذلك دورا مضافا الى هذا التوفيق لانه توفيق الشيء
 اعتبار بمرتبة على توفيق بمرتبة اعتبارا وبما اذا اعتبرت توفيقا اعتبار بمرتبة
 وتوفيق على بمرتبة بمرتبة توفيق الدور المصريح لانه توفيق الشيء بمرتبة على ما يتوقف
 فوق عليه بمرتبة فلا يكون تعريف الدور المصريح لانا نقول ليس امر او توفيقا
 سلسلة واحدة من التوفيق يصدر على اعتبار اخر انما توفيق المرتبة على ما يتوقف
 عليه بمرتبة باعتبار اخر انما توفيق بمرتبة على ما يتوقف عليه بمرتبة فليس هناك
 فردان منه الدور المصريح بمرتبة واحد وهو واحد في التوفيق فافهم وقد يجيب من باب
 تنازع العاملين على معول واحد وفيه انه يصح المعنى توفيق الشيء اما بمرتبة على ما
 يتوقف عليه بمرتبة واما بمرتبة على ما يتوقف عليه بمرتبة فيخرج التوفيق بمرتبة على ما

ما يتوقف عليه بمرتبة وبالعكس لعدم دخولها في شيء من شيء الذي هو دور
 ان في شيء الاول كمال التوفيق بمرتبة وفي الشيء الثاني كمالها بمرتبة فاحسن
 تدبره فالحجوب ما ذكرناه لا ذكر قوله التي يقع فيها الحركات العكسية اه صرح القول
 بان الفكر حركة النفس المعقولات من قبيل الحركة في اللفظية التفاضلية وفيه بحث
 اذ لا بد في الحركة من كون الشيء بحيث ينغرض فيه كذا ان فرد من المعقولات التي فيها
 الحركة لا يمكن ذلك التوفيق الا ان السابق ولا في الان اللاحق والانات التي يمكن في
 صفات الزمان بواقعة عند حد عند حد كذا الاثر او المفردة غير واقعة ومعلوم
 انه ليس في صورة الفكر العلوم محصورة لا سيما في الرجوع من المبادئ الى المطالب
 فانه ليس هناك العلم بالجنس والعقل مثلا او الصغرى والكبرى فلا يتصور
 كون النفس كذا ان متصفا بغيره من العلم لا يكون قبله ولا بعده لا يقال النفس
 اذ لا خط الجنس مثلا والعت البرهان فاما يتبع اعتبارا الى الفصل مثلا بالتدريج
 لانا نقول قد مر جوابا بان الالتفات فعل من افعال النفس وقد مر جوابا بان الحركة
 الاله مقولة الكيم والكيف او الالين او الوضع فلا يمكن في الالتفات حركة فلفظ لم
 فلا يصح ما ذكره من ان الفكر حركة كبقية هذا ولو قيل بان اختلاف مراتب الالتفات
 يستلزم اختلاف الصور في الشدة والضعف فلفظ النفس في كل مرتبة من مراتب
 الالتفات صورة في مرتبة من الشدة والضعف متماثلة في الشدة والضعف
 للصورة السابقة واللاحقة فيكون لها حركة في الصورة ولم يبعد قوله بحمله
 الى القوة بهذا التفسير صحيح لان التحقيق ان العلم الاجمالي علم بالفعل
 كما بين في ضمة قوله فان العلم باجزاء المعرف يجمع العلم بالمعروف بقوله ان العلم
 بالمعرف يجمع العلم بالمعروف لان عين العلم بالمعروف عنده وازداد بالاجزاء كل
 جزء جزء لان جميع الاجزاء فان عين العلم بالمعروف بهذا المعنى علم حدو النفس

تنقل بمرتبة

بشيء من الاشياء بالكلية
فان قيل لا بد من ان يكون
شيء من الاشياء بالكلية
فان قيل لا بد من ان يكون

اقول على تقدير نظرية الاشياء لا يمكن ان يكون
شيء من الاشياء بالكلية لم يحصل شيء من الاشياء بالوجود
فقط ضرورة اما موهوبه لشيء فهو كونه شيء فاذا لم يحصل وجه ما واما الملازمة
الاولى فلما لا حصول لشيء بكنهه مسبوقا بحصوله بوجهه على تقدير نظرية
الامر موقوف على صرف الزمان من الازل الى حد معين في انسابه وانما يتصور
لشروع كسبته من ذكر الحد من الزمان وذكر زمان متناه فلا يمكن ان
كنهه وتقصيده انما اذا فرضنا ان كنهه امثلا حصوله لنفسه من الازل الى الان
مثلا فنقول بهذا لان كنهه انما يتصور بعد معرفته بوجهه ما هو الوجه
ومباديه الغير المتناهية نظري على ذلك التقدير فحصول ذلك الوجه موقوف على صرف
الزمان من الازل الى الابد حد معين في انسابه غير من ذكر الحد من الزمان لا يمكن
الكتا كنههم لان زمان متناه جانب المبدأ فلا يمكن حصول كنههم وقد فرضناه
حاصلا وهذا يجري في كل كنهه يتوصل حصوله فلا يمكن حصول شيء بكنهه واذا
لم يحصل شيء من الاشياء بكنههم لم يحصل شيء من الاشياء بوجههم لان
كل وجه كنهه كشيء كما سبق فاما قوله ولما كانت التصورات والتجديرات
امورا موجودة او قد يتناقض فيها ان اريد بان التصورات والتجديرات امور
موجودة في الخارج فهو ممنوع كيف لا والتحقيق عندهم ان العلم هو الهيئة
الموجودة في الذهن وان اريد بانها موجودة في الذهن فزيد المعدوم ايضا كذا
وانت خبر بان الظن ان الحشيشي الكلام على ما هو المشهور فيما بين النعم من
عد للعلوم من الكيفية النفسانية الموجودة في واما تحقيق الحاشي فهو موكول الى
موضع علم انه يمكن ان يعبر المراد من كونها موجودة وجوده في الذهن فان
المبادئ والنظريات من العوارض الذاتية فيكون في الانصاف باحديهما الوجود

بشيء من الاشياء بالكلية
فان قيل لا بد من ان يكون
شيء من الاشياء بالكلية
فان قيل لا بد من ان يكون

بشيء من الاشياء بالكلية
فان قيل لا بد من ان يكون
شيء من الاشياء بالكلية
فان قيل لا بد من ان يكون

الوجود الذي وزيد المعدوم وان كان موجودا في الذهن لا يتصف بالكتابة و
عدمه لانها من العوارض الخارجية والانصاف بهما يستدعي الوجود الخارجي
قوله فان النظر بعني الالهي انما يعلم ان معنى النظر ما يحتاج الى النظر والبداهة
ما لا يحتاج الى النظر فان ينبغي ان يقول فان البديهي بمعنى النظر كنهه شام
في العبارة لتلازمها قوله بخلاف التصورات فان كنهها ان بيان كنهها يحتاج
الى النظر دقيقة لا يناسب شأن المبدئي ولا بد من ضم ما ذكرنا حتى يتم التفسير
وكانه الكني عنه بما ذكره من جريان الشبهة وذلك بان الامام الى خلافه فان ذكره
بافتقار الى البحث المشيع اشعارا بظاهر قوله والمادة والصورة انما يكونان
للأجسام صرح في حاشية التبريد بان العلة المادية والصورة لا يختصان دون
العلم المادية والصورة اذا لم يجرهما جز يكون معه المعلوم بالقوة وجز يكون
معلوم بالفعل فحذف كلامه بهما ان المطلق الصورة على تلك الهيئة كما وقع في
عبارة الشرح واطلاق المادة على الامور المعلومه كما استفاد من عبارة لا
الهيئة اذا كانت صورة يكون الامور المعلومه مادة على سبيل النسبة لان اطلاق
العلم المادية والصورة على كنهها كذا وعلم ان المادة
قد ينسب الى الصورة وقد ينسب الى كنهها
يندفع المناقشات بين ما ذكره بهما وبين
ما ذكره اولنا من ان كل مركب صادر
عن فاعلم مختارا لا بد له من علمه مادية
وصورية فانه شاملا للمركب
الصادر عن المختار فافهم كنهه
الكتا للمجال الدوا على التصورات

فانه في الوجه المعلوم معلوم مطلقا
الوجه المجهول مجهول مطلقا فكل كنهه طلب
شيء من الاشياء بالكلية
فان قيل لا بد من ان يكون
شيء من الاشياء بالكلية
فان قيل لا بد من ان يكون

بشيء من الاشياء بالكلية
فان قيل لا بد من ان يكون
شيء من الاشياء بالكلية
فان قيل لا بد من ان يكون

اعلم ان المطالب علم اربعة اوجه احدها مطلب ما يجيب الالاس كقولنا ما العتقاء
 اي مفهوم هذا اللفظ ومدلوله والثاني مطلب هذا البسيطة كقولنا هذا العتقاء
 موجود او معدوم والثالث مطلب ما يجيب الحقيقة كقولنا ما حقيقة العتقاء
 والرابع مطلب هذا المكتبة كقولنا هذا العتقاء في الهند او في السند الى
 غير ذلك فمطلب ما يجيب الالاس مقدم علم هذا البسيطة وهذا البسيطة
 على ما يجيب الحقيقة وما يجيب الحقيقة على هذا المكتبة
 من حكمة المطالع

حكمة سيد الصنفان

الاصناف
السيد الشريف

معرفة حقائق اعيان هذا مع
 وحاصلها ان تلتزمه وروفا
 هذا الذي ذكره للاوهام حقا
 وصحة الحاصل في زينة يقا

في علم الاقرب
 في علم الاقرب
 في علم الاقرب
 في علم الاقرب
 في علم الاقرب
 في علم الاقرب
 في علم الاقرب
 في علم الاقرب
 في علم الاقرب
 في علم الاقرب

الاولى هي في اربع مقولات متوالة
 الاولى كحركة الواقعة المسافة
 المحركة ومقولة الواقعة المسافة
 في كانه على سبيل الاستدلال
 وقوله الكيم حركة النفس ومكان
 ينزل مقدم له ان حركة السطوح
 والوضوح والعين ومقولة الكيف
 كانه الكيفية الحسنة كحركة
 والما في البرودة الى السخونة
 كانه الكيفية النفسانية
 كحركة النفس في المقولات
 كانه السطوح الى الجواهر

منها على تقدير ان يكون قوله حقيقة
 بل لا يمكن ان يكون الشيء بوجه واحد
 في قوله من العلم ان العلم في ذاته
 الالاس لا ان العلم في ذاته
 الغير متوقف على نفسه بل هو
 على ان العلم في ذاته
 على ان العلم في ذاته
 على ان العلم في ذاته

بسم الله الرحمن الرحيم وعلى هذا الكلام **قوله** قوله تعالى ان ارادة به الاستمرار
 ان القدرة اعم من ان تكون له القدرة لان لو كان كذلك لزم ان القدرة
 في ذلك البعض من السبب في تحصيله القدرة كتحصيل الارادة فلا يلزم في انشاء
 القدرة عند حصول المراد **قوله** وهو منقضي بذاته ان ليس واذا كانت اولى
 حتى يكون اعتبارها باعتبارها في اعتبارها في اعتبارها **قوله** اراد ان يقرر ان
 اشرف العلوم انشاها اولها الى ايمانها من حيث هذا الفن اجمالا وثانيا الى شرحها
 اجزاها وثالثا الى ترتيبها على الامانة الى ابواب المفاهيم واربعا الى
 مرتبتها ثم انشأ في وصف الكتاب **قوله** كان ذلك العلم كانه تدرجا تقدم بسبب طول
 الكلام واستمرار اجزائه صفات الافعال وسابغ الى صفة صفات الذات فجعلها
 استدارا لباقيها الا ان يبين التوسط ولا يبعد ان يقال شبه اجزائه بالانتشار في المنع
 عن الاول **قوله** ان الوجه المطلق لا يصح جعله الوجود والمطلق من الاول موضوعه في العلم
 الاله الاحد على وجه يكون عرضا وثانيا **قوله** رتب للمعنى للكتاب على مقدمة قبل وجه
 احسن ان علم الكلام لما كان بحيث منتهى في صفاته والاولى الممكنات في الجبراه والمعاد
 على قانون الاسلام في بغير ما بين هذه في علم الكلام لما ان يكون مفسودا لذاته او
 على المعنى بالذات والابناء المحلط واما المنزج والاول اما ان يكون مختارا او الالهي
 او لم يكن في ان كان هو الكتاب الثالث والاول في هو الكتاب الاول لا يخصان
 في الممكنات التي بينت عنها **قوله** المباحث التي في العلم بترك المباحث في
 على صورة صحة النظر والمفيدة لها وفساد النظر والدالة على نقايضها فلا حرج كانت
 مقدمة للمفصول **قوله** والاولى لما فيه اعلم ان هذا التقدير للخوارشي الزبدي وانما
 فار والاولى لما فيه تنبيه على ان العواض المادية المقصودة للانقسام والتجزي المادية
 من النفس الذي هو الارشاد في النفس الناطقة المجردة **قوله** التي لا تدمر مادية



واشطاح

عند

من مادية والاولى لما فيه تنبيه على ان العواض المادية المقصودة للانقسام والتجزي المادية
 مادية النفس وتارة لارادة وجوده وما يكون لانه المادية على قسبي الاربع مادية
 عن المادية الى حناء الزموم هو المادية ولازم يلزم المادية لانه المادية الى حناء الزموم
 غير المادية **قوله** ويلزمه التصديقي اليقيني فيكون بينه وبين التعقيل عموم من وجه
قوله بالحق الحكم لهذا المباحث او لم يكن الحكم تعقلا **قوله** لانا نقول انما يلزم له
 والسبب لهذا لا يكون بطايل لان ذلك الوجه ان كان مقصودا بالكنه كان الوجه
 او النفس لارادته ان كان مقصودا بالعلم في تصوراته **قوله** وهو ان الثاني
 متوقف على الثاني يكون موقفا على المعلومات المكتسبة التي المتنامية وكذلك احد من المعلومات
 المكتسبة غير المتنامية انما يحصل بالفكر والفكر حكمة ومحركة لا شئ الا في الزمان فيكون كل واحد
 من المعلومات المكتسبة غير المتنامية يقع في زمان واللاقي يكون موقفا على انقضاء الزمان
 غير متنامية وانقضاء الزمان غير متنامية لان الزمان من ابتداء وجود النفس فتناه
 فان قبل ان يلزم ان يكون الزمان من ابتداء وجود النفس فتناه لما كانت النفس حادثة
 وهو محتمل فانه يجوز ان يكون النفس قد علمه ويتوقف على ان متعلقه به من اثره وعلوه الى اثير
 النهاية على السبيل السامح لاجب بانه قد ثبت بالبرهان صفة النفس وبطلان النتائج
 قلنا في يكون ما في نتائج الكل كسبها موقفا على بيان صفة النفس وبطلان النتائج
 وما من السبيل الغامضة وبيان امساع كولا الكل كسبها من السبيل الغامضة في يلزم
 بيان الغامضة باطن **قوله** لما ذكرنا ان البدن في اية ظاهرة عبارة بوجه ان الباعث الى توفيق
 النظر انما هو بيان البدن في ذلك من ان الباعث انما هو توفيقها اليها والذي حمل على ذلك
 المعجزة ما في شرح المطلاع من توفيق النظر بعد البدن في ذلك في الخارج فمعرفة كل اقتضاء البدن
 توفيقه في ذلك من ان ليس كذلك بل انما عرف البدن في واحد في توفيق النظر فاسب ان يعقبه
 توفيق النظر وبيان حقيقة خلاف المعنى فانه عرف البدن في ذلك في شرح معنى النظر فالاول

ما يحيط

وانقطاع

هذا

ان يقال في الشرح ما ذكره في الابدعي والحق كذا احتاج الى **قول** ولفظ **قول** وانما هو كقولهم في
مقولاته في الابدعي كذا **قول** في الابدعي في الابدعي **قول** في الابدعي **قول** في الابدعي
على الابدعي ومقوله **قول** في الابدعي **قول** في الابدعي **قول** في الابدعي **قول** في الابدعي
ومقوله **قول** في الابدعي **قول** في الابدعي **قول** في الابدعي **قول** في الابدعي
النفسانية كذا **قول** في الابدعي **قول** في الابدعي **قول** في الابدعي **قول** في الابدعي
ان **قول** في الابدعي **قول** في الابدعي **قول** في الابدعي **قول** في الابدعي
منه التوفيق بتناول الدليل الا ان **قول** في الابدعي **قول** في الابدعي
قول في الابدعي **قول** في الابدعي **قول** في الابدعي **قول** في الابدعي
في **قول** في الابدعي **قول** في الابدعي **قول** في الابدعي **قول** في الابدعي
مدخل في **قول** في الابدعي **قول** في الابدعي **قول** في الابدعي **قول** في الابدعي
له مدخل بالذات في **قول** في الابدعي **قول** في الابدعي **قول** في الابدعي
كان او لا ولا يعتبر فيها ترتيب بينه وبين غيره **قول** في الابدعي **قول** في الابدعي
مفهوم **قول** في الابدعي **قول** في الابدعي **قول** في الابدعي **قول** في الابدعي
الموقوفات باضافته لانها في **قول** في الابدعي **قول** في الابدعي **قول** في الابدعي
لشيء **قول** في الابدعي **قول** في الابدعي **قول** في الابدعي **قول** في الابدعي
فالاضافه ما طعمه هو ذلك **قول** في الابدعي **قول** في الابدعي **قول** في الابدعي
يتوقف على مفهوم **قول** في الابدعي **قول** في الابدعي **قول** في الابدعي
الحاصل ان مفهوم **قول** في الابدعي **قول** في الابدعي **قول** في الابدعي
اضافه الى **قول** في الابدعي **قول** في الابدعي **قول** في الابدعي **قول** في الابدعي
الموقوف وعرفنا ايضا مفهوم **قول** في الابدعي **قول** في الابدعي **قول** في الابدعي
منهم مفهوم **قول** في الابدعي **قول** في الابدعي **قول** في الابدعي **قول** في الابدعي

من حيث الذات لا استلزام حروفه الاضافه بل نعوضها **قول** في الابدعي **قول** في الابدعي
موقوف من حيث هو موقوف **قول** في الابدعي **قول** في الابدعي **قول** في الابدعي
وقد انزلنا **قول** في الابدعي **قول** في الابدعي **قول** في الابدعي **قول** في الابدعي
لتصور الشيء له مفهوم **قول** في الابدعي **قول** في الابدعي **قول** في الابدعي
وكونه حالي لان يكون حروفه **قول** في الابدعي **قول** في الابدعي **قول** في الابدعي
امسلا واما الوصف فهو ملحوظ بالذات ولا يمكن للتعريف **قول** في الابدعي **قول** في الابدعي
توضيحه مفهوم **قول** في الابدعي **قول** في الابدعي **قول** في الابدعي **قول** في الابدعي
محالين ولا يمكن للتعريف **قول** في الابدعي **قول** في الابدعي **قول** في الابدعي
لشيء **قول** في الابدعي **قول** في الابدعي **قول** في الابدعي **قول** في الابدعي
الموقوف واذا اعتبر **قول** في الابدعي **قول** في الابدعي **قول** في الابدعي
المفهوم **قول** في الابدعي **قول** في الابدعي **قول** في الابدعي **قول** في الابدعي
يجب ان يكون **قول** في الابدعي **قول** في الابدعي **قول** في الابدعي **قول** في الابدعي
ومنه **قول** في الابدعي **قول** في الابدعي **قول** في الابدعي **قول** في الابدعي
والنوع **قول** في الابدعي **قول** في الابدعي **قول** في الابدعي **قول** في الابدعي
ومعاندته **قول** في الابدعي **قول** في الابدعي **قول** في الابدعي **قول** في الابدعي
متصفا **قول** في الابدعي **قول** في الابدعي **قول** في الابدعي **قول** في الابدعي
ما مية ولها وجود واحد **قول** في الابدعي **قول** في الابدعي **قول** في الابدعي
اضافه **قول** في الابدعي **قول** في الابدعي **قول** في الابدعي **قول** في الابدعي
جاء **قول** في الابدعي **قول** في الابدعي **قول** في الابدعي **قول** في الابدعي
كان كذلك **قول** في الابدعي **قول** في الابدعي **قول** في الابدعي **قول** في الابدعي
متعدد **قول** في الابدعي **قول** في الابدعي **قول** في الابدعي **قول** في الابدعي

تعريفه لهذا الاعتبار فلو لم يذكر السبب كان التعريف محاداً فاطلب من الطيبين الآخر الى ليس
 معرفاً باعتبار ما فلا يكون مطلقاً **قوله** لم يكن هناك حاجة الى التكرار فانكار الخارج مائتاً من السوال
 والضروري فان من المهم **قوله** اما ان يكون تعريف جميع اجزاء المتوفى وهو الى ان تمام في جبر الى تمام
 واختلاف الحدود ونظائرها وقد يؤول الى ان المقتضود هو واحد من اجزائه فيه ولهذا جعل المكسب
 من الاضطرار خارجاً فبما لها فتعرف الشيء بجميع اجزائه تعريفه في نفسه **قوله** احلم قوله والاواراقا
 ان يكون جميع اجزاء الشيء في نفسه سادس القسم الاول يكون المعرف واختلافه المعرف والارض في ان يكون جميع
 اجزائه فان قلت المراد من جميع الاجزاء الاجزاء الحادية كالجسم والقصد الفوسى ومع هذه الصلة الملائمة
 قلت ان تمام لا يخص بالاجزاء الحادية فقط والا لكان قولنا في تعريفه ان ناطق صيولاً
 تاماً وليس كذلك لان جميع الاجزاء ان لم يكن متوقفاً على كونها اجزاء او خارجاً عنه وظلما بما
 اما الاول فخلال الارض في ما يكسب الشيء من غير ذلك لا يكون جميع الاجزاء مجسماً بل بعضها
 واما الثاني فلو كان جميع الاجزاء في صلوها بغير تعريف وكذا في الشيء **قوله** لا نأخذ
 وفي الذكر فان المكيان كل ما في شئنا جميعاً في وجود جميع الاجزاء وفي التقابلها كفي ج. او احد **قوله** فيكون
 ان يكون جميع الاجزاء محالاً من ان المعرف موجود للمعرف وموجود للكل موجود لاجزائه ثم
 فان موجود السبب موجود للحيث **قوله** لا يفرض تقدم الكل والابنم تقدم جميع الاجزاء على جميع الاجزاء
قوله فلا يصح التعريف بجميع الاجزاء لما تقدم من الدليل السالم على العارض لورود معنى عليه **قوله**
قوله لم يقد التحديد موحف اظنر وبالكثرة لا لا يحصل من الامور جميع الاجزاء حادية وصورة **قوله**
 فاستغنى عن التعريف فبما ان يكون مقتضواً لا يكون مطلقاً اليه محطاً اباناً ويكون المستلزم لتعريف
 ما والا فكاراً حاصلاً باطراد في المعقولان من المطالب الى احبها في المعزوية اليها **قوله** فان وجود
 الاجزاء وجوداً متعزداً الى الكمال ان الاجزاء محلوقة منفردة بوجودها وكونها بوجوه
 حدة فاذ السخف وجهه فقط النظر الى التقابل الى كل واحد على حدة وحوار الملاحظة
 الملتفت اليه هو الموضع حيث هو فمما كالتصور لجمال متعاقب به فاما ان يقال ان هذا التصور

المتعلق بالتفصيل عار سبب الوجود من التصور لا محالاً كما ان وجوده فمما كالتصور بالذات واما ان يقال
 هذا التصور لا يحتاج الى سبب من تلك التصورات المحففة على وجه انقطاع الالتفات الى خصوصيات الاجزاء
 وصار الالتفات الى الكل حيث هو كالمخارج بالاعتبار اعني التفصيل والجمال والحدود
 كهي ان لا يثبت عليها التصور كغيرها بالاعتبار فاما **قوله** وجود واحد في الخارج ان كان
 الحادية منسوبة اليه حقيقة او مقدرة او في الذم باعتبار ان كان الحادية منسوبة اليه **قوله**
 فالنصوص معاينة الى ما لا اعتبار **قوله** فلا يدم خصيصاً من لا يطلب الجمهور فيندفع ما يقال
 من ان الوجود المعلوم لا يخصص كنه حاصلاً او الوجود الجمهور لا يطلب كونه مجسماً لكن هذا الجواب
 يقتضي ان يكون هناك ثمة الشبها المطا والوجهان واتمى الى ان يقال المطا هو الوجه المظهر او سراً
 مطلقاً حتى يمتنع توجب النفس الدفاعة معلوم ببعض اعتباراته وهو الوجود المعلوم وهذا هو المظهر
 في المتي ما ذكره ان **قوله** واراد بالوجود بالذم فمما كالتصور العلم اي صحت عقيدة النظر بالعادة كما ذهب اليه الاشعري
قوله وحده الخيرة الالم يكن التميز بين التصور **قوله** لان الدور الوجودي له وجود في الامر هذا مسلم لكنه
 لا يجدى بطاير فالعلم بالذم يجرم منه وجود الدور في الذم سواء كان وجوداً او عدماً
 لا العلم بوجوده فيه **قوله** فالسبب اما ان يكون كلياً الى ان يدرج جميع اقسام العكس الاستثنائي
 والافتراد المتعدد والمتفصل في ذكره **قوله** وبعضها بالخصوصيات ككتابي للعلم العام والخاص
 تباين السببين ليس عاماً موحف بالقياس اليها بل بالقياس الى ما مبدية المعلوم فالظاهر ان نسبة الامور
 الى الآخر كنسبة احد الطرفين الى الآخر بل الى الوجود لا يقال الاختلاف بين اقسام الشيء كالاختلاف
 بين الانواع والاختلاف بين اقسام العكس كالاختلاف بين الاصناف والافتراد الموقوف
 ارجح فيها ما يشبه الاختلاف **قوله** قياس مقداره كاذبة فاما وان لم يكن مقداره حادثة كنهها حيث لو كانت
 لنم عنها قولاً كقولنا كنهها ان يجرى كونه حادثة او فانه لو كانت مقداره لازم عنها قولاً كونه حادثة
 ان انما هو **قوله** ومحمداً آس ولب وقبيل اشاع فمما كالتصور ان قبل السات
 لازم لانه قلنا آس ولب ان ج فاذ ضمننا ان قولنا كونه حادثة هو آس ولب او ج فهو

ان ارلواضنا
كفتها خارجا

الحاصل قلنا حاكوا ما موجوده بذكر الوجود ولا يجوز وان رقدت ان قيامها
بشرط الوجود ولو بشرط عدمه فلو لم يكن انما يتبين على الاستدلال في هذا **قوله** فيبطل القول بليس
بطبيعة الموضوعية الطال من السؤال من بطلان الفاعل السند كان السؤال ان من صحت الاستدلال بطلان
القول في السؤال الثاني وعلى هذا فيكون قولنا ان سلم لا معنى السند ولكن غير مقبول اصلا سواء
كان محابا او اوضح منه بخلاف الاستدلال على بطلانه فانه مقبول في القسم الاول واما قوله فلا يلزم من
الاجتماع بليس من المنع كانه قيد الوجود اما متروك في اقله فيجب ان يستقط المنع واما من كل
فيتم حقيقة في اللطاف البصا والارزم المحذرين وان ثبتت اوجبه كلامه فاجعل قوله
قيد الوجود من كل لشيء الى محارضة والاعلى قوله يجوز الوجود في الواجب واجعل قوله
ان سلم منعنا بعض مقدماتها وقوله فلا يلزم معارضة لما بعد التتر في المنع **قوله** فالتشكيك
لا يلزم بليس وليست واقترحه التشكيك والاريزم ما ذكر **قوله** مع انها غير مقدمة عليها
بالوجود والآلان وجودها مع الوجود المادية فلا يكون محمول الكلام فيها على معنى ان لا تقتر
في الخارج منعنا لا يلزم ان لفظ الشيء مدلول على علية في اللزوم فان ذلك كلف اخفى **قوله** واجيب
بما لا يلزم ان لم يكن ثانيا الى الحق وتقصيد الكلام الى التزويد في المعلوم اما كسب طاصدق عليه
من افعله واما كسب مفهومه في الاول نحو الاسماء ثلثة الاول ان كسب جميع منعنا كسبها وان
ان كسب جميع ثانيا بوجه الثالث ان يكون بعضها تاما كالمعروف الممكن وبعضها منعنا كالمعروف
والمنع من القسم الثالث فلا يصح ما ذكر من الدليل لوكبره جوده وعلى انه فاما ان يرد
ان مفهوم المعلوم وهو مفهوم المنع المحض او غير فلو لم يكن اختيار الشيء ان لا يلزم من مغايرة
اياه ان يكون ثانيا بغير افراد يجوز الغاية والتضاف لمفهوم المنع ولا يلزم من صدق على قوله
انصافها بذكر فلا يلزم المطا واما ان يرد ان مفهوم متصرف مفهوم المنع المحض او لا فلو لم يكن اختيار
الشيء الاول الى قول الكلام **قوله** وطور معلوم حقيقة اي عن غير المعلوم ولا اسما له انصاف
احد بما بالمعلومية والاخر بعد ما فنكر للوجود ووجود **قوله** وبزيد وجوده على ما عليه

بان الواجب ان كان يمكن فعله اما غير الفوت فيجوز زواله نظر الى الذات فلا يكون واجبا
 لذاته واما الذات فيلزم التمسك بالزمان المبداء وكلاهما فلا يكون ممكنا بل واجبا الى الغير
 والى نفسه في العباد لو لم يكن **قوله** لزم تقدمها على الواجب بالوجود والوجود اما
 بالوجود فلتقدم العلة بالوجود على المعول بالوجود واما بالوجوب فلان الشيء عالم كثر
 بالذات او بالغير لم يوجد **قوله** والاول ان يقال لو كان الوجوب انما كان اوله كونه اظهر
 حيث حذف احد شيئين الزويد اعني وجوب الوجود وعلى تقدير كونه موجودا واجبا الشيء
 منهما من العباد ولا ينافي هذا جملته على كونه متصفا كما سبق في السالبة الاخرى وايضا
 متكرر يحتاج الى دفع تلك الاسئلة **قوله** لزم تقدم الصفة الى الصفة الحقيقية
 واما تقدم الصفة الاعتبارية فلا ريب في ذلك بل تقدم الصفة متقدمة على وجودها فيكون
 قائما باعتبارها قطعا **قوله** فيلزم حدوث القديم لان القائم صفة لازمة للقديم فيقدم
 حدوثه **قوله** بجاذا فتلك الذات من العجب ان نظر الى الذات نفسها **قوله** واذا كانت
 ممكنة يكون لها حاد والى الممكن الامكان على المحاد **قوله** يستلزم ثبوت محاد في نفسه
 بناء على ان ثبوت الشيء لغيره فرع على ثبوت نفسه فكل ثابت لغيره ثابت في نفسه فكل
 بدو العكس لا على ان الاول مقيد والآخر مطلق كما يوجبها بيان الشرح **قوله** لم يكن
 الموصوف محتاجا الى الابد والاول واجتبت الصفة الى ذلك المؤثر ضرورة احتياجها الى الموصوف
 المحتاج اليه وفيه كنه لا لا عدم احصاء الصفة الى المؤثر لعدم احتياجها الى عدم احتياج
 الموصوف او رعا كان وجودها محتاجا الى المؤثر ولا يلزم من ذلك احصاء الصفة اليه
 انما يلزم ذلك لو كانت وجودية محتاجة **قوله** فانه لا يلزم من كون الوصف عدميا ان لا يكون
 اشارة موصوفة به فلهذا لم يلزم من تقدمه ان رجع وعلى تقدير الابطال سوال بان المحاد
 عدمية غير ثابتة في نفسه فلا يثبت لغيره فلو كان الممكن محتاجا اليه فلا يكون
 اعلما على الاحصاء وان قرر بانها لما كانت عدمية لم يكن معللة أصلا فلا يكون الامكان على

طرفة
 المبدأ

الى قابلية ان العدم لا يحتاج في ثبوته في نفسه الى علة فلا يكون له كذا في ذاته او في
 صفة لغيره احصاء انصافه الى علة لا يلزم انصاف الوجود والعدم لغيره
 الغير متصفا بتلك السمة كما ذكر في ابي والمادية **قوله** في ذاته كيف يلزم وجوده
 على قدره هذا كذا تحقق قد ذكر في تحقيق الشيء في الامور الاعتبارية وكيف انقطاع
 كاللزم واكتسول والوجدان والكثرة لكن قوله لفظ العطف ليلها باعتبارها وانها
 يكونان متكتفيان ان اريد به الامكان العام فصحيح لكن ليس على المحاد وان اريد به الامكان الخاص
 فالظان ان الامور الاعتبارية التي لا تتغير وجودها في الخارج فلا يعرضها الامكان الخاص فكيف
 واعتبارها بالمكان الى الوجود والذاتى خلاف المصطلح **قوله** فانه ليست كاله الوجود ولا
 حال العدم فيلزم الواسط قطعا **قوله** فان ثبت فخرج عن الوجود والعدم من ان المؤثر انما يكون
 في الاثر لانه حيث هو موجودا **قوله** واجيب بان الماء ينفذ في الماء ان الماء ينفذ في
 الوجود ولا ينفذ العدم بل هو في زمان الوجود وانما يلزم من الاول فقط **قوله** لا يتصور ان يكون
 الى ان ذكرتم قطعي فيلزم ثبوت الشيء في الواقع فلا يكون له كذا وفيه كنه لان التمكن
 في البديهي لبيان لا يخرجها عن كونه كذا فان العدم يلزم بالوجود انما لا يكون له كذا في الواقع
 وان لم يعلم الغلط كصحة بيان المخلوط ليس وليد الى ان يلزم لها ينفذ في ذلك عن كونها بديهي
 لينتقد حاجتها الى الامور كذا لخاصة ثبوت المذكور وليت وليلا ينفذها الاوهام ذراعي
 الى اتمام ثبوت الشك فاما بالقياس الى القول بالاختصاص **قوله** والصلوب ان يقال ان عدم الممكن للثبوت
 الظاهر للتحقق ان قولنا غديم الاثر في نفس الامر لانه عدم المؤثر فيه حكم بقوله العطف لفظا حمله
 لم يوجد فيه عدم وجوده فيه فالتقدير جازم بحد كذا لم يوجد في وجود الاثر فيه لوجود المؤثر فيه
 وانما الذي لا يقبله هو قولنا حصل عدمه في نفس الامر فلهذا عدمه في نفسه على ان يكون الخارج طاقا
 العدم فيه لا نفسه والوجود الذي اضيف اليه العدم في المفعول فان قيل العدم لا يمكن ان
 في نفس الامر كيف ينفذ بالعبارة والمعلومية قلنا ما حصلنا من عدمين ان العدم في قوله

وجوده ممكن موجودا بالغير مسبوقا بغيره وذلك ان الوجود لا يستحق فيه الوجود
 لا الجسم على ما قيل من ان كل وقت مسبوقه الوجود بالجسم فان كان الوجود
 بالزمان قد مضى زمانه وان السابق قد مضى زمانه لان الجسم لا تقدم له بالذات
 على الوجود واصلها فالصحيح ان يقال ان الوجود مسبوقه الوجود بالزمان فان
 كان السابق زمانيا قد مضى زمانه وان كان ذاتيا قد مضى زمانه **قوله** لا يلزم ان يتحقق
 احد الاخرين فليزيم القلب وايضا لو كان واجبا لما كان صورا واصلها ولو
 كان محتسما لم يوجد قط **قوله** وليس ذلك الاحتمال هو قدره القادر عليه فلا يتغير
 قائما بالقياس لان الاحتمال قائم به الذي نحتاج بالمكن المتقدم له هو الغيرة فقط
 وفي احصاء كلام سبائك تقريبه من الشرح **قوله** بل هو احد اقسام الشيء بالقياس
 الى وجوده اي الى الاحتمال اما بالقياس الى الوجود والشيء في نفسه او اما بالقياس الى وجود
 الشيء **قوله** وايضا ما كان فالخارج مسبوقا بجاوه وحيث وقد استوفى على هذا
 المطالبين آخرين الاول ان الاستدلال المتعاقبة على المادة بعضها مقدم
 على البعض تقدم لا يحتاج المتقدم فيه المتأخر هو هو المتقدم الزمان فيكون المتقدم
 في سابق زمان سابق على وجود الحادث وهو المطلوب وانت خبير بسطلان على حذيق
 المستطاب لا يتنازع على الاستدلال المتعاقبة الى غير النهاية وهي باطلا عندكم
 انما ان عدم الحادث مقدم على وجوده حرفة والتقدم ليس نفس الوجود ولا نفس
 الجسم فهو احرز ازيد ووجوده في الخارج لانه يقضي الان تقدم فلا بد من محسوس موجود
 يقوم به وهو الزمان ووجه ان التقدم احرز اعتبارا واما كما يتنبوه هو الوهم
 وحكمة في الحقولات الصفة حروود فليكن قبيل مب الى ان التقدم واللاتقدم
 حد حيان لكن احكام بالضاف الاشياء اليها كما صحت بشرطه بهر جهة العفد
 فلا بد لها من ماضى متوخي وذلاني وهو الزمان قلت هذا مسلم لكن لا يلزم

وجوده ممكن موجودا بالغير مسبوقا بغيره وذلك ان الوجود لا يستحق فيه الوجود
 لا الجسم على ما قيل من ان كل وقت مسبوقه الوجود بالجسم فان كان الوجود
 بالزمان قد مضى زمانه وان السابق قد مضى زمانه لان الجسم لا تقدم له بالذات
 على الوجود واصلها فالصحيح ان يقال ان الوجود مسبوقه الوجود بالزمان فان
 كان السابق زمانيا قد مضى زمانه وان كان ذاتيا قد مضى زمانه **قوله** لا يلزم ان يتحقق
 احد الاخرين فليزيم القلب وايضا لو كان واجبا لما كان صورا واصلها ولو
 كان محتسما لم يوجد قط **قوله** وليس ذلك الاحتمال هو قدره القادر عليه فلا يتغير
 قائما بالقياس لان الاحتمال قائم به الذي نحتاج بالمكن المتقدم له هو الغيرة فقط
 وفي احصاء كلام سبائك تقريبه من الشرح **قوله** بل هو احد اقسام الشيء بالقياس
 الى وجوده اي الى الاحتمال اما بالقياس الى الوجود والشيء في نفسه او اما بالقياس الى وجود
 الشيء **قوله** وايضا ما كان فالخارج مسبوقا بجاوه وحيث وقد استوفى على هذا
 المطالبين آخرين الاول ان الاستدلال المتعاقبة على المادة بعضها مقدم
 على البعض تقدم لا يحتاج المتقدم فيه المتأخر هو هو المتقدم الزمان فيكون المتقدم
 في سابق زمان سابق على وجود الحادث وهو المطلوب وانت خبير بسطلان على حذيق
 المستطاب لا يتنازع على الاستدلال المتعاقبة الى غير النهاية وهي باطلا عندكم
 انما ان عدم الحادث مقدم على وجوده حرفة والتقدم ليس نفس الوجود ولا نفس
 الجسم فهو احرز ازيد ووجوده في الخارج لانه يقضي الان تقدم فلا بد من محسوس موجود
 يقوم به وهو الزمان ووجه ان التقدم احرز اعتبارا واما كما يتنبوه هو الوهم
 وحكمة في الحقولات الصفة حروود فليكن قبيل مب الى ان التقدم واللاتقدم
 حد حيان لكن احكام بالضاف الاشياء اليها كما صحت بشرطه بهر جهة العفد
 فلا بد لها من ماضى متوخي وذلاني وهو الزمان قلت هذا مسلم لكن لا يلزم

قوله لا يلزم ان يتحقق احد الاخرين فليزيم القلب وايضا لو كان واجبا لما كان صورا واصلها ولو كان محتسما لم يوجد قط

قوله وليس ذلك الاحتمال هو قدره القادر عليه فلا يتغير قائما بالقياس لان الاحتمال قائم به الذي نحتاج بالمكن المتقدم له هو الغيرة فقط

قوله وفي احصاء كلام سبائك تقريبه من الشرح **قوله** بل هو احد اقسام الشيء بالقياس الى وجوده اي الى الاحتمال اما بالقياس الى الوجود والشيء في نفسه او اما بالقياس الى وجود الشيء **قوله** وايضا ما كان فالخارج مسبوقا بجاوه وحيث وقد استوفى على هذا المطالبين آخرين الاول ان الاستدلال المتعاقبة على المادة بعضها مقدم على البعض تقدم لا يحتاج المتقدم فيه المتأخر هو هو المتقدم الزمان فيكون المتقدم في سابق زمان سابق على وجود الحادث وهو المطلوب وانت خبير بسطلان على حذيق المستطاب لا يتنازع على الاستدلال المتعاقبة الى غير النهاية وهي باطلا عندكم انما ان عدم الحادث مقدم على وجوده حرفة والتقدم ليس نفس الوجود ولا نفس الجسم فهو احرز ازيد ووجوده في الخارج لانه يقضي الان تقدم فلا بد من محسوس موجود يقوم به وهو الزمان ووجه ان التقدم احرز اعتبارا واما كما يتنبوه هو الوهم وحكمة في الحقولات الصفة حروود فليكن قبيل مب الى ان التقدم واللاتقدم حد حيان لكن احكام بالضاف الاشياء اليها كما صحت بشرطه بهر جهة العفد فلا بد لها من ماضى متوخي وذلاني وهو الزمان قلت هذا مسلم لكن لا يلزم

من استقلال كل منهما بالذات والحقبة موجد في انكار كل منهما الآخر فلا يكون
احدهما قائما بالآخر ولا مقوما له بل كل واحد منهما قائم بنفسه من حيث هو ولا يعتمد
استقلالها لثباته الى نوع التقويم وبالطبعة المادية من حيث انها موجدة وبكون استقلالها
اثباته الى نوع القيام واما في قوله فليكن القوة الاولى لا يخرج الطرح والاعلا في الصفه
والموصوفه **و** مشايخنا الصفه مع الذات اما واما لا يحد صفتي الذات بالقيام
لا الصفه الاخرى منها غير ان لا ليست احدهما مقومة للآخرى ولا قائمتها **ل**مختلفا
متلاقيان ان لا يشتركا في موضوع الاشارة الى الموضوع لكانا يعجز فيه وكان الاجتماع فيه
في زمان واحد اولافا لم يعجز كالا لبيان والى قوله من ان في الموضوع كالحركة والى قوله
فالمتضا والى قوله ان لا يشتركا في الموضوع لكانا يعجز فيه وكان الاجتماع فيه
المتباينين فلا يكون الصفه حقيقة وان اعتبر لم يكن مثل التام والمستفيض من الامور
المتحدة بالموضوع المتقابلة الاجتماع فيه واخره في قسمين اول وجوده مقسمة فالاول
ان يكون اعتبار النسب الاربع قسم براسمها واعتبار التقابل وعدمه قسم
اخرى كما هو المشهور كالسواء والى قوله فاما ما يوضح ان لا يشتركا في الموضوع لكانا يعجز فيه وكان الاجتماع فيه
من المتباينين صدق وان تلاقيان في موضوع واحد فلو كانت الحركة بها الوجود
والمتحرك فما كان في توجيها لهما في المتباينين متقابلا ان لا يكونا في الموضوع لكانا يعجز فيه وكان الاجتماع فيه
لها موضوعان في محل متغير عن حال مقوم له واما مالا موضوع له بهذا المعنى كالات
والزمن فيهما متباينان غير متقابلين **و** في زمان واحد قبل التقييد بزمان واحد
زيادة فيخرج بالمره فالاجتماع في موضوع واحد يتبادر منه انهما في الزمان **و**
ليندرج فيه تقابل التضاد اما كانت القيود موجبة للاندراج والتبعية لوقوعها
في سياق حجة المعنى **و** اما وجه بيان ان لا يكون السلب جوازا للاحد مما هو في قوله
زبد بجبر زيد ليس بجبر وتقابل السلب والايجاب راجع الى القول والعقد

اعلم ان السواء تقابل التضاد تقابل السلب باعتبار وجودهما في الخارج
فيها لا موضوع واحد في زمان واحد فاذ لو وجد احدهما فيه لاحتج بوجود الآخر
فيه مادام الاول موجودا قطب واحد من التعريف موجود في الخارج مقبلا
الى موضوع واحد في زمان واحد وكذا الاثبات المتقابلان بالتضاد كالاثبات
والنبوت بتقابلان الاثبات تقابل السواء تقابل السلب باعتبار وجودهما
في الخارج في محل مقبلا لا موضوع واحد من جهة واحد من جهة واحد
الاختلاف في محل واحد من جهة واحد من جهة واحد من جهة واحد من جهة واحد
لها في الخارج والتبعية ايضا موجود في الخارج وتقابل مع السلب باعتبار وجود
قادر المتقابلين موجود في الخارج واما الايجاب والسلب فهما احراز عقليان واول
على النسبة كما حقه فلا وجود للتقابلين في الخارج بل في العقد والعقد او القول فان شئت
بشيء وانتقائهما ليس في الموضوعات في الخارج بل في الامور الذاتية فان قلت قولنا
مقد السواء وهذا لا يبيح متقابلا ان لا يكون اجتماعهما في العقد في انما الاقسام ثلثا
التقابلين في القضية المتكافئة في متغيرها على تقابلين جدا في احوالها راجع اليه
في الحقيقة واما الموجبة والسالبة الخالفتان فتقابلان تقابل السلب والايجاب لان
من التناقض واعتقاد الارواح انما هو معنى التناقض فقط وانما سميتا بالتضاد
لتبنيهما لهما رابعا في اجتماع الاجتماع فقط قال الشيخ في قصده انهم من المتقابلين
الاول في الغرض الثالث من منطق الفلاسفة الى السالب تقابل السلب والايجاب
مقابلين بالتناقض ليس هو مقابل من حيث هو سالب بل هو مقابل لغيره فيتم مدح
المتقابلين تضادا لولا كان المتقابلان محالا اجتماعان صدقا لئلا يكون قد جفان كذا
لا لا خذله في اعيان الامور **و** فان تقابل السواء والصورة يقع خارجا عنه مع
صدق التعريف عليه في بعضهم في نفس فاما خاسا وسماه بالتعريف **و** لكن

لكن تحقق احد سماح الذموم من الآخر تعاقب وبينها غاية الخلاف الاصل هو منها ما
عليه التعاقب كالسوء والبياح ومنها ما لا يصح فيه ذلك كحركة من الوسط واليد فانه
لا بد ان يتوكل على السكون في المشهور **ول** ولا مساها ارتفاع السلب والايجاب له هذا
الاقتضاه جيب على اخصار تعاقب السلب والايجاب في التعاقب وقد عرفت ما فيه
السوء جيب موصوفه للبياح مضافا اليها كونه متقابلا بل من حيث مما يتقابلان بل من
التقابلين مندرجات للمخالف حتى المخالفان كالا بوع والينوع فانهما مع اندراجها
بذاتيهما كانت المخالف مندرجات لاجلها فانه لا اعتبار **ول** قلنا للمخالف تحت
ما صدق عليه المتقابل الا كانت الترتيب التي صدق عليها المتقابل قد كان المخالف
تحت الترتيب التي صدق عليها مفهوم المتقابل كان تحت مفهومه ايضا فيكون محادقا
عليه وعلى غيره ولا شك الا ان هذا المفهوم فرو من افرد المخالف فلم يزل في ذلك
مفهوم المتقابل من حين صدق على قوله **ول** من المخالف وموافقا من حيث **ول**
مندرجه تحت المخالف فلا يلزم من اندراج مفهوم تحت آخر كونه فروا من افرد اندراج
افرد ذلك المفهوم تحت الآخر فان الترتيب مندرجه تحت الجنس لا يندرج افرد **ول**
اي تحت الترتيب التي صدق عليها المتقابل ليس هناك الا مفهوم المتقابل وصدق عليه
من الامور الاربعة المخصوصة قال اريد ما صدق عليه واحد معين منها لم يصح التسمية اليها
والا اريد به مفهوم ما صدق عليه المتقابل فانه حكم مفهوم قابلية الجنس ما اوصفناه
في الحالة ولو لم يرد مع ما ذكرنا من ذلك الا ان التعيين قاصره لانها لا تصح
في حد واحد الا ان كانت من احد معاني جهة المخالف كان خارجا لا في الخارج
بحال الا يعرفه عارضا لا من جهة محض فلا يلزم موصوفه **ول** لا يصح ان ولا يكتفي بان
معاودة ذلك الصنيع فيها بشرابط التعاقب **ول** اما المخالفان فيكذب ان طلو الخمر
عنها وبعدهم الخمر ايضا ولكن لو ارجع في طلو الخمر **ول** على ان التعاقب لا ينفق

لا يكون في ربحهم بعضهم وقوع التعاقب في الاجناس فان اجزا الشرعيات لا انواع كثيرة
ونما متضاد لنفس واجب بان اجزا هو محور كالشيء والشرعيات من عدة فبينها
تقابل السوء والعدم والملكه وايضا ليس اثنان لما تحتها فلا يكونان جنس بل هما عاقلان
ما صدق عليه **ول** بعض الجوانب ان اندراج تحت جنس واحد ليس بشرط فان الشيء
تضاد التوهم مع اندراجها تحت جنس الفصلية والترتبة له وجيب بان الفصلية عارضة
لما عليه الشئية والترتبة لما عليه التوهم ولم سلم انها لو كان لها فلام انها متضاد لان
الكلام في التعاقب اخص من الشئية في وسط بين التوهم والجنس فلا يكون عند الشئية منها شيء
المخصص **ول** فان يدن حتى يستلزم احدهما عند من يفتي بالحالة الثالثة **ول** فان كان الجمع
ما يحتاج اليه الشئ لمعنى انه لا يحتاج الى امر خارج عنه فلا ينافي كون الحلة العامة بسيطة
فلا يلتزم لا ما يقال المقصود من هذا القول ان بيان حالة الحلة العامة للمفرد الخارج
واذا اريد له شبهة على جميع زوال المانع واخلاص الحلة العامة والحق ان الموجودات
الخارجية لها حلة خاصة لا يجب ان يكون موجودة **ول** المعاول اذ كان موجودا في الخارج كذا
ان يكون حلة العامة موجودة او لا بل الواجب وجود الفاعل الذي هو المؤثر في الوجود
تأثيرا لا حلا من وجوده واما الامور العدمية فلا تقتضي العدم بل لا بد من الوجود لها مدخل
في تأثير المؤثر فاذا وجد المعاول في الخارج فكل ما يتوقف وجوده على وجوده كان
موجودا فيه وكل ما يتوقف وجوده على عدمه كان معدوما فيه قال اريد بوجود الحلة
القائمة هذا المعنى فهو لا يتوقف فيه وان اريد كونها موجودة واحدة حقيقة فلا يجب
ونكر كليا **ول** ثم لا حيلة في انفسه الاربعة صورية وما دونه وقاطعية ومفاتيحه وذلك لان
الحلة الخمر الحقيقية الصادقة عن الفاعل الخمر لا بد من ذلك الاربعة **ول** اصد
عن الموجب يحتاج الى ثلثة منها لسقوط الحلة الغائبة والبسيط الصادق عن الخمر يحتاج
الى الغائبة والغائبة فقط والصادق عن الموجب يحتاج الى الغائبة فقط **ول** وانما

الموانع فراجع الى تعليم العلة في شرح المنطق والاشارة الى علم الخارجه في الاماكن
قبول الشيء صورة بشي آخر ومن حصول شرايط وارتفاع موانع واما الآلات
والادوات فداخله في العملية القاسية لا يقتضي ان يكون الشيء وجودا في غيره بدو شرايط
التي من الآلات والادوات **قوله** فكل مستغنيا عن غيره في حصولها فاجابها عما هو
في غير الآلات في ذلك فان الاحصاء الى احدى ما من حيث انها علة موجبة لوالاستغناء
عنها من حيث ان الآلات علة موجبة له وليس في حصول الاستغناء والاحصاء من جهة
واحدة بل الحصول ان يقال بلهم الاستغناء عنها فبهم الاستغناء المعلوم عن العلة
قوله على معنى ان السوالم قد نتج عنه للبياني كما حلت الى الفاعل والسوالم علمه نافع
تعتبر فيها السوالم على انه محمول ومن البياني لا لا يعتبر معلوما بكونه محمولا وبالجملة من ذلك
حار على نتج البياني فكل العلة ان متغيرا في قطعا وفي كون النتج من الموجود
الحيثية **قوله** فلا يجوز لها ان يكون لها غير الآلات لانها لو كانت من حيث هي على
محتاج الى تلك العلة المعينة فلا يتفكر عنها الاحصاء اليها فلا يتج بدو نها فلا يجوز
لانها انما بالقياس الى غير **قوله** انما انما لا يكون ان يكون العلة مستقلة لانها مختلفة
كالانوار الصادرة عن كل من النجوم الاربع كالبودة والبرودة الصادرة عن الماء الذي
سواء من اليبوسة والصورة الجسمية والصورة النوعية **قوله** انما تعدون الآلات او القوابل
مثال لحد والآلات النفس الناطقة التي تصدر عنها آثارها بنو سطر آلتها ومثال تعد
القوابل العتق النعال الذي يفيض في الصور والاعراض على المولود العنصرية **قوله**
كالعتق الاول الذي هو مبدأ العتق ونفس السبب الاعتباري والبهات التي فيه **قوله**
لو صدر عن الواحد لكان مصدرية هذا معناه ان مصدرية وتكون لا يكون
ولا يكون ان يكون كسب واحد منها لنفسها والالكان له ذاتا في مختلفات فاذا كان
احدهما نفس والآخرة جواه فكل يلزم التركيب وحده والالكان الآخر خارجا عنه حاجا

يلزم الشيء وحده والالكان لحد ما جواه والآخر خارجا عنه يلزم التركيب والنفس معا ولكن
معا جوهين يلزم التركيب فقط وان كانا معا خارجين يلزم النفس فقط فلهذا على
الافرام العقلية **قوله** وروى الجوليس بان المصدرية يطلق على محيني احد ما امر
اخر في بوضي لذت السلبية العلة ما به يابس لا معلوله فان العتق لافرا لا يحظ الشيء
مقبيا الى معلوله لوركن لها اخصائين اعني المصدرية والصادرية فهما امر
اخصائين يوضحان انها في العتق متاخرتان عنها متاخر ولا وجود لهما في الخارج
اصلا او ليس في الخارج الا في المصدر اعني العلة فذلت العلة اعني المعلوم
وليس كون الاول مصدرا وكون الثاني حادرا من الامور المحققة في الاعيان **قوله** وان كان
العلة كسب عنها المعلوم وهو مقدم بالذات على المعلوم فان قيل كسب
العلة كسب المعلوم عنها المعلوم ايضا مفهوم اصنافي مناه خذت في العلة
والمعلوم فكيف يكون احدهما حقيقة متقدما على المعلوم طفا لا شك ان العلة خصوصية
باعتبارها تخلص عنها معلولها المعاني ولا يكون لها تلك الخصوصية مع غيره مثلا
اذا فرضنا الماء يصدر عنه البرودة فلا بد ان يكون له خصوصية معها لا يكون له تلك
الخصوصية مع غيره فلو كسب ينجلي صدر البرودة عنه ومن حارة وغيرها
وفي الحقيقة تلك الخصوصية هي المصدر فيكون موجودة وطفا لا غرض من هذا الغرض
انهم ارادوا بالمصدرية ويكسر العلة كسب عنها المعلوم تلك الخصوصية ولا تعني
بالخصوصية من موهما ليعود المناقشة فيها بل احدهما خصوصية ارتباطا وتعلقا واختصاصا
بالمعلوم الخاص ولا يكون ذلك مع غيره والسبب في هذا الاشكال هو صفة الحيوان
عاما المقصود في هذا المقام فاذا عتبه اجبارا في مختلفات فربما اشعر المرام
واندفع الاشتباه اللفظي الذي يثار اليه الا وهام **قوله** وبهذا يعلم الجواب عن الوجه
ان قال قلت انارم قد اجاب عن المعارضه والمناقضة مجا واجتهد في تقييها

فاعلم ان الحكماء على اربعة طوائف وقد ساعدته بتوضيح ما ذكر من بعض الافاضل في حقيقة
 في الملتحق من هذا المصنف قلت انما ينبغي ما ذكر من حدين الخصوبة وان اصبحوا
 فيه الى وهو الضرة والصورة انما تكون القاعلة انما تتغير الا لو كان المبدع موجبا
 واذا كان كذلك كان محتملا كما هو في صدره عنه كتحقق ان الله في ما يشاء ولا يلزم كونه اصلا
 فان القابل من موقوف غير مستلزم للقبول فان القابل من لا يكون علمه تامه فلا بد
 من القابل كذا في العلم لا يكون علمه تامه ولا يحتاج للقبول الى قابل للقيام بذاته
 فثبت العلم بالمفعول جاز ان يكون بالوجود وليست كذلك نسبة القابل الى المفعول
 وانما انما تكون نسبة لا يلزم الا يكون بالوجود فلا يلزم بالمقصود هكذا حقيقة بعض المتأخرين
 ولا ينبغي ان الله ان القابل مع صفه القابل لتسلم المفعول فان القابل ايضا كذلك
 فثبت نسبة القابل الى المفعول بالامكان العام فهو على ما علمت جزوا في ان الاستدلال
 من جهة لا يلزم من عدم من جهة اخرى جاز ان يكون نسبة القابل الى المفعول بالامكان
 الخاص ونسبة القابل بالوجود ولا منافاة وانما هو ان يمنع المقدمه القابل بان نسبة
 القابل الى المفعول بالامكان العام لا يلزم من عدمه بل بالامكان العام فلا ينافي الوجود وترتيب
 البحث يقتضيه تقريره وانما القابل جاز ان يكون في العلم فيكون في العلم في العلم في العلم
 وتكون في نسبة القابل الى المفعول بالامكان لا يلزم من عدمه بل بالامكان العام فلا ينافي الوجود وترتيب
 ما يتناول حقيقة الجازيل والصفات ما يتناول التواطؤ والتشكيك في بعضها
 بالاشكال وبعضها بالظن اما الظن في الزمان والمكان واما الاشكال في كونها
 في العام وكوالا الفكر في وجوده ككون السورة في قطعها من الاضافه لغيرها نسبة واحدا
 محدد مختص باعتبار وجوده فيها بالوقت واما الكون في الحقيقة في الحسب والدرج في الاشكال
 والكون في الحقيقة في الوجود فيكون في كل واحد من هذه الاشكال فيكون في الحقيقة في الوجود
 كون اللونية واما كون الحقيقة فيكون في عدمه وانما لا يتغير فانه يكون انتقاله

بخلاف ما يشبه الجوز فان السوله واللونية متحدان في وجوده فلا يتصور انفارده بينهما
 فان قلت مغارفة الكس من الجوز او انما هي من العام على الابد فلا يخرج كونها معا وتوحيدها
 الكون في الموضوع كما يجب بانها لا ينفك جازي تحت قولها الكون في شيء لانها في حال
 عند الابدية فلا حاجه الى اخرجها بقدر وتفصله الى الكون في شيء بطلان اطلاقها
 شيئا على كون الشيء في زمان او مكان او كونها الجوز او ما يشبهه في كل في الاصل من غيرها
 واذ اتا قلت كحق عندك ان ما ذكره ثوب الكون في الجوز فيشتا والكون في الصورة
 في الوجود لا ينفك وينقسم اليها باعتبار التقاء الحالتين في عدم استغناء واحدة
 وحقيقة ان الاضافه مبنية على هذا التخصيص للرسم المذكور وتفصيل المفهوم لانه لا يضافه
 الا لا حد لا جنسية الحالية ولا رسم لها تاما على ما هو المشهور كالنعم والتفصيل لا يراه بها
 المحض المصدر في بلب البنية التابعة له واجتبه عليه بان المقتضى لشخص اخر لها
 لا يكون مبنيا على هذا الغايه في الاعراض المتعددة الا في شيء واحد في الموضوع في شخصه فلا
اول لان الموضوع اليهم لا يكون من حيث هو مسمى موجودا في الخارج لا يلزم من عدم افادة
 الموضوع اليهم من حيث مسمى تشخيص ما هو خارج عنه بناء على انتفاء وجوده في الخارج عدم
 افادة الموضوع المطلق تشخيص ما هو خارج عنه فان المطلق موجود في ضمن الشخص فلا يلزم
 الاحتياج الى موضوع تشخيص وحاصل ان الافهم في ثمة الموضوع المعلي الذي اعتبر
 فيه تشخيص التعيين والموضوع اليهم الذي اعتبر فيه عدم التعيين والموضوع المطلق الذي
 لا يعتبر فيه التعيين ولا يراه فلا بد من ابطال الاحتياج الى التميز الاخرين لثبت الاحتياج
 الى القسم الاول وما ذكره لا يخفى بذلك فلا بد ان يقال ان المسمى في تشخيص في نفسه لم ينفك
 تشخيص ما هو خارج عنه **اول** وهذا خلاف الجسم غير محتاج في وجوده وتشخصه من الكلام
 وقع لا يتوهم من ان نسبة الاعراض الى الحيات كمنه الاجسام الى الاحياء فلما جاز الاجسام
 الانتقال في الاحياء فليجوز الاعراض الانتقال في الحيات او لم يجز ذلك في الاعراض فليكن

حدود

الوضع المسمى

احوال كذلك في الاجسام فاجاب بالغرق قال العوضي ما اصحح في تشخيص المحدث المعنى فلو ان
 انعدم تشخيصه فيكون موهنة في ذاته او اجسم فيصاح في عين المصطفى الى جبر على فاذا فارق لم يبق ذكر
 النجى موجودا ولا مستند ومن انتفاء الجسم في نفسه فانه ليس هو ولا لازما له بل هو في نفسه مطلقا
 النجى المحتاج الى جبر ما لا الى جبر محلي **قوله** ليس هو احد مما جاء بالآخر اولى من العكس كل
 منها تابع لذكر الغير الذي هو الجبر في النجى فكل واحد قائما بالآخر اولى من الآخر فانه لا ينفك
 لان يكون احد الوضائف تابعا للجبر في النجى والآخر تابعا للآخر في نفسه فكل واحد التاكيد
 لا على تبعية الجبر في النجى بل في نفسه فلو لم يتوسط الاول وتبعيته في نفسه **قوله** لا موجب بالذات وجودا
 وجودا بغيره في هذه الا في ام الالهة اما ذلت الوضو او غيره وذكرا لغيره اما حارا وموجودا لموجود
 اما وجودي او علمي ولا ينفك عن القسم في المختار كما لا يخفى فالحق في الاربع **قوله** لا يبرز الوضو
 عن المحدث الموهنة موهنة علمي انما جاز ان يكون الموهنة موهنة لان الكلام في الموهنة العدمي **قوله**
 فيكون اما الموهنة وجودي هذه التوضيح بان الجبر له عند وانما يتاخر في ذلك في كونه في كونه
 بالمحدث كما سبب له طائفة ولا ينفك طائفة الوضو كما هو المشهور **قوله** موهنة وجود الوضو القادر الاز
 قال العوضي غير القادر موهنة في نفسه مستخدم في رعا كانه انما الاعراض القادرة من رعا بغيره في نفسه
 كقوة من كونه مثلا فاذا اخرج الى الوجود وانضم انتهى شرطه في نفسه والشرط **قوله** فانه
 بجبره ان يكون مستخدم المجهول وانما اللغز عند الجبر واما العدم المستعمل الاز لا يستند الى القادر المختار
 لما عرفت من ان المحدث لا يكون الا حاد **قوله** قد تمسك النظام الى الابد لا يتغير الا يقال هذا انما
 الى تنقضي وبعيد الاشياء انما لا يبرز تنقضي المناقضات **قوله** وفيه نظر الى قوله ولو وجد في نفسه
 مستند اجتماع الوضو في جبر واحد وعلمي الى يقال ليس مقتضوه اثبات اعط بالقياس القوي
 يستوجب عليه ما ذكرتم به تشبيه على ان يستند الى طول الوضو في محله عند العقل
 كاستحالة حصول الجسم الواحد في مكانين قال العقل كالحكم بان المحدث في هذا المكان في هذا الآن
 غير المحدث في هذا المكان **قوله** وانما لا يمكن ان يكون اياه كذلك كالحكم بان المحدث في هذا المكان في هذا الآن

فيه في محله آخر وانما لا يمكن ان يكون اياه فتصح بهذا التشبيه الاستحالة المطلوبة ولا يري هذا
 التشبيه في الاجتماع قال العقل لا حكم بالقياس الاجتماع في الاعراض والشرط في ذلك ان يخصص لهم
 وتخصيصه من اركان فعله المتكافئين او لوجاز في نفس الامر حصوله في الا واحد في مكانين
 جاز للعقل ان تلاصقه كذا فيمكنه فرض تعدده وطحا فلا يمكن شخصيا ومكثرا كالحال
 في الوضو الشخصي بالقياس الى محله فاشركا في الحكم المتفرع عليه ولما كان الجبر في رعا عند الجبر
 ما لا يمكن ان يكون اجتماعه في نفسه لزم تداعيا لاجتماعه في نفسه فلا يتوكل الحكم الى الاعراض
 التي لا يحل لها واما الكليات المتصلة من حيث انها مقادير واجام فتصيب تداعيا ايضا فيجتمع
 اجتماعها ببعضها في اجتماع كاجسام واذ اختلفت ما وضعت فكل ان يجعل كلام المتكافئين
 تمثيلا قطعيلا لا يتوجه عليه النظر المذكور **قوله** فاصح ان يكون السؤل في ذلك الحال فلاح حكم
 بالتغاير بين الشيئين من الالوان المتشابهة احواله في المحال المتباينة والالتزام في ذلك **قوله**
 كاجزاء والقرب والجوارب ان القرب القائم باحد ما يغاير بالشخص للقيام بالآخر وان كان في الالوان
 وقربا والفراجه قالوا بقيام الوضو في نفسه منقسم وهذا مما لا يتعارض فيه لانه كذا في العرض
 ايضا فاما لا يتقام على حسب انقسام المحل فتكون الجبر خلا في الجبر ولا يلزم ان يكون اجزاء
 الوضو ايضا بالنعيب الجبر في المحل كالا يلزم من اتصال المسافة الى اجزاء الوضو ككونه
 عليه لا ينفك كذلك ان يكون طول الوضو الذي لا يقبل انقسام في محله منقسم في نفسه وقد جرت الحكمة
 كما في الامثلة المذكورة وغيرها كالاطراف على تقصيصها والظواهر انما تجوز في قيام الوضو الواحد
 على ان لم يرد به جواز قيام الوضو في غير المنقسم بالمحس المنقسم بكن منها مسألة بوالسها ولذا
 التدرج في ذلك بالحكم بالاضافات المتفقة الحقيقة والتجسس بالقدرة منهم لو يدون **قوله**
 بخلاف ما عليه الوجود الى الم لا يجوز ان يقوم بالغير والاشياء الثلاثة وآخرا بالاشياء فاما في المثالين
 عنها ما يقدم التاء ليف الاول ومنه لا يلزم من قدره **قوله** فبذلك بالكمية لانها في وجود
 الح قلة الوجود من انواع الكمية ويعم الماديان والجودت والجوامد والاعراض والاشياء

بعضه

من الواجب والممكن بل هي موجودة في كل شيء فانه لو لم يكن لها الوجود في كل شيء
 فهو بهذه المثابة **قوله** وليس العدم والعدم على انهما انحصارا لكم المتخصص في العدم المتخصص
 من الصفات والمفردات من الصفات والمفردات من الصفات والمفردات من الصفات والمفردات من الصفات
 واحد فقط لم يكن كما هو في الصفات والمفردات من الصفات والمفردات من الصفات والمفردات من الصفات
 كون الانسان في حلة من اجسام الان لان الواحد واعتبار كون الاجزاء الواحد في اجسام الواحد
 كيان منفصلة الا عند اعتبار كونها موجودة بالاحاد التي فيها بعد في ان يكون كيان منفصلة
 باختيار كونها موجودة بالاحاد التي فيها فاذن لكم المتخصص بالذات ليس الا العدم وما عداه
 وما عداه انما بعد كما منفصلا بواسطة عرضي العدم **قوله** الى اجزائه وانما في حده واحد
 اي او من الاشياء في الواحد الذي يكون له جدا لا احدا ومنتهى للاخر فهو الجسم التام
 والنجسي والنجسي الجسم في شواو كما في شرح الملتحق اعلم ان الجسم التام المقادير وليست في حده
 ما يلي السطوح واما في اعتبار العدم والنجسي في شواو كما في شرح الملتحق اعلم ان الجسم التام المقادير وليست في حده
 فانه في حده من الالف ومن هذا اعلم ان الجسم التام المقادير وليست في حده من الالف ومن هذا اعلم ان الجسم التام المقادير وليست في حده
 السطوح واما في اعتبار العدم والنجسي في شواو كما في شرح الملتحق اعلم ان الجسم التام المقادير وليست في حده من الالف ومن هذا اعلم ان الجسم التام المقادير وليست في حده
 ان الجسم التام المقادير وليست في حده من الالف ومن هذا اعلم ان الجسم التام المقادير وليست في حده من الالف ومن هذا اعلم ان الجسم التام المقادير وليست في حده
 والعرض في حده من الالف ومن هذا اعلم ان الجسم التام المقادير وليست في حده من الالف ومن هذا اعلم ان الجسم التام المقادير وليست في حده
 تفاير الطول فاصلي في المعطوف والمعطوف عليه ولوا جوي على ظاهره لا تقتضي نوعا من
 بالعرض كالاخر **قوله** والبعد لا يحد من طول ذوات الاربع الى السطح والاصول ان طول
 ذوات الاربع هو الامتداد الاخذ من راسها الى ذنها كما خرج به في كتب النجوم والمختار
 في النور العام **قوله** فاذا فرضنا ابتداء وانما الطول الى وانما اخذ من راسها الى ذنها كما خرج به في كتب النجوم والمختار
 فانه كم متصلا بالعرض لقيامه باطرافه المنطقية لما جسد الطمان هو كونه على المسافة بحيث
 لا يخرج في احد ما جوي في عرض بايزا في الآخرة بمنزلة طولها فيما فيكون الزمان لها في كونه

طالا ايضا في المسافة فيكون كما منفصلا بالعرض طولها في المسافة التي على كم متصلا بالذات
 واما قوله والذات كم متصلا بالعرض فليس محالا لما هو كم بالعرض طولها في الكم بالذات بل هو
 كم بالعرض لكونه محالا لكم بالذات كما ذكره مسبقا على سبيل التظهير والتشبيه لانه لا يستعاد
 عن كون الكم بالذات كما بالعرض ولا استبعادا لانه الزمان في الكم بالعرض **قوله** فانه يمكن
 الاجزاء المتخصص في غير على هذا التقدير سوى الاجزاء التي على الواحد القوة المتخصص
 بعضها الى بعض **قوله** وهو السطح وموجود من السطح بعضها الى بعض فاجزاء السطح في السطح
 والخط في كل واحد من كيان من كيان القوة وكذلك النقطة عبارة عن جوي في الزمان فيكون خطا حركيا
 من النقا والسطح من الخطوط والجسم من السطوح فليس منسكرا الاجسام واجزائه فثبت انه
 لا مقداره هو كم متصلا في حده من العرض حارة الجسم وما كان هذا مسببا على تركيب الجسم من الاجزاء
 التي لا يتجزى عن كونه في السطوح والخطوط بالاعتقاد على ذلك **قوله** فالخطوط والسطوح
 ليس ان الاطراف التي لا تميز من طول السطح في الجسم اما حقيقة ان الى ان المتخصص في
 ذاته وطبيعته القابلة للانقسام كونه متقسما بانقسامه وانما الى ان المتخصص في حده من العرض
 بل من حقيقة هو ما عدا ما غير متقسم ولا يكون متقسما مثلا كخط متقسم في الطول والارتفاع
 العارض في حده من العرض وانما ايضا متقسم وانما النقطة فلا تميز الخطان حده من العرض وانما المتخصص في حده من العرض
 الانتها والانتها وهو بهذا الاعتبار غير متقسم فلا يلزم انقسامها وكذا الى ان السطح فان
 اللون العارض في حده من العرض في نفسه بانقسامه وانما الخط فلا يلزم من انقسامه وانما النقطة فلا يلزم
 اعتداليةه ومع هذا الاعتبار لا يتقسم في ذاته فلا يلزم انقسامه وانما الخط فلا يلزم من انقسامه وانما النقطة فلا يلزم
 انما وفصل على ذلك حلا السطح من الجسم وانما كان حاله في حده من العرض اجزاء الى ان السطح
 بنماه في بعض الاجزاء فقط كان عارضا في الحقيقة لا كونه الجسم وقدر ضاه عارضا
قوله واعلم ان هذا الجسم مني على ان الجسم مركب من اجزاء لا يتجزى الى تقسيمه الاجزاء
 بالمعروضه يدفع هذا الابتداء ويقتضي جويان الجوب على المذهب **قوله** فاما الجسم في حده

هذا هو المقام الذي
نريد ان نوضحه
في هذه المسئلة
الاولى

تلك المسئلة اولها ان يكون الفاعل في موافقة للاولاد في السرعة المعينة والابتداء والانتها
فقط من مقدار تلك الحركة المسافة والبيان في ذلك فثبتت الحركة الثانية على ذلك المسافة والانتها في شرح
المسئلة ان ذلك ليس ببيان في موافقة اولاد فانما يكون كثر على ذلك المقدار من السرعة مساويا للمكان الآخر
والظاهر ان الامكان ممتد فلا يوصف بالمساواة الا مقبلا الى مركز كثر **اول** ويبقى في الحركة السريعة الثانية
الى التي فرضت موافقة للاولاد في السرعة والوقوف في تارة عنهما في الابتداء وانما كان الامكان اقل لكونه مساويا
امكان الاول او زلوا عليه لساوة المسافة او زلوا على الكون انظر والمقصود زيادة الايضاح
وكذا الحال لو فرضت مخالفة للاولاد في الوقوف فخط فانه كانا يكملان من الامكان الاول والبضاه **اول**
منه **اول** فتكون هذه الامكان احوال وجودها بمقدارها بالانطباق على المسافة المتصلة **اول** وهذا الامكان
الوجودي المقداري غير المسافة والبطء السرعة ايضا فان الحركة الثانية المتأخرة في الابتداء في تلك الاولاد
في السرعة وتخالفا في ذلك حالها وحركة **اول** هذه الوجه ايضا **اول** او يجب القول بان هذه الامكان
تخرج انكم ان اردتم ان تلك الامكانات قابلة للمساواة والمغاورة في الخارج فيم وان اردتم قبولها بالامكان
في هنا اولها في العلم والاطوار بطايل **اول** وهو انما بان القليلة ايضا من الامعة العقلية التي لا وجود لها
في الخارج كالاقلية ولا السخا في ارتفاع التقبض في كثر الوجود **اول** فثبت ان كل حادث
مسبق بوجوده في زمانه الذي ينحصر في مقدار سواء فرض في مكان تلك الحركة او لا فان فرضها
وسيله الى العلم حال ذلك الموجود ولا مدخل في وجوده قطعا **اول** فوجود القليلة هذه زناوة
توضيح يتعلق بالاستدلال **اول** فان الزمان هو الذي بالحكمة لواء القليلة اللتان الى منها خرج
بان الزمان هو من القليلات والبعديات المذكورين وان اشبه كلامه الى ان بان نفس القليلات
والبعديات المتخلفة **اول** والقليلة هذه الكلام لا مدخل في الاستدلال به وهو بعينه ما ذكره عقبيه
من القول والجواب ان الله تعالى جعلها على انها عقليتان لا توجد في الاعيان ولم يتوحد في ذلك
لا يقتضي وجود الموضوع في الخارج وتوضيح ذلك بان الاستدلال اعتمادا على ما سبق
اول بان ثبوتها في العقل لا ارادتها في ثبوتها في العقل لثبوتها في العقل على وجودها مع عقلها في العلم

ولا يحد بحده من اول ان ارادها ان يحد على وجوده حصة اخرج فهو محم وهذا هو الذي
اشارة اليه بقوله وتاثيرت بقوله **اول** فثبت ان الصف عدم الكاوت بالقليلة النظام الى
هذا القول وما قبله من ان على مقدرات الالبس كالاولاد في تقديره عليه بان يقال لا علم
علم الكاوت من متصف بالقلة وسيله اصحاب التقاض الا علمهم بالصفات الثبوتية ان
التي ليس السلب جودا من مفهومها ولا في سلبها ذلك لكن لا علم ان اتصافها بها يقتضي
وجود موضوعها بالذات في حصة اخرج **اول** فثبت ان احوال الزمان بعضها قبل بعضها
هذا هو النقص في الجار ويكي توجهه بخلاف الحكم عن الابد في صعوبة التقضي وبان حصة
الالبس في مقدراته يستلزم محال او هو متوحد في الازمنة الى غير النهاية **اول** ارجو ان ما بين
الزمان يعني ان اتصافه بالتقضي والحد من احوال الحركة قال الحركة تقضي الى احوال تقدم
بعضها على بعض باعتبار تقدم احوال المسافة بعضها على بعض كذا هو في التقاضي بل ان اعتبار
لا يقتضي اصحاب اجتماعها معا كما في احوال المسافة فلا يقتضي لاجراء الحركة تقدم وتأخر
باعتبار آخر يقتضي امتناع الاجتماع اذ في كونه مقتضية محلة فالتحار في التقاضي
والتميز اذ في عدم الاستمرار او هو ما بين الزمان **اول** فثبت ان الفاعل بعينه الزمان للحركة
يقتضي وقوع الزمان في زمان كانه متوحد في الزمان فثبت ان ما ذكرتم وان قل على
وجوده لكن معناه ما ينافيه لان الزمان لو كان موجودا مع الحركة فيلزم ان يكون للزمان زمان
اول فاما ان عدمه بعد وجوده هذا فلا كان عدو لها على وجوده وان العكس كما كان
وجوده بعد عدمه بعد لا يتحقق الا بالزمان الى آخر الابد والحد ان كان قابلا لعدم
فاما ان يكون قبل وجوده او بعده وكلاهما يستلزمان وجوده حال عدمه ويقتضي كونه في الخارج
انما يان من الغائب بان وجوده وعدمه لا من الوجود فلا يلزم امتناعه هذا ان اراد
امتناعه بالذات وانما ان يوجب امتناعها بحالها فلا يتوحد عليه ما ذكره ويقتضي
الاصحاب بالذات البعيدة جدا فلا يقتضي اصحاب العلم بالذات الا بالواجب

واعلم ان ما ذكرنا في الاستدلال لا يدل على كون جرمي محتمل (الا ان يقال وما لا يكون هو
 اول ما يكون في ذاته لا يتغير بغيره ووجه ذلك ان اريد الاحتياط بالخيار لا بطلان قول الله
 الحكيم **ولا تفرق** فاس من الشك في العلم ان الاحاطة في الموضوع ليست بمعنى واحد **فلا**
 لان الحركة المستقيمة اما الى المكسر فان قيس المتحرك الى المكسر او المحيط قد لا يقطع **فلا** يتقطع الحركة
 اجيب بان لا بد من حركتي الذباب والبرص من زمان يكون كما هو المشهور من عدمه
قوله ومقصود المتحرك بالحركة الابدية وشار اليه بالاشارة الحسية وكل ما هو مقصود بالحركة
 الابدية اذ انما قيد بالحركة الابدية لئلا يورد النقيض بالحركة الكيفية فان مقصود المتحرك بالحركة الكيفية
 لا يكون حاصل حال الحركة وانما قصد لفظة الحركة فان المتحرك في البياض الى السواد لا يكون مقصود
 الذي هو السواد حاصل زمان حركته وزمان النقيض حركته فلم يعد اليه والفرق ان مقصود
 المتحرك في الكيف مقصود التخصيص بالحركة فيجب ان لا يكون موجودا حال الحركة والا لم يتم تخصيص
 الى حد فان ثبت ولم يتقطع لما في اذن اليه واما المتحرك في الوجود فيقتصر حركته حصوله في المكان
 لا تخصيصه في نفسه فلا بد ان يكون موجودا حال الحركة لا سيما طلب الحصول في المعلوم وفيه
 فان القايد من المكان هو السواد لا يكون المكان موجودا حال الحركة فان المتحرك في السواد
 اقتصر في نفسه لغير انتهى حركته حركته في سواد لم يكن موجودا حال حركته لان السواد مقصود
 في نفسه موجود في ذاته فاذا حركه المتحرك في سواد متحرك فان قيس ان اريد ان
 ان مقصود المتحرك بالحركة الابدية موجود حال الحركة **فلا** ان موجودا وهو علم من ان يكون موجودا
 حال الحركة او حال انقطاعها فلا يورد عليه ما ذكرنا قلنا فالتقييد بالابدية لا حاجة اليه لفساد
 الحركات بينا ذكرنا في ذلك كون الحركة منقطعة قيس المقصود لا يتضح في المطاف في الابدية
 لفا انقطعت كان المتحرك في مكان حال انقطاعها والكيفية لفا انقطعت كان المتحرك في مكان
 متلفا بكتيف في تلك الحالة وفيها مقصود ان **وجاء** واما في شقها بالمتفاله والبناء
 الجسم منسوب الى المكان بلفظ في علمي انما ظاهرا حقيقة وهذا المعنى لا يتحقق في جرمي

فاما بقصد

جسم

الجسم وما هو حال فيه **فلا** فيكون المكان خارجا عن الشك وهو السواد اما السواد الذي هو كونه او كونه
 او الموصوف ومثل ان الجسم ذو حجم في ذاته لثلاث وموصوفه وارضى ان كان الشك في
 لا يزيد عليه ولا ينقص فلا يكون ان يكون المكان امر لا ينقطع بغير متقسم ومنقسم في ذاته وارضى فقط
 كالحركة لا يتصور غير ذلك قطعا فاما ان يتقسم في حقيقته **قوله** الثالث واما ان يتقسم في اجزائها
 كلها والاول لا يكون في الامتناع ما دل على ثبوت اجزائها لا يتجزى بغير ضاموا السواد ولا يكون قابلا
 بالتمسك بغير محيطه على وجه لا يصفه فلا عليه لازيدا ولا ناقصا **قوله** اعني ما يتقسم في اجزائها باسرها
 لا يحل ان يكون موجودا او موجودا او لا يكون ماديا بل يكون في ذاته لثلاث وموصوفه وارضى ان كان الشك في
 فيه بحيث ينطبق لمتداه على امتداد **قوله** اما على كما هو قد يرب السواد لا يتجزى حركته بعد
 ما ثبت ان المكان موجود ولا يحتاج الى ابطاله من سبب التكليم **قوله** اما ان الوجود الالهي
 على اني احل ان لو كان خلا لا يزم له العلم ان هذا الوجه يد على انتفاء الخلا على من سبب التماثل
 بانه يوجد موصوف ومقدس **قوله** كبحر كبحر لا يتلا قبال ولا يكون بينهما ما يلا قبالها وسو
 التواضع المقوم الذي من شأنه ان يشغل الجسم فاذا شغل كان ملاء ولولا لم يشغل كان خلا **قوله** واما
 على من سبب القايد ان يبين بكونه يوجد اذ ان جرمي حلق من الشاغل للمنطق توجبه عليه ذلك
 والافلا واجاحس ان هذا الوجه انما يجري في المكان هو السواد **قوله** انما غلظ الذي يكون خلوص
 عنه **قوله** فيها ارق كالسواد مثلا **قوله** وكلما كانت اغلظ كلما **قوله** لو كان عدما كما قبل الزيادة
 والنقصان باعتبار الفرض فالتفاوت في ما يورد ما يلي الوجود بالزيادة والنقصان معناه
 انه لو كان متناك يوجد موجودا في ما بينهما كان متغا **قوله** قلنا هي لا يتم بغيره انه ليس
 بالبعدين معا وعدم الاجسام بالبعدين معا **قوله** ان السواد الثاني بدووم الاتحاد
 وصورة الاشياء واحد في تسمى الاحزاب ليس متوحد وان لا هي لاووم الذي في الاتحاد والوضع
 فلا يمكن صفة من الجسم ان لا يتداخل الاتحاد الاووية بعضها في بعض وهو مستلزم
 جواز تداخل العالم في جرم حركته واما تداخلها في البعد الجرمي فلا **قوله** وان ثبت البعد

نظمتهم ط

قوله ظهر وبان الجليل وان كان هو ذاك لكن تمسكه بما يوم مقصود الجود عليه ايضا
فتمسكه مدخل في ظهور عموم الجود عليه واما ما يقال من ان الوصف بالانعام لا يكون الا بازاء
الانعام فهو مقصود الجليل به لم يخصه من الجود عليه ايضا فسادا الجود عليه انما هو البان
لا المتعارون مطلقا ومن البين جواز ان تصنف عمدا بالانعام ويكون باعك عليه علم
او شاعرة وكون انعامه وكونا ما يقال من ان كلاما من الجود من مشقة المطا اما الاولى
فبغير مقصود معلومة ان كل جود به فكون هو واعلمه وقر لا يكون مقصودا واما الله
فقط اذ لا يلحق بطلا ان المقصود فضلا عن العلم بها كين ويقتضيه ان الجود عليه مقصود
بالاحتياط من عموم الجود به قوله وانما الشئ يكون ذكر الوصف على
جهة التعظيم ظاهرا وباطنا قوله في اطرافه لكنه انما اشار بها الى توجيهه هو اذ في الشئ او
اشترط التعظيم وينبغي عليه ان يتبع هذا التوجيه ولا يجوز ان يغير كما يظهر من بيان
كلامه اذ في الشئ التعريف برخول ما عرفت عن احد ما فيه فان المطلق يتحقق بكل واحد
اللام الا لا يستنبط اشترطها من جود الفكر او المغير للكمال او يعلل الالام لا استقامة
فبشئ من ربه لانها القسمان الاوليان له واليهما ينساق الزمى ولا يلحق ما فيه التكلف
قوله لانه اذا عرفت عن مطابقة الاعتقاد او بالاعتقاد وما لازمه انما انما التعظيم لا
معناه الحقيقي فان المراد يكون انما يشا ولا معنى لمطابقة الاعتقاد فيه فلا يرد انهم يردون
بغيره من السلاطين او صفا فاعب سبيل الجبال فتم معتقدا فقام مع انه ليس بغيره باتفاق
العقل كين ومعتقون لهم والتعظيم ينافي بها ولا يلحق الى الجواب بان المراد من
تلك الاوصاف المعاني المجازية وانهم يعتقدون انصافهم بها فان الاول خلاف الواضح
وانه خلاف البرهنة قوله لا يقال فقد اعبراه اي فيها ما سبكه من قوله وهو
باللسان وعرفه وتوجيه السؤال على ما ترون في بيرة العطف من اشترط التعظيم
الظاهر من التعظيم الظاهر في الفعل المبني على عن التعظيم كما في الباطن وما ذكره بيانه

من انه

على لغة
هو علم
الظاهر

من انه لو خالفه افعال الجوارح يمكن ان لا يرفع وتم وروى اذ لا يدل على ان التعظيم
افعال الجوارح بل على انتفاء التعظيم الظاهر في صورة الخالفة فان رفع ما يوم من علم
توجه السؤال بتايد ان المعبر هو علم الخالفة افعال الجوارح كما صرح به لانها هذا ان
لا يتعرض في الجواب لا يمكن لانه لا يتايد في فعل الجوان فاجاب بما سلكه ما عرفت ان فيه
استظهارا من حيث التفضل عن ذكر المنع فلا يرد ايضا ما يورد من انه لم يرد
كون كل منهما مشروطا بل هو كاذب لانه على سبيل الاستظهار والتفضل فكانه قال بئس
ان المعبر هو فعل الجوان والاركان كثر ما ينشأ كما اشترنا اليه بقولنا وانما الشئ قوله
وليس بشئ من جوارحه ولا في ثباله عدم كون جوارحه لا سببه فيه واما عدم كونه
جوارحه فغير يقال لانها لغطة على بال فطنة فغيره ما فيه والا فرب ان يقال لان المراد
هو فعل اللسان المتعارون لذكر الشئ لا الجود كما يعلم من موارد استعمال اللغة قوله
ثم الجليل انه لهذه البرهنة احتمالا ان احدهما ان يكون بيا وتا على ذمول المعترض عن
بيان الجود به وعليه وان الجليل المذكور محو به ولذا يورد في احد شق الترهيد التعظيم
محدث اللؤلؤ على صفتها بلغة على وفي السقا لآخر التعظيم بوصفه بصفة
الزائفة والباد وتايد ان يكون عاكما بذكر ويكون متا فاعلم الجود به لا يكون
التعظيم بمثال اللؤلؤ باعتبار الامر ووجه عليه كما في اللغطة بالامر ووجه اذ قد لا
اختيار في غيرهما انما يكون بالغير الاختيار ووجه فذكر على صفتها لانه المثال الرابع على
السنة الثانية لا يتوقف على المطا على الجواب الاول ناظر الى الاحتمال الاول وتقدم
اما اختيار الشئ الاخر وتقدم لزوم التايد لا اعتبار في ان يرد في الكل الجود يكون
الجود عليه فعلا اختياريا وكون المراد فيكون اعم وفيه ان فيه اعراضا عن التعظيم
لعدم احتمال على هذا التعبد اللهم الا على رأي القضاة من جواز التعريف بالانعام لكنه
بغيره هذا انعام اذ يفرق عليه النسبة لا يقال فيهم من قوله على جهة التعظيم والجليل

انما خالف

انها

ويمكن هذا الكلام الحاشية ايضا على كون فعل كلام الصوفية انما يكون لتحقيق الحاشية
 عن معنى آخر وهو ان كان ما نرى ونفهمه على شئبه على الناظر انه معنى حقيقي له لغة او
 عرفا هذا امر به عن ما يلام هذا في الناظر من هذه الحاشية وهذا في حقيقة اخرى
 ففصلنا في بعض الراسي ونشير اليها بما اجالا من ان اللفظ قد يكون موضوعا
 في اصل اللغة للام عام ثم يشهد في افراده بخصوصية طيب بغير حقيقة عرفية في ذكر الفرد
 وسبب ذكر الاستشهاد اما كراهية تداور في الفرد في لفظ الرأية فانه موضوع
 في الاصل كما يرد على الامم في الاستشهاد في العرف العامة بعض افراده في صار
 حقيقة في نفسه واما عدم الاطلاع على فرد آخر فيستعمل امر اللسان في ذكر الفرد في اذا
 استمر ولم يطلعوا على اطلاقه عن فرد آخر فظنوا انه موضوع بخصوصية كما في الميزان
 فانه في الاصل موضوع لآلة الوزن ثم لم يطلع من تلك الآلة الا على من له لسان و
 وعمود وكفان في ما يلزم بانه موضوع لهذا ان لم يكن في موازين الميزان وغيره
 من موازين الحكمة ربما يظن انها ليست ميزان وكان من لم يلمس من الجنب الا
 ما هو من الخطه مثلا لا يثبت في نفسه عند استعمال لفظ الجنب الا في خطه الخطه في انه
 ربما لم يصدق بان غيره من افراد الجنب حقيقة ومثل ذلك في كثير من الاعطاف
 ان الامر في المشتقات مما لا يكاد يخطى على من له اذن فطانه تظهر في جميع الاعارة
 الاشتقاق اما في غيره فيما يشهد على الجاهلية ويكره فيقولون عنهم كثير من حقايق الكتاب
 والسنة فان اكثرهم وادعى اصل اللغة واذ اظهر ففقد على ما ذكره في حاشية
 حقيقة عنهم اظهر اصعبات الكمال كثر كما كان لا يظهر في القول اشهر افراد ه
 واطهر ما عند العامة شاع استعمال لفظ الجوفه في صار كانه حقيقة في نفسه كما في غيره
 مع انه في اصل الوضع اعلم بل حيث كان لا يظهر العقل اتم واخوه في توبه هذا الاسم
 البقي واولي لما هو في القول بالتشكيل ولا يخفى على من له طبع سليم ان هذا التوجيه

للمر

المراد
المراد

ربما

اخرى

اخرى وادق في سوابق كلامه ولو اختلف البقي والصق قوله وهذا اقوى انه قيل لا
 من ان بعينه فموضوعية القول والعقل اول واع الاول فدلالة الاقوال ايضا قد يكون
 قطعية بناء على يتبع صدق العقل مثلا واع ان فدلالة (الانوار) ايضا غير قطعية وانما
 يكون قطعية لو علم انها تأتية من تلك الصفات **والجواب** ان دلالتها موقوفة على العلم
 يكونها ان لم يكن وبعد ذلك يكون قطعية فلو لم يعلم المسألة لم يدركها اصلا بل على
 امر اخر منها ومن ايضا لا قطعية فصح ان دلالة الافعال قطعية مطلقا **فصل** لانه
 تقع حين بقاءه لا يغير حده تعز الاظهار القطعي بانه الجواب الكلام ايضا ففرضه ان المراد
 المختص به الذي لا يغير غيره عليه من هذا القبيل ايضا فانهم **قوله** واما السكر فهو
 على عكس ذلك في الواقع لانه لم يزل من كلامه بغيره قيد الوصول بغير الاسلوب في
 فكانه قتل متغير على قوله والمشتكك بين الفعل يعني لما اشتكت الموارده الثلاثة المذكورة
 المذكورة في الفعل وقد علم من كلامه ان السكر على النعمة فكانه قيل ولم يفرص للنعمة
 لانه مع **قوله** مناسب عموم مع هذه ظانه وليل على شموله افعال الجوارح
 لان العمل انما يطلق على فعل الجوارح واما قوله الثلاثة فلا الا انه كان شموله هذا
 الموصوف اخفى الكنى في المناسبة **قوله** اعقوا واعلم ما ذكره ان هذا بناء على العينة
قوله اما وجود الجذب والسكر فغيره نوع خفاء ان قيل كيف يخفى وقد قيل ان توفيق
 الجذبة اعم من ان يكون بازاء النعمة او غيرهما فمرح فدل اراد اطلاقا في علم تحقيق
 السكر هناك فانه لم يزل من التعريف فان قيل ان لم يظهر من التعريف فقد ظهر من قوله
 والسكر على النعمة خاصة **الجواب** ان مراده بالحقايق خفاؤه في نفسه لا خفاء دلالة
 كلامه عليه وذكر انه ربما يسبق التوفيق الى ان الوصف بالجميل مطلقا سكر وتوبه
 انه نفي مجرد ذكر كون السكر هو التوفيق المطلق الال على العظيم **قوله** في النعماء اه
 قد يقال ما ذكره الشارح وهذا ان فلا يبرر التعاكس الا انه ينبغي ان يخصيص

القبيل
من هذا
وان قد غلب على الجواب

في حاشية
المراد
المراد

الالا

بالظاهرة والنعماء بالباطنة يكون من غير كنه فان حصل الكلام الشرح والخاصية اذا اراد
 بالآلاء النعم الظاهرة بغير كنه تخصيص الظاهر بنسب بعضه الى الآراء وذكر النقص
 الكلام في النعماء فيبقى تخصيص كل واحد منهما للآراء **قوله** مستند الى كنهه فان كنهه
 ولا يخفى انه لو عكس لكان مثل ذكر ان يقال النعماء هي النعم الظاهرة بغير كنه ان اه
 فانهم **قوله** ان كنهه وعلة من الآلاء بل بان عدة من النعماء لتسايفوت مع
 التخصيص **قوله** رعاية للمقابلة فيه به وفعلا ما يقال من ان المارسل ان يبقى النعماء
 على الظاهرة ليعم جميع الموارد ووجه الرفع ان يفتوت رعاية المقابلة والتسوية على شرف
 على هذا المورد حتى كانه لا يوفى له سواه ومثله تقويمه يوم آخر وهو انما يخصه بالآلاء
 بالآلاء والكسب بالنعماء اذ قد ذكر ان يكون المراد من الآلاء والنعماء ما له من
 اختصاص بما عظم منه ولا شك ان الظاهر ظاهرة وان شئت افراد النعم بباطنة فكلهم
 الظاهرة اختصاصا بالمراد من النعماء مع النعماء وتسايفوت افراد المردون والكسب
 فكلهم الباطنة اختصاصا بالنعماء مع النعماء وتسايفوت افراد النعم
 وعدم تسايفوتها لشي من افراد المردون مطلق النعم لا اختصاصا لشي من افراد
 النعم فافتقارها لشي من افراد النعم لا يكون الا بالآلاء بمعنى واحدا وان لا يكون احدا مطلقا
 والآراء فاحصا لعدم اختصاصها من المطلق بشي من افراد النعم فافتقارها لشي من افراد النعم
 بالآلاء من غير كنه من جميع الموارد والكل والكل والآلاء بباطنة والنعماء ظاهرة
 وهو مقتضى ان يكون الاول ظاهرة والآراء بباطنة وبهذا التفسير انما يقع ما يقال
 من ان كثرة الموارد في مقابلة كون الغلب استوفها ولام كان له
 على ما **قوله** ما ينبغي ان فعل الغلب يدل على ذكر قولهم في تعريف النعماء فعل بئس
 عن تعظيم النعم لكونه نعمة لانه لما كان الباعث عليه الانعام كان هناك تعظيم
 بالظن فلهذا ضرورة ان الانعام لا يكون **قوله** باعنا عن السخرية وهذا انما يسلطه

السخرية

او تعلق قوله لكونه نعمة بالفعل فيكون معناه فعل خاص للانعام لا بالانعام
 بالانعام لا بباطنة السخرية **قوله** وعلى التعريف من يرد اجمالا الاضاف بالكمال
 ان يقول لا دلالة لقولنا نعمة بالكمال على الاضاف به بعدد مع كذب الاضاف
 بخلاف قولنا انت متصف بالكمال فانه لا يصديق برونه فان قيل المراد هو الوصف المطابق
 للاعتقاد لما مر من ان الشئ اذا تعظم الباطني فكانه قبل يعتقده متصفا بالكمال ولا
 شك في دلالة على الاضاف قلنا التعظيم الباطني لا يستلزم الاعتقاد ولما مر حديث
 مدرج الساطع ولينى سلم قد لالة قوله على الاضاف م كافي القول بعينه والحوار
 ان قوله نعمة يدل على عاصم ورا القول الى الاعمال انضاف الى الخاطب وذكر القول بغير
 على اضافة بالجميل فتكون والآلية بالوسطه ولكن على المآلة بان هذه العبارة مع
 يطلق بمعنى انت متصف للعلم بان الشخص لا يكون نعمة بل يدعي صدق الكلام الصا
 عند **قوله** لا يمكن لاحد الايمان بهما مع التمام او اما الشك فظ لتسلسل النعم المغتصبة
 واما المراد فلتسلسل الجليل وهو الانعام فانه قد فرغ ما يتوهم ان النعمة انما يقتضى ولا يقتضى
قوله ان معاني الحقيقة انما اركبه لان ما راينا كان حقيقا لما بيننا اذ اراد
 منها المعنى العرفي للقول والانه لو رجع الخبر الى معانيها لكان ذلك حقيقا للمعنى اللغوي
 لانه السابق ويمكن ان يرجع الى المعنى بطريق الاستدراك لكنه بعيدا من يعلم هذا المعنى
 بعد ذلك كما تلتفت اليه **قوله** وجعل الخبره كما ينبغي ان يكون عليه في تعريف الشك اللغوي
 من اعتبار رأينا عن تعظيم النعم لكونه نعمة او يعلم منه اعتبار مطلق الاعتقاد
 كان الانعام لا يكون باعنا عن السخرية او قلنا ان فعل المورد لا يكون شك حقيقة
 ما ينبغي ان فعل الغلب **قوله** اول اشهر هذا الخبر وفيه ان دلالة على الاعتقاد
 لا يستلزم مطابقة الاعتقاد ويمكن يوم بانهم ما اذا قالوا افعال الجوارح لعدم
 دلالة على الاعتقاد لان التعريف انما راجع الى تركه على عرصة فالحل عليه اولى ليخبرهم

التعظيم الظاهر وان لم يفهم الباطني فيندفع الظلم بقدر الاحتمال **قوله** وهذا الباقي
 كون الكثر جزءا منه وكون الاول جزءا من جزءه لاحقا وان حرف الجمله افعال متعدي
 كما سيجري به الخلف وان امره وحرف كل عضو فصرف للسان جزءا منه والقول المحصور
 فرد من جزءه ظاهره ما يتوهم من الامر والشك بوجوب ثبات القوة الدالة على التعظيم المغموم
 الكل فان الكلي في الكلي والجزئي في الجزئي ولا حاجة الى تقديم الافراد على حرف
 المضاني ثم يخالفه بان حرف اللسان اعم من القول المطلق الدال على التعظيم
 والجزء الاول ويندفع به ان المراد من الدلالة المعبرة في القول الدال على التعظيم
 الدلالة المطلقة اعم من ان يكون وضعيه او لافيه وحرف اللسان فيها خلق لاجله
 فاما تعرف او يقال بغيره فليس تخصيص الدلالة بالوضعيه ان حرف اللسان في القول
 المذكور جزء منه اذ بالتقائه ينتفي الكفر وورثه ان لم يجد اسما باللسان لا يكون
 شيئا كما لو كان فردا من جزءه لم ينتف بالتقائه مع تحقق فرد اخر من حرف اللسان **قلت**
 لا بد من ان المراد من التوهم حرف الجمله ليدل على نفس ما خلق لاجله او الى الجمله
 الاول يلزم ان لا يتحقق الشك اصلا وعدا ذلك لا يكون القول المذكور جزءا منه بل
 فردا من جزءه **قلت** المراد الى جميع ما خلق لاجله ولا يلزم عدم تحقق الشك فان الخلق
 لاجله هو ما يتكلم به والابتنان جميع ما يتكلم به غير مستبعد ان يكون قبيلا ولا بأس
 بعن الاطلاع ان حرف البع الى ما خلق لاجله هو حرفه الى المطابقة بينه وبينها الى الثاني
 حتى لو لم يكن لاجله لم يكن حرفا الى ما خلق **قوله** ان تلقي ما ينبغي عن رضائه ان ما ينبغي عن
 رضائه فان الاوامر يدل على ان رضائه يرفع الابتنان بتعلقها به **قوله** وما ينبغي عن
 الاجتناب عن ما خلقه ومنها ما ينبغي ان النواهي ينبغي عن الاجتناب عن ما خلقه
 فيترك متعلقا بها واراد فيها بقوله ثم استعمال الالات بتبديدها على ان حرف السمع
 الى التعليل المذكور انما يكون حرفه في خلق لاجله اذا جعل وسيلة الى الامتنان

الاختلاف

قوله

قوله ووجه ثالث لا يقال هذا من جزء من اليوم الاول اذ قال فيه اذ قد اعتبر فيه
 مخصوص هو ما يستحق لاننا نقول العزة وعطى العائده هناك عموم النعمه بالنسبة الى
 الواصلة وغيره في الجزء وخصوصه في الشكر والتعظيم لاجل اعتبار المنع المحصور
 له وقيل في اليوم الاول بالنظر الى ما اعطى في تعظيمها والله بالنظر الى الواقع تامر
قوله لاننا نقول هو مغل واحداه ان قبل فكون المجموع من فعل اللسان والجان والاركان
 قسما اربعة من الجمل فلا يكون تعظيمه الثلث فامر اهل كل اثنين مناهة اخر فيبقى
 عنه الاقسام اربعة اجبت ان النعم المذكور على سبيل منع التوهم ان لا يلح
 عن الامور الثلاثة ولا يمنع للجم وفيه نظر لان التعظيم منها او الثلاثة لا يمنع
 عن المورد اذ لا يصدر عن مور وما ان فعل اللسان وفعل الجان وفعل الاركان
 وان صدق عليه انه مجموعها فامل اليوم ان يقال مجموع الافعال وان دخل في
 في التوهم لكنه يخرج عن المقوم بغير الوحدة المعبرة عنه كما قرئت الخفي قدس سره
 ولا ينافي ذلك الاعتراف بكون مجموع الافعال واحدا لان الوحدة المعبرة في التوهم
 بغير الوحدة المعبرة في النعم لانها من حيث الوحدة العارضة بكل قسم انواعا
 كانت الاقسام اربعة فمجموعها مجموع الاقسام باعتبار تلك الوحدة ثم دام يكون هذا
 السؤال وما يلحق اخر وهو ان النسبة المذكورة بين التعظيمين الثانية اذ في الشك
 العزة كونه في مقابلة النعمة ولا لعارض في التعريف فيلزم ان يكون بينهما عموم من وجه
 لا مطلقا اذ لو صرف العبد جميع ما انعم الله تعالى عليه فيخلق واعطاه لاجله لانه
 مقابلة النعمة بل لاجل كماله الذي لا ينفك اولاد نسبة شريفة اليه كما هو مرتبة خلص
 العباد ولا يكون هذا عار فيا مع انه يشك في نظر الالفاظ التعريف وقد يجاب بانه
 بان هذا العبد يستبطن تغليب الحكم بالوصف المناسب للصالح للعلية ويلزم
 من ذلك ان المخلص لا يكونون شاكين ولا ولا لغيره في الشكر والكفر وان اقر

الصدق

بان الامر يكون في محابلة النعم ان يكون بازائها وحداها وان لم يكن ملحقا بها والاصل
 ان العاية عينية لا حقيقية وتأمل قوله **قوله** وصف الجميع فينبول الله فينبول الله فينبول الله
 ما سبق من انه فعل واحد فترتفع متعلقة فانه يدل على انه واحد في ذاته متعدي وطلب
 المتعلق ونحو ايدل على انه متعدي في ذاته واحد في الاعيان **والجواب** ان كونه مركبا
 لا ينافي كونه واحدا فهذا الحقيق لو حده في النعم الاول او في النعم الثاني وحاصله ان
 صرف الجميع فعل واحد اعتبارا من مركب في ظرف متعدي في الاجزاء ايضا والاول
 ثم يتعدي على المتعلق فقط **فلما** يمكن ان يقال انه تنزل عن المقام الاول كان
 قال لا ان متعدي في ذاته بل هو فعل واحد في ذاته والتعدي في متعلقه ثم اخبر عنه
 الى التحقيق وهو انه متعدي في اجزائه ولكنه واحد بالاعتبار كالعكر والاول ان يقال
 الاول بانه يكون المفهوم فعلا واحدا والتعدي في متعلقه وانما كلف في ظرفه على
 مجموع الظروف الزمانية ما صدق هو عليه وذكر لايم الابان حقيق ان ذكر المجموع
 فعل واحد فعوله ورف في الجميع فينبول الله حكم على ما صدق هو عليه على طريق العمل المتعارف في تأمل
قوله وذكر ابي النضر الغزنوي في التفسير فينبول الله ان او من لا يصارفة في سلكه
 مثلا فانه ان لم يكن فليس يشاك وتربط عن بعض الظواهر في هذه الحواشي توجيه
 ويمكن الاستحقاق التوكل وتربط انما بالان مصدر التوكل سواء كان اشار
 او اعشاره او كناية وتربط بعض الفضلاء النطق بذكر الوصف المعبر
 تعريف الجمل ايضا هو التوكل عايد لا على الانفاق في مادة بطريق كان وجه فقوله وهو ان
 ووجه اخر اضافي بالنسبة الى الجان والادكان او انما بالان خصوصية التوكل
 فيكون هذا سمي نسبة حقيقة لانه بالكلام وان لم يكن بالان وانه انه مع هذا
 النطق يتعاضد بفقد الآلة التعجب مطلقا **قوله** واعلم ان الامام في الجواهر
 وضع ما يتوهم من ان هذا الاصطلاح في بعض كلام القوم قوله وتغير الشكر بذكره

اه

وقد فسد الامام النعماني في الاحياء بمثل ذكر قوله قبل وبهذا المعنى ورواه
 ومما قيل من غير ذلك في الشكر فينبول الله فينبول الله فينبول الله فينبول الله فينبول الله
 ناسبة عن المبالغة اذ لا تصور المبالغة في المعنى كما سبق من ان الجواهر
 صرف الجميع في الجميع فيكون الشكر بهذا المعنى متمم الوجود لا فليلا وسما
 الجهر عن هذا المعنى فلا ينبغي لجواز جملة على الاول ايضا **والجواب** ان صرف الجميع
 الطبع يتعاون في استغراق الاوقات وعلمه وتحقق المبالغة باستغراق الاوقات
 بان يتحقق صرف الجميع في الاكثر مما يتصل به ضرورة انه لا يمكن صرف خارج
 مثلا في وقت من الاوقات في جميع ما خلق كالذكر والنهي وان اراد الاعين ان يميز
 وغيره لا ان يقول في جميع ما خلق لاجله جميع ما خلق به كما ترقاذا ان المخلوق في الاوقات
 جميع ما يجب عليه في كل الوقت فهو شاكروا الاستغناء في كل الوقت في جميع الاوقات
 فهو شاكروا وبما ان الخلق لا يشانه الى ذكر المناقشة قال فينبول الله ونقص بقوله
 نهر واما قوله ونقص الاول ايضا بقوله تعز اكل لا نهد من اجبت افعله
 على المعنى الاول لا يناسب الفرح المسوق له الآية واحتمال النور مشكوك في
 في امتناع حله مع المعنى الاول بحال هذا او هناك حيث اخبروا ان النور مع مطاوعة
 فلا يتخلق عنه فورة فلا يجوز حله على المعنى الاول ايضا لانه لا يجوز ولا يقال
 لعل الاختلاف انما هو في المعنى الالهية واما في نهد في مطاوعة المعنى الالهية
 فينبول الله الآية على المعنى الاول ويتبع حله على المعنى الثاني لا ان يقول كون النور مع
 الوجود البشري مع عدم كون الالهية مع الالهية اصطلاحا مستبعدا على انه
 قال في نهد المصداق النهد رآه في نهد وراه باقتن ويمكن الجواب بان النهد
 هذا مطاوع المعنى الاول ومع الآية اريد انهم الطريق في تحقيق الاعين على روية الطريق
 وهذا مستلزم لعدم سكوتهم الطريق وايضا فهم النعمان عن الجمل ايضا المستلزم لعدم

لن

فاسحبوا

الوصول فيصير جملة على المعنى الاول من غير خلل ولا يجوز جملة على المعنى الثاني والاول
المراد مطاوعا فيصير المعنى او صلتا به فاسحبوا المعنى على الوصول فيصير المعنى
او صلتا به فلم يحصلوا **قوله** لا يستلزم ان يكون العود مستورا كالمثل ذكره مثل
المقام لا يسمى مستورا ونظايره في اطلاقها في شائع فصولها في الاوعية كما يشهد
من تتبع المناثورات والاول ان يقال في التعليل لان الطرد على التأسيس او الطرد
على التاكيد **قوله** بل لا تتفاضل في كونها مشتركة وانما صفة في شدة غلبة الشدة على
المشهور لقوته اضافة الى اعتبار المعاني في النظر في التعميم المراد به العلوم الحقيقية
المستقلة على الفرضيات والنظريات **قوله** لان المنطوق اليه اولاني هذا الاعتبار
او فيه نظر لان المطابقة والمطابقة متضادان وبما معك كالاوبة والنبوة وغيرها
من مقولة المصنف قلنا ان المطابقة بالكسر قائم بالواقع فيقصد الى الاعتقاد
فالمطابقة بالفتح قائم بالاعتقاد ومقتضى الواقع ولا يلزم بتعديده احد طرفي النسبة
في الملاحظة على الاخر وان نظر الى ان المفروض منطوق اليه اولاني بالزآن بناء
على ان المقصود بالزات معرفة حالة وملاحظة المقيد اليه بالتسليم ان يكون
المنطوق اليه اولاني المطابقة بالفتح هو الاعتقاد **والجواب** ان المراد بالمطابقة
بالفتح كون الواقع مطابقا على طريق وصف الشيء بحال متعلقه ولا شك ان
المنطوق اليه اولاني هذا الاعتبار هو الواقع وفيما نغفل في الحاشية عن الشيء
ان امره ذكره فتأمل ويمكن ان يقال ان المراد بالمنطوق اليه اولاني لا ما يستحق التعظيم
في الملاحظة والقاعدة كما من الاعتبارين اولي بتعديده الملاحظة ولا يرتفع لاحقا
القاعدة التعظيم والقاعدة في الحكم الواقع وفي الصدق القوي والعقد ثانيا **قوله**
جعل بيان النسبة بين المفهومين ثم لتعريفها ولم يغيره كما وقع استطراد **قوله**
اشارة الى الاستعمال الا ان يقال الاستعمال في الاستعمال فان الاستعمال في الاستعمال
اشارة الى الاستعمال

قوله قلنا ان الاستعمال في الاستعمال

الحكمة او فقه ايضا اشارة الى سيرة الاستعمال من حيث ان فيه اشغافا
مقاصد الكتاب ويمكن ان يجعل تلك العبارة بنحو ما يستعمل قوله علوم نظرية
والاعلى فيه ان التميز بينها وان كان بدرجته فهو من العلوم النظرية بالمعنى المراد
هنا لان المسائل عند المحققين قدس الله سيرة قد يكون بدرجته فلا وجه للتفريق
يجمع الى ان هو انما نظر الى ان المسائل لا يكون بدرجته كما قبل في الجولات اعلمتة
بالرغم وفيه انه خلاف ما قد ذكر المحقق وتفضل المقام ان شكل الاعمال والاضطرابات
من احوال النفس الناطقة التي هي من موضوعات الطبيعة فهي على الوجه اليك من
مجموعات وكل العلم وربما صار موضوع المسئلة فان الاعراض الزائفة موضوعات
العلوم فربما موضوعات للمبادئ ومن حيث تحقيق حقيقتها وظهورها من مسائل
الانبياء ومن حيث انها اعراض زائفة للنفس فمن حيث انها تعبر عنها الافعال
المجردة والمزمنة من مسائل الحكمة العملية فوفاها المبادي التصورية للطبيعي
والانبياء الحكمة النظرية والحكمة العملية ايضا والمبادي التصورية من العلم
على ما قد ذكر المحقق في حواشي شرح المختصر نغلا عن الشيء وان فزع في غيره ان المبادي
مطلعا انما يسمى جزاء تعليلها ويصح ما كان فلا يظهر وجه لقوله ان العلوم نظرية الاعلى
فانها كما عرفت مبادي مشتركة بين النظرية والعملية غاية ما في الباب ان نغلا صلتها
فلا يكون من مجموعات العلوم النظرية بل ان نغلا صلتها احوال النبات والحيوان
والانسان اذا اخذت من بعض الطبقات من مجموعات العلوم الجزئية الموضوعية
فمن الطبيعي لاهل مجموعات الطبيعي وكذا تلك النغلا صلتها ليست اقل من تلكها
حيث يكون معرفتها في الاعلى علومها نظرية فالوجه ان يقال ان المراد بالعلوم
النظرية هي تلك الكسبية وذكره فزع عليه ان لا يكون المراد من تلكها صلتها ولما كان
كونه تسمية ضيقة اقتضاها الاشارة الى الاستعمال كسائر العلوم الكسبية

بل هو

الكسبة معها فواه بان ضم اليه ان المذكور في الطرف الآخر لا يخرج عن الاشياء الى الحكمة
 العلمية فيجب المجموع تلك الاشياء فيها **قوله** طولا الى قوله وان توفش اه هذه
 العبارة ظاهرة ان خلوا عن جميع العلوم المضمومة واخصوية طوا وان توفش اه
 ويرد عليه ان الطول عن العلم برباطها عند ان لا يغفل عن ذاته فكيف يكون اخلو
 عن مطلق العلوم ظاهرة ان عمل على ان اخلو عن جميع العلوم المضمومة طاعة ان المتأخرة
 لا يرتبط به اصلا فالكسبة اما قوبة لا يندفع او يندفع اصلا وعن الوجهين لا يخرج تلك العبارة
 ويمكن ان يقال ان اخلو عن جميع العلوم طاعة ان العلوم المضمومة ان توفش
 المتأخرة على طاعة فاعلم ان خلوا في مبداء العادة انما يترك لزوم الطول ملاحظة
 حال الطول وحارب احواله وما ذكره الشيخ من ان الطول يتعلق بالشركة حال التولد
 بالافاضة لا ينافي في ذلك ان امراد مبداء العادة حال تعلق النفس بالبدن وهو باق
 على تلك الحالة فعلى القائل في هذا المقام يظهر كذا في الزوايا من اطماع **قوله** ويرد
 لما يشرها من المشاركات والمباينات الناطقون فيه يشككون من حيث ان نسبته للمشاركات
 وسبب العلم بالمتك في الزوايا هو الصلح والتقدير في شيوته لها والسبب للمباينات بسبب
 التقدير في سببها حيث لا يخرجها عن الاخر فلا يصح جعله غير الغياض فان العوض الصلح والتقدير
 بالنسبة بينهما والتحقق ان مراد بالنسبة للمشاركات والمباينات انهما على الوجهين
 بالقوة الواحدة كما يبرز ان القوة الواحدة ملازمة جوهرية بينهما وبسبب ولزومها وتمازج
 جوهرية بينهما وبسبب الازدواج والامر ان الطول من حيث انه متعلق بالنسبة التي لها ارتباط
 بالطول بل لا بد ان الامر ان الحكم في غير غير الغياض الصور الكلية ومن حيث ان متعلق
 بنسبة بين الطرفين وبما التعلق الشبيه بالتقدير مع تعلقه لغياضه على النسبة للمشاركات
 بلام الحكم الا بالبين والتشبيه للمباينات مع تعلق السبب فانقضى وكذا يعرف انهم كلوا
 قوله امراد بل لم يذوقوا ذوقه **قوله** ان صفة كاملة راسخة يمكن بها من الانتقال حوله

يشككون

الحكم بالآتي

بذكر

بذكر وقع ما يورثه من العبارة من ان الانتقال لا يوجب بعد فكيف يحصل ملكة
 فان الكسبة النفسانية يسمى في حصولها لا فاضا راسخة تسمى ملكة كما
 يحصل ان يقال حصل ملكة فوم العبارة بان امراد منها الملكة التي هي مبداء
 الانتقال ومنها الاية او توفش ان المتأخرة في مثل الاضافة البانية وليس كذلك
 فان الشايع اضافة الملكة الى الافعال كما يقال ملكة الاندفاع على الحرب وملكة
 الافحام في الاحوال وملكة المباحة الى غير ذلك من النظائر والاضافة فيها لا يمتنع باعتبار
 المبداء الا بانية الا ان العاقل ان حصول تلك الملكات يكون مسوقا بتلك
 الافعال فتقوم ان الاضافة بانية وربما يتوهم ان لا يمتنع ان الافعال مبداء
 لها وليس كذلك اذ لو كان كذلك الملكة فطرة غير مسبقة بتلك الافعال لم يمنع العرف
 العام والخاص ان يطلق عليها ملكة تلك الافعال كما لا يخفى على من له فطرة سليمة
 ان يتبين **قوله** الاستغادة هذه امرته اه فخرها اما راجع الى امرته والفاعل
 محذوف او الى النفس والمفعول محذوف **قوله** وذلك انما يكون من مبداء
 مرة بعد اخرى اظهر من قرب نظر في مبداء فخرنا لبعض النفوس مرة واحدة
 كما جرد من نفس من له اذن فطنة في الغلبة **قوله** وحصلت لها صفة راسخة
 يتمكن اه حاول بذلك ما ولده في قوله ملكة ولا يمتنع ان اليه كما اشرنا اليه هناك فان
 المتأخرة وهو مبداء الملكة لا يضاف مع اليه **قوله** وانما سميت بذلك اه او
 هذه امرته مسبقة بحصول الكمال فوبة بالفعل بل بتلك حصوله طاعة اولاد
 مخوف لتعطين سابق ولا حق اولاد المعلوم ما لم يفرغونا فكانه غير حاصل
 بالفعل لانه في عرفة الزوايا اخبرت فكانه الان حصل بالفعل اولاد غاية
 الكمال الذي في وسع النفس ما وامت في عام الغربة لغيرها عن ودام المشاهدة
قوله لمشاركه الحيوانات العلم ان كذا السرا واما راسخة فمبداء البديهة

في الاحوال

الكسبة

الخصوصه بالانسان ولا فاقه الى تخصيص البشري بالخاصة **قوله** بل حكمها كحكمها
 المعنوية فان الكلمات العقلية ايضا من حكمها المعنوية **قوله** اما قريب وهو العقل
 بالفعل كون العقل بالفعل اقرب من العقل بالملكة باعتبار انه يتكفي في الاول الانفعالات
 وفيه كفاية يحتاج الى ترتيب المعنويات ولا يبره عليه ان الاستعداد القوي للمنفعة
 من مراتب العقل بالملكة ايضا فلا يكون العقل بالفعل اقرب منه مطلقا لان
 العقل بالفعل قريب مطلقا بخلاف نوع العقل بالملكة فنفسه على ان يتجر ان يقال
 ان في جميع مراتب العقل بالملكة يحتاج الى الكسب او الى بعض اجزاء الكسب
 او حصول المطمئنين لتمام الكسب **قوله** يحصل المستغنى وم يتم الكسب لا يتكفي في
 الانفعالات بخلاف العقل بالفعل اذ يتكفي في جميع مراتب النوم والانفعالات **قوله**
 وللنظر الى ما يتبعه الجنبى ولا يترك بصره الكثره بتأثير العقل بالفعل كافي الى ان
قوله اذ قد يكون النفس بالنسبة الى بعض النظريات في مرتبة العقل الهبوطي لان
 وفي بعضها في مرتبة العقل المستغنى **قوله** وفيه نظر لان الجاهل الاول مشتبه بغير
 النظريات فاذا حصلت كان النفس بالنسبة الى جميعها في مرتبة العقل بالملكة
 فربما انه اذا حصل في مرتبة النفس من مرتبة الهبوطي الى مرتبة الملكة والاشتباه
 بينهما الواسطة وهو خلاف الاصطلاح ويمكن ان يوجه كلاما بان مراده انه قد يعبر عن النفس
 باعتبارها الى بعضها في مرتبة الهبوطي وان كانت بالنسبة الى الجميع كقولنا كذا
 التوزيع على قوله هذه المراتب يعبر بالقياس الى كل شئ وان لم يتبع اثر الاعتبار
 بالنسبة الى بعض نفس الامر الا في التبعين **قوله** لزمه ان لا يوجد
 المستغنى اه نوفذ نعم لم تكن الانفعالات فكلية بل عوارض بان الاكساب ترتبط
 بكل احد في اول هذه الاكساب بحيث ما يشاء من ذلك النظر بصدق عليه انه اورد
 جميع النظريات التي اوردتها بحيث لا يغيب عنه شئ ويؤيد في انفسه اطلاق الجميع

فدفعه ظاهره

الاهية العقلية الكلية صانده حيث اظم الموضوع في شئ وعي تغير التنزل يمكن
 تمكن فرضه في تلك النظريات **قوله** حتملا ويمكن الجواب بان الامر عدم وجود المستغنى في احد
 احد من اهل الكمال فان وجوده في غيرهم مع انتفاء عنهم كذا ويطرح فاحش فاما
قوله فان قيل الهبوطي لانه قد يقال قد حقق قدس سره في هذه الكتاب وغيره
 ان لوازم الحمايات ما ينص الى الحماية بمرارة الوجود من تفاوت النفس بالملكة
 على فرض كونها من لوازم الحماية متوقف على وجودها المتوقف على العاقل فيكون
 العاقل معطيا لها بكونه اعطاء الوجود وكيف والكلمات من الوجود وتوابعها
 كلها من الجبراء الغياض فلا حاجة للجواب الى شئ كونها لازم الحماية على ان فيه تسليم
 كون لوازم الحماية ليست من عطيا العاقل لا يقال لعل ذلك جنى على ما اشهر
 عنهم من ان اثر العلة البعيدة لا يصل الى المعلول اذ لم يكن اثر العاقل **قوله**
 هو الوجود واللو لازم اثر الحماية **قوله** لاننا نقول هذا القول في ثبوت كون الصلابة
 بالفعل من عطيا به لانه عليه بان ذلك متوقف على الجاهل والعاقل وهو مع ما ذكرتم
 يدل على كونها من عطيا به بل على عدمه لانه كما ان لوازم الحماية مستند الى الحماية
 الوجودية باحد الوجودين فكلما لازم الوجود مستند الى الحماية الموجودة بغير
 الوجود فاذا لم يكن الاول من عطيا العاقل بنا على انه اثر الواسطة لم يكن كذلك
 ايضا فطحا ليعني ما ذكرتم فاحش **قوله** لعدم تغطيته لاندراج الحمايات فيه نظر لان
 تغطيه الاندراج ان كان شرط الانتاج في التبعين لم ير جميع القواني المنطوقه
 لاختلاف هذا الوسط الذي هو من جهة تلك القواني وان لم يكن شرط الانتاج في التبعين
 اخطا لا اخطا به والجواب احصاها في الاول لكنه لم يكن طحا يمكن طحا في رعاية
 القواني بل هو من خواص النفس فان اوساطها تسد اذ ارادوا القواني
 المنطوقه من التبعين الواجب بان الصفوف وكلية الكسب مثلا يحصل ثم تغطى الاندراج

الحماية

يحصل

واما البليد فلا يمكنه تخطى الاندراج وان بالغ في رعاية القواني المنطقة والاطلاق
ان التخطى شرط لكنه ليس شرطاً ان يكون الصانع كافيه في تخصيصه بل لا بد له
من ادخال البلاء في القواني **فوقه** رعاية لازمة في استبعاد الهذيان او الغنا
ممنوع بغير سلوك الطريق الموصل الى مراعاة القواني والغواية عبارة عن سلوك
الطريق الغير الموصل فكان ينبغي ان يقوم الاستغناء عن الغواية كغيرها من غايات
لان زيادة الغاية العقلية ويمكن ان يقال الغاية يستلزم الجوه المضاف في غير
صوب الصواب فلا ينبغي ان لا يتقزم الاستغناء عن الاولى **فوقه** ان الاعلام
يتعلق بالامر الخارجي الا انما كان في كماله على الغير أي وابن سينا من ان المعلوم
بالزات هو الصورة والامر الخارجي معلوم بالعرض قال ان النفس لا يدرك الا بما
فيها وهو الصورة ويدرك على ذكره لو ارتفع عن الخارج لكان الادراك كالمادة
الائتري ان النام والمبرسم يدرسان ما لا وجود له في الخارج على نحو ادراك ما في الخارج
والا ان يتصل الاعلام بتعلق بالماضي من حيث هي فانها المنكشفة عن النفس
والانما يتصل بها من حيث وجودها الزماني فان المعلق هو الصورة ان الماهية باعتبار
الوجود الزماني وان كان الماهية من حيث هي متعاقبة في ضمها ايضا فالاعلام يتعلق
بالماهية من حيث هي غير متغيرة بكونها في غير ذلك لان الاعلام فانه يتعلق اولاً بالماضي
الموجود في الزماني وثانياً بالماضي في ضمها وهذا مع منعه من استغناء الكلي الطبيعي
اذ اعتبر ذلك في المناسب تخصيص الاعلام بالصدق للكنة المذكورة فينتج الاعلام
الحق فاما **فوقه** بل في غير انتباهه والاحتياج الى ان كسب جبريد بل انما هي
لجواز ان يكون علم الاحتياج الى الكسب الطويل في الاستغناء ولا لاخرة انما هي في
الاوليات حيث لا بد من الاحتياج الى الاكثاب فيها مع ختم قولها فان وارتب
بواسط الاعلام هذه الاستغناء من انما هو الاعلام هو المعنى المشهور في

لابد

لا ينافي الاعلام وهو يتناقض ما سبق منه من اجادها بالكل وحمل الاسماء منها على المعنى
المشهور وتما سبق على غير تعسف والنظر ان قوله فانه لا علم الا ما حلت تاطل قوله
اعلام الحق وقوله لا ذرية الا ما الهامة الى قوله والهام الصدق وقوله انك انت
العلم بمنزلة العقل لقوله لا علم الا ما علمت وقوله والجواد اكلم هذه المنزلة لقوله
ولا ذرية الا ما الهامة تامل **فوقه** ان يعلم الاشياء على ما هي آخذ العبارة بتمام
المعنى والنتيجة السببية ومن يكون قوله وبفعل الافعال على ما ينبغي اشارة الى معنى
الحكمة كما صرح به بعد كبر حيث قال في ان صرح الحكمة ان الانسان بالافعال على ما ينبغي و
ويرد عليه ان تغافل الحكمة عن العمل غير مشهور الا انهم ذكروا في علم الاخلاق ان
التي هي احد الفضائل العقلية وجزء من العزلة هي التوسيط بين البرية والبلاء
لا الحكمة المنفردة بالعلم بالاشياء على ما هي عليها ولا ينبغي ان هذا المعنى غير ملزم
بل الاشياء ان اراد بها الحكمة العلم والعمل جميعاً فيكون العلم مذكوراً وحده في غير
الحكمة ايضا ويكفي توجيه كلامه فدرسه سره على ما يوافق ذلك ان جعل المجموع
لجميع العلم والحكمة ولا ذلك لم يذكر ذلك العلم وحده بل قوله فيما يعرف ان مراده المصداق
هو الحكمة صرح به اعني فانه اقتصر الانسان بالافعال على ما ينبغي فان هو العلم
وهو العلم فذلك هو فافهمه اخبر على ما هو في الغاية لان اراد تغافل الحكمة
بعمد العمل فاما **فوقه** ومن حيث انت اوصاف كلية او مخرجة هذا الى وجه التسمية
من حيث ان الصل يتضم احكام الطوائف التي لا تسمى في هذا الاعتبار من الاسرار
فوقه كان الاول نظراً الى معنى الجود والسماء الى معنى الشكر لانه والنور في علمه
الاخر ابداً ان الحكمة تستلزم مجموع الجود والشكر على الكل نظر الى قوله الذي هو
الجود على الكل نظر الى قوله الاخر فافهم هو اوضح من ان لا معنى الجود في امره
يشتمل على كل شيء لان الاعمال الشبيهة النظامه فعل ينبغي ان يتفهم المنع لكونه

حكمة

منعاً غاية الامر ان استماله عليها استمال الصلح على فريضة وشمات الشكر استمال على
اخرائه لا يجوز منها لا سيما على الكل ايضاً كذلك قالوا لان بقاء كل واحد من الكل
ناظر الى كل واحد من الجاهليين وبيانه ان الامر لا يدرى انظر باستعمال الاله في كل الاوقات
بالمؤمنين او ترك المساكين فان جعل الترك فعلاً كان الجود الشكر مثلاً على كل
وان جعل عكساً فما كانا مثلاً على جعلها فكانه ان قال الى الجليل عرما وكر اخرج
عن الجليل الى الكل **قوله** في الحاشية فكل من شغل في العارفين وكان ان وصار اطلق
في سورة الزور بعبارة ان فريضة في ترتيب وتكرار ما سبق ووجهه انه اذا اراد ان كل
كل كمال مستوفى في كماله لم يكن في نظره كمال الا وهو كماله في الذي يفرق انه فصار اطلق
في جميع كماله من السمع والبصر والعلم والصور والوجود لم يوجع كلها في نظره الى كماله اطلق
الذي هو صبي ذاته فصار العارفين متخلفاً باخلاق الله في باطنه بمعنى انه صار صفاته
عيني صفاته لا بالخيال كما يقول اهل النظام بان ينصف بصفتين مغايرة بصفاته
مناسبة لها وهذا هو مرتبة توحيد الصفات وما ذكره بعد ذلك هو توحيد الزوات
واعلم انه ما ذكره او لا هو المرتبة المتعارفة بالبر ببقوله البني عم لا ينزل الى العبد بقرب
الى تاليه اطلاق اجبته فانه اجبته كنت سمعته الذي به سمع وبه الذي به سمع
الى اخر الحديث ولولكن يسمى اية الكشف والتحقيق هذه المرتبة بقرب التوافق
وبعابها قرب الغائب وهو ان يشار الى الصفات في مرة اطلق على عكس المرتبة
السابعة او ثمانية كان العبد في الصفات اطلق في مرة واحدة وهذه المرتبة هي المشار اليها
بقوله البني عم قال الله تعالى ان عبده سمع الله لكن هذه وحقيق امثال
هذه الابلام الغامض والله الحق لم يزل **قوله** وباطنه معرفة المبدأ والمواد
وهي المشار اليها بالايمان بالله واليوم الآخر كما قاله شارح المعاصرو من العج
العجائب الذي بهر الابواب ان يفتح في عقولنا هذا احداً ب احداً ما لم سمع لانه

استعمال

عن شرح معاني

والغزوة

المعنيين

الاذ ان ولم يطرع علينا من منع جواز اطلاق المبدأ والمواد على من
المعنيين في اصطلاح المتكلمين والكل من كتاب الله اطلع منها يوم التعبد بها
مع ان المبدأ والمواد والمعاني وبان اسماء الله تعالى توقيته عند المتكلمين
فلا يجوز اطلاق المبدأ عليه مع شيوخ هذا الاطلاق في عبارات المتكلمين
لحيث لا يعلم على انكار الامم في التسمية فحجة التنازل لكن العناد يلج الى الامر
فتارة سلم اطلاق المبدأ والمعاني من غير ان يبين من المعنيين ويترك اطلاقها
معاً كقولهم ثمانية ينكر اطلاق المبدأ من غير ان يبين من المعنيين من كتاب الله
توقيته ولا يدرى ان ما ذكره بعض المتكلمين من ان اسماء الله تعالى توقيته قد
حققة المحققون مثلاً لا امام في الاسلام والامام الكرامة وغيرهما بان امر الاطلاق
مع وجه التسمية لا على طريق الوصف مع انه لو سلم عدم جوازه كان اعراضاً
شرعياً عليهم من حيث انهم ارتكبو احساناً وذكر لا يتنافى الشيوع الثابت
في كلامهم ثم لا يكون الاعراض خصوصاً بل يشمل مثل واجب الوجود وصلاح
العالم وغيرهما من اشياءهم فان شيا من اسماء الله تعالى وان تناور
التعبد في مطلق البدو والاعادة مما لا يخفى عليه لوان يكون المراد منها
مبدأ الانسان ومعاني المبدأ والمواد والمعاني والزمان وبنها والتعبد
في البدو والاعادة بمعنى ان يكون التقدم والتأخر فيكون المبدأ
فاعلاً والمعاد عايداً ثم كيف واطلاق المعاني على العايد تمام يتعارف ولتقارن العايد
الذي ذكره ذلك اطر الزمان بسبقه ولم يلقه من يؤاويه او يرايه في بعض الجاهل
نقله كسيرة الخلق من غير استبرال لوعلم التحقيق والبر بطلان ان مثله في
كلام ولده لا خفي وانما قول لوعلم العلماء الاسلام انه خلق بعون نظامه من
الاخلاق لا وصفاً ان يدرى كبرهم معهم في قبولهم بل لم يبرزوا في خط ما في صدور

المعنيين

استعمال

الشرح

المعنيين

المعنيين

المعنيين

المعنيين

واجب من ذلك ان يفرق من الشعوب اجابهم الحاجة الى تعقوب وابهام التصديق
كل هذا من التعقوب في كل سمعوه من غير بيان فتموا على ان هذا الحق ما عليه
منه وتوفيق نشأوا في هذه طرق الرشد والهدى من طبع سديد وفي
جديد الى الله المستكن من زمان شاع فيه العكس والعناد ولكن سيؤيد الله
الحق بنصره الله تعالى امره وهو المستعان وعليه الصلوات **قوله** ان التزموا
ملة من ملل انبياء فهم المتكلمون احياء اليهود والنصارى معتزلة بمله من ملل
الانبياء مع انهم لا يسمون متكلمين كيف وقرير تعريف الكلام بقاء نون الاسلام
فلمعنا اراء المتكلمين ومن كثر وحزبهم في اديانهم كمنعهم من التمسك او لعدم
الاعتقاد عن عدمه وكذا الحال في قولهم فهم الصوفية المتشيعون من حيث
انتفاءه بالربان فانهم لا يسمون صوفية **قوله** حاصلة الطريقة الاولى قد يقال
قوله الحاصلة في الطريقة الاولى والمقصود في الثانية اشارة الى فله مدخلية الكسب
في الاول وكثرة في الثانية **قوله** احدهما ان الحاصلة في المتشيع لا يخفى على المتشيعين
الوهمية انت في بيان النعني لا جامع ولم التقيض بل اجزم مطلق فتوجيه كلامه
هذا ان الحاصلة في المتشيع لا يخفى في بعض المواضع عن الشبهات بخلاف الحاصل
في تلك المذنبه فانها لا يشوبها اصلا وقوف هذا امر اخر وهو انه اشار الى بيان
في بعض تفاسيره ان المشاهدة اتم من الحارس بناء على ان المشاهدة بمنع الوهم
عن اعراضه رأيا بخلاف الحارس وتوجيهه ان البقي بالامور العقلية
قريب منه نوع من الوهم بمعنى انه يحصل للنفس خيل سلبية بالتجديد الى جانب
الطاف حيث لا يغفل في حزم العقل كالمشقة في الليل فانه مع يقينه بان الحيلة
بما هو والما ولا يخاف منه قد يحصل له الرتبة بسبب التجديد الوهمي الذي لا يغدر
في اليقظة في المشاهدة لا يمكن للموم مثل هذه المزاومة وهو ان يكون

مراد

او المحقق هذا المعنى فامل **قوله** وذلك يوجب ان يحصل لشكل العناصر الممثلة
لو كان المناسبة التي هي سبب الاستحقاق يحصل في وحدة الكيفية كما ان البسيط
او البسيط والا فكل من ان يكون مشتركة فيها لا يمكن ان يقال جهة المناسبة في الوسط
بين الاضداد لانه بمنزلة الخلق في ذلك يعبر عن مراتب المبدأ والحق على الاضداد
وكما كان اقرب الى التوسط كان انبسط باطلو ومن هنا يعبر الغطن اللبيط
النفوس على التعلبية ككونها امر افاضالية عن الاضداد **قوله** فيقتض على
بواسطة تلك المناسبة هذا الميل الى كلام الاشرفيين واما غيرهم فقال ان الاصل
في جميع صفاتها بالفعلة الا الاوصاف الممكنة فانها ليست في جميعها بالفعلة لان
بالفعلة بعضها يستلزم الخلق عن غير ايداف فتقربا عنها ان يكون في ايمانوسية
بين جميع الاوصاف الممكنة لئلا يتركب الله بالما **قوله** اشد مناسبة
في اللطافة للنفوس الناطقة به عليه ان اللطافة لغو مشتركة بين النجى وعن المارة
الذي هو صفة النفوس الناطقة وبني رقة العوام والشعنة وقبوله التصغير الا ان
في صفات الاجسام فلا يثبت مشاركتها في اللطافة **قوله** والجواب ان اللطافة
التي هي صفة الاجسام يوجد لها سبب مع الجرم في الجملة لكونها انبسط بصفات الجرم
كان رفيق العوام انبسط بالجرم من كينته وكذا عدم اللو وقابل التصغير
والشبه وذلك ان تلك المعاني ترجع الى سلوب بعض خواص الاجسام ونزولها في
ظا وكذا ان الله من حيث ان قبوله التفسير في اجزاء صفات يرجع الى سلب قوه
الما نفع العاسم وهو على هذا فاللطافة المذكورة ليست وفيه شبه بل مشاوه
ويمكن مدح على التعليلية فتكون الحق اشد مناسبة بسبب اللطافة فامل **قوله**
فهي من حيث قبولها لذلك الوجه الاكمل اه لا يشك في ذلك من حيث انه لقبول الوهم
على الوجه الاكمل اشد مناسبة لانا وجود كل فرد على الوجه الاكمل بالنسبة اليه وحده

يستلزم فوات نظام الكلام من حيث هو لكل بل يستلزم فوات مصداق كل فردا بعينه مثلا
 لو كان كل فرد فيلسوف فاضلا لا استلزم ان مصداق الفيلسوف الذي لا بد من ان هو الفيلسوف
 حتى قيل الى من اولها وكان ذلك نظاما من كل فردا ايضا اذ القوة البتة لا يفي
 لا يفي لمع ما هو من مصداق وفوقه قيل الانسان حزين بالطبع **قوله** فانها اشتد تأثيرا
 في الابدان المتخنة ان الحارة بالمرآة الغريبة التي هو النظم من العبارة فان الابدان
 التي هي اخرها اصلها من اجابا يكون ناسرا عن الادوية الحارة اقل بل قد تكون الادوية
 الحارة بالنسبة الى الباروف ولذلك قال الطبيب اليوناني بالعباس ان يزدن الغرس
 باروف بالعباس الى يزدن الانسان فانه لان مزاج الغرس اقرب من مزاج الانسان
قوله فلو كان وقع من المعنى التوسل في مجال التوسل بالصلوة عليه اعمام بالجماعة
 الوعاء التي هي الصلوة وهي يتوقف على المناسبة كما في رسم والمغزوخذ ان المناسبة
 غير كاملة فيحتاج في تحصيل الوسيلة الى التوسل ويطلب او يجب بان الصلوة يستحق
 للغير ولا يجتاج فيها الى المناسبة الكاملة من جانب المستفيض بل من جانب المستحق
 له والاطلاق يقال ان هو صورة التوجه الى طلب الرحمة له والشاء عليه يوحي الى ان
 في سلكه في محبة وابتاعه وذلك نوع مناسب يستلزم الاختصاص ومن عكس انوار
 فائده **قوله** لانه يعني المعنى اللغوي يمكن المناقشة في العينية فان القول لا معقول
 واصل الاستلزام كونه بمعنى التصور فان لفظة التصديق والادعاء مثلا يتصوره الى
 معقول واحد مع انه ليس بمعنى التقبول يقول صدقت واذا عنت ان من يدعي انما
 فائده **قوله** بل على انها سبعا ان من انفي لا يقال يجوز ان يقال ان ادراكه بسيط
 وادراكه مركب فاما تصور او تصديق لان هذا التفصيل لا يلائم المعام كما لا يفي
 على من انصف **قوله** ثم ان هذا معنيين افرين اه ومعنى آخر ذكره الراغب وغيره
 وهو ان المعرفة هو العلم بالشيء من قبل ان تارة كانه ما هو من العرف بمعنى الراية

هذا التفصيل والتقدير اما في التفصيل وهو موعود واما في الجمال بان يقال مثلا
 كل ممكن محتاج باصباح بخفة ذلك لا يفي عن كون مفهوم الجوهل عارضا لكل
 فرد من الممكنات لامر اعم لان مفهوم المحتاج باصباح بخفة صاوق على كل فرد منها
 كونه ممكنا وهو امر لا يقال له هو صفة فلهذا هذا المفهوم لا الاصحاح انما هو
 انما يستلزم الى الحاجة الخاصة لا انما تقول مفهوم الاصباح الحاصل انما يستلزم
 الى الخصوصية المطلقة ومن اعم من كل فرد وليس له الجوهل الا ذلك المفهوم لا الغرض
 من الاصباح وكيف يتصور ذلك فائده **قوله** وانت فية بان معنى الجوهل على احوال
 الموجود يكون انما هو الموضوع موجودة ولا شك ان الامور العامة تصدق على
 ولو هي ما ذكره لور ومثل ذلك على الامور الخاصة ايضا فان مفهوم طوبى والعرض
 واقسام الكليات التي تحتها في الاقسام الخاصة ليس موجودا عنده لا ينبغي
 وجود الكليات الطبيعية الا في **قوله** بالاجل يقال اه فية طين لان موضوع المسألة
 فلو يكون اعاضا فانية لموضوع العلم فاذا كان كذلك الامور نحو لا يلحق كونها
 موضوعا في قسمها لانها لا عمالة تكون اعاضا فانية لموضوع العلم على هذا القول
قوله اما مطلقا وذكر انه اقل بان العارض من الامر مطلقا فغريب **قوله** فية
 واما على القول اه فية فكل اذ قلنا بان العارض من الامر اه فية ان كل لفظة القول غير
 مصيب فية اذ على احوال عروضا الامكان بل هو امر والاعراض من الامر اه فية
 وكيف يقول به ولا اذ استلزاما بينهما ومراوه على فية القول **قوله** وروى انما
 اذ ينقطع اثره لا يشك بالمرتبى الا في تلي العملية فانها وان نسبت الى القوة
 العملية فيها بالحقبة انما ان للعاقلة وانما اذ بالامر منها الا ان يلا بواحدة فية
 الاثر للعاقلة ينبغي وروى العامل فائده وقد علم الكلام فية القول انما هو
 العملية في الاعمال وهي خفية **قوله** فاكشاه كتحصيل الحاصل يتفقد ذكر التحصيل
 تحصيل الحاصل

٣

غيره بل وافتح وخصيلا لما صلا بغيره لا نرم فمائل **قوله** لم يبين الاختصار اذ
 امكن بيان الاختصار بان العلم اما اذا كان بوقوع النسبة او لا وقوعها وهو
 او لا وقوعها التصور سواء كان متعلقا بالوقوع والادنى او بغيرها فالاختصار
 العلم في التصور من غير استناد الى الاختصار المعلوم فيما يتعلق به لا يقال في توجيه
 كلامه قد سئل الله بان القوم تسامحوا بما فعلوا الخيلا واخلا في التصديق والتمس
 عدوا الشرح من الصانع المثل المناسبة للتقدير وبيان الاختصار على الوجه
 الذي يدخل الشرح في التصديق لا يجعل الا بذلك الطريق اذ الطريق الذي ذكرنا في
 التفصيل فذلك الطريق صحيح في بيان الاختصار على الوجه الذي جاولنا ان نقوله يمكن
 على هذا الوجه ايضا ان يقال العلم اما ان يكون اذ عاين او طبعيا واما ان يكون غيرهما
 فيقول القدر في المشرق كين الاذعان والتفصيل في غيرهما **قوله** في القياس او
 اظهر وكان هذا ان اعم ما كان قوله ما يتوقى عليه من الالفاظ في مضمون الاصل بناء
 اما ان ايضا كلمة في العرف يتبادر منه ان يتوقى عليه خصوصية العلم لا ان
 الدليل لم يفرم بالاعتبة ولما كان الانسب بالمباحث المنطقية هو الاول ما لا الله
 ثم الضرورة في ان وقوعه اذ بالضرورة البديهي معنى ان توقعه على تصور يوم ما
 بوسعي اذ ادبنا باللازم واعمح ان اللازم كونه متوقفا على تصور يوم ما واما
 لم يقل الفروخ الشرح تصور يوم ما لا ان المقصود في التوقف على التصور
 بمرسود والتقدير بغيره المتصورة والملائم لتفسيره كل انباء التوقف
 للتصور يوم ما والتقدير بغيره ما ولو قال لكل كاه التوقف بغيره
 فيدبر **قوله** توقعه على تصور العلم اه وفيه غش اذ يجوز ان يتصور الى مسألة
 وخصيلا من غير ان يتصور العلم ويكن الجواب بان لم يشرع في العلم او الشرح
 في الشيء هو التلبس بغيره من افر انه يقصد خصيلا وهو الشيء وكان هذا اذ لم نذكر

في العسوي

متعين

في تعريف الشرح الا ان الظاهر من بنية بعصر السورة مثلا لا يقال انه شاع
 في جميع الاسفار التي يصلي هذه المدة من البلاء ان المتبادر فيكون من خط
 من بيتة فطوة واحدة من راحة شغل الشوق واليقين وما بينهما من السموات
 الغير المتناهية المعروضة وهذا هو ان يقال في الجواب انه قد يتصور العلم بغير
 الوجود التفصيلية على تصور غيره لا ان تصور جميع الاخرات متوقفا على تصور
 الكل وليس لم فذلك المسائل التي تصورها ليست جميع اجزاء العلم بل بعضها منها ان
 المسائل تنجز اياها يوما فوما فلا يصح ان تصور العلم ومن هنا يظهر ان
 في هذا الكلام وهو ان يجوز ان يتصور المسائل المروية فقط وخصيلا بها بدون تصور
 العلم وجوابه ما ذكر بعينه من انه لم يشرع في العلم **فان قلت** هذا اقوال في توقع
 تفصيل العلم على التصور يوم ما والتقدير بغيره ما لا ان اجاز تفصيل بدون
 الشرح لم يلح اليها **قلت** فليكن ولا يفر اذ لم نذكر ذلك ولا يتوقى العوض عليه
 وانت حيرت بان يجوز كون المعززة من العلم ولا يلزم الدور لجواز تفصيل
 العلم بدون الشرح فلهذا ذكرتم فلا يتوقف على المعززة لان الموقف عليها هو الشر
 عندكم وليس لم توقعه على المعززة فلا يلزم توقف تفصيل المعززة على تصور العلم
 لجواز تفصيل المعززة بدون الشرح في العلم على تقدير تفصيلها بالشرح فلهذا
 يمكن تفصيل المعززة بدون الشرح فيها فلا يلزم قوله الشرح في العلم لا يتوقف على
 ما هو في منه والاه اذ لا نالو في هذا المعززة ام حصل بتصويره فلو لم يكن غير
 فقد تفصيل العلم لم يلزم دورا أصلا لان التلبس به ليس بشرع في العلم في
 يتوقف على المعززة وانما يلزم الدور لو كان تفصيل العلم بطريق الشرح فلهذا
 المعززة بطريق الشرح في العلم لا بطريق الشرح في المعززة ولا بطريق علم الشرح
 فيها ايضا **قوله** ولا ذكر مباحث الاغلاط اه فلهذا ان هذا لا يفتق بالمنطق فيعلم ان

يكون

مثلا ان التقدم منها بالزمان لا بالذات والاشكال والسطوح فانما كونه بتوسط الاولين
على معنى ان الاحاسيس الغزيرة معلية بالوقت سو بعينه متعلق بالاشكال لا بتباينها فيكون بينها ما هو
حسني ثانيا ولا بالحواس على قياس ما ذكره في الاعراض الثانية يرتد الى التصديق ما ذكرناه
ان اللون والكيفية انما انما في الحلا وعند الحس المعصوم مثلا في الاشكال وما ذكره من ان
وغيرها وعلى هذا فنحن الانشغال كذا فيفسر قال كل ما يتعلق به احاسيس في ذاته سواء كان شرا
باحاسيس اخرى او لم يكن وسواء كان موضوعا لحواس او لا فهو من الحواس وكل ما يتعلق
به احاسيس متعلق بشئ اخر فليس منها بدق تلك الاشياء واعلم ان كلامنا ارجح ولا يابعد مملوك ولا
وبالوقت بنافي ما ذكرناه سواء علم على ان الله هو ما يتبادر الى الحواس او التقدم الذات فكل
بالتام من الحوادث والتكامل على التوافق **قوله** عند الاحاسيس بها فالحسوس متبوعة بالانفعال
الحواس وتابو لا انفعال للمولاه فكانت منسوبة اليه **قوله** بالانفعال الذي هو المزاج قال الامام الطوسي
والسبب في كونها تابعة للمزاج شحها او نحوها كلام الانفعال الذي هو المزاج فيكون انفعال
بستنا تابع لاصلا بل كل واحد منها فاجبة بالباطن لا بالاعتبار ولا ينافي ذلك الاعتقاد
في الحواس والبرودة لانما في المعاصي الحواس والبرودة فوق ما كانت حاصلة في مزاجها **قوله**
وليس من الكيفية الاربع كفيان اوله في هذه الاربع هي اوابد المتوحد كما ان المسميات
تسج اوابد التي هي **قوله** الكيفيات الحسية باطن الظاهرية عن التعريف بالحد والوسم
فاجزئان مدركة بالحواس ولا مدرك في نفس والوسم واما كلياتها كما فيه الحواس
والبرودة فالاحاسيس بخلافها كما فيه بادر ان لا يمتد في كثر المشوحيات ولا حاج
الى تعريف اصلا كيف ولا تعريف يورد هناك في افادة الصورة متفاهرا
عن تلك الاحاسيس كما لا يخفى على من تأملها **قوله** اوابد اسطرها في المادة التي في
مادة المجردة **قوله** والحواس مختصة بتعريف الحكماء في هذه الاشارة حادثة في الجسم
من الاجسام المختلفة لطافة وكثافة واما في الاشراف في الجسم البسيط كالما فافاض تغزنا

المتان لان وجه الحكماء **قوله** والاشبه ان الحواس الغريزية مغايرة للحواس الحادثة
ورنما قال الاشبه لان حاسة الغريزية انما يحددهم الحسوة لولا انهم يفسر سورتها بالاعتقاد والقياس
بان الحاسة الغريزية هي حاسة الحواس مع الاطباء قالوا الكيفيات متبوعة عن حواسها
فيفسر سورتها وتستقر على حالة متوسطة متشابهة واما الفلكية فقد طلبوا الى الحواس
كيفيات الباطن وهو وحده كيفية واحدة متوسطة متشابهة فليس في يد
الحواس الاجسام المركبة حاسة قارية بدقية حاسة اخرى بخلاف الغريزية في الحقيقة كما ذكر
قوله حاسة الشمس مخفية في الحواس حاسة الشمس توضع على الاعشى بخلاف حاسة
الشارح **قوله** ومنه بان البرودة اي ابطال هذه القول **قوله** وقار الامام في البلية الحارة على
ظاهر الجسم المتضمنة لسهولة الاتصال في الحواس من الاجسام ما هو رطب الجوهر كالماء
فان صفة النوعية تقتضي كيفية الرطوبة في مادة وتثبت وهو الذي هو في ظاهره
وغير جوهر والتصديق او تغذ في ذرة رطبا ولم يقد لبناء ذلك الجوهر في رطب بل في
وهو الذي تغذ في الحواف في جوهر وافادة لبناء الرطوبة لظن على البلية الحارة على
سطوح الاجسام وعلى هذا المعنى في رطب لظن على الكيفية الثابتة في جوهر الماء والكلام فيها
منع الكيفية لا يمنع البلية لان بطلان البلية على تلك الكيفية يثبت ولا في اوجه الاعمال
الا ان الشبهة في الاستحالة ما ذكرناه وقوله في اوجه الاعمال انما هو من اجل الكيفية
واقترانها ان الماء رطب ولا شك في ان ليس النضارة والفصل في اجسام وان يشهد
تخلط بالاشكال مختلفة لمرورها في رطب من رطب رطوبة عن كيفية تقتضي سهولة الاتصال
والانفصال فلا يكون الهواء رطبا ومنهم من قال في بيان عن الكيفية المتضمنة لسهولة
قبول الاشكال وتوثرها فيكون الهواء رطبا بل رطب من الماء **قوله** لا يقال لو كانت
الرطوبة من السوال انما يتوجه لافترس الرطوبة بالكيفية المتضمنة للاتصال
حتى يبرز انما كان الصق والشد النضارة كالارطب افا لافترس بالكيفية المتضمنة

كان

سهول الالتهاق بلزم ان ما كان التصاقا كان الرطب والعسل ليس سهل التصاقا
 من الماء بل هو من شدة التصاقه والفرق **قوله** كيفيتا التعلقان الالتهاق في ما يتن
 الكيفيتين اظهر من ان التعلق في احواله اظهر من ان التعلق وان كان في الحس
 فاعلمه ومنتفعه ليجوز منها المزاج **قوله** ويسمى التعلقون الحفوف والتعلقون الحفوف مثلا
 طبيعيا فاعلمه لا يكون المبدأ الطبيع نفس المداخلة الصالحة والها بطة وما ذكر ان
 الجسم في مكانه الطبيع لا يوجد فيه نفس المداخلة الصالحة والها بطة بل هو
 جبر انما هو ما ذكر من ان الجسم في مكانه الطبيع لا يوجد فيه نفس طبيعيا لما يتم في المبدأ
 لولا الاستيلاء ان يكون فيه ملكا فوجبت لو كان مبدوا خارجا عنه ملكا اليه وينتفي عنها
 لا تتعاشر مكوونة خارجا عنه وكانه الطبيع فلا يلزم مدبر ولا طلب بخلاف المداخلة فانها
 اما مدبر واما طلب سواء كان ترتب عليها حركة والا لعدم الا ان يقال لا يتبعها بالوجود
 الا ما يكون مبدوا لا فربما يتبعها عند فتم الاستدلال في المعاني التي اعتنا باليل
 في الجسم حاكونه في الطبيع سواء فتم نفس المداخلة او بما يوجد بها ويلزم ايضا امتناع اجتماع
 المبدأ في الجهتين على التفسير بل كما اشار اليه ان رجع فيها **قوله** وقد يكون طبيعيا بان
 يكون منتفعا ليس انما في نفس المداخلة كانت النفس بارادتها او الطبيع مبدوا لها
 وهذا لان المداخلة في جسمه ولا بد لها من جبر او النفس او الطبيع وان فتم ما يجب
 المداخلة فيكون النفس والطبيع مبدوي شي يقتض المداخلة ووجود هذا المتوسط فيه خفا
 واما المبدأ القسري فانما ان القاسر فيه يشترط الطبيع ويجعلها كغيره
 المداخلة المخصوصة لانه تقتضيه بالبدء بالقياس مع القاسر **قوله** وهو الى جهة
 غير جهة المبدأ واعلم انهم ليسوا لون بل هو على وجوده ليس بالمعنى التام
 وهو حلة المداخلة فيقولون ان اجزاء الكبر والصغار المبريتي الى فوق لغو واحد
 في حصة واحد يختلفان سرية ولطوا فلا بد من انهما لهما في مخالفة

حالة في وصفها ان ولا مانع من تصور متاكر الالتهاق الى خلاف ذلك اذ ما
 لكن وجود المداخلة الى خلاف ذلك الجسم مع الحركة فيها فيقتضي وجود مقتضى
 اعطى ويتوجه عليه ان المعاقب وهي صور طبيع في حاجته الى احوالها في
 المداخلة على ان حصر المعاقب في المداخلة وما يوجد بها لم يكون مقتضى يكون
 معاقب **قوله** اعلم ان صور العربة المداخلة من فسر المبدأ بهذا يتوجه عليه ما ذكر
 ومن جواز ان يكون الجواب المبدأ للمداخلة مشروطا بشرط يتخلف عنه احكاما لم يتوجه
 عليه ذلك نعم قوله وانما يكون حركة الجسم له سواء جبر عن الاستدلال على الاجسام والوجود
 ايضا لما اوضحنا في الحاشية **قوله** اولها بالذات وهو اللون والصفو جوف اللون مبصر
 اولها بالذات انما هو بالمعنى الذي حققناه ولا ينافي كونه مشروطا بالبصا والصفو
قوله لان العقل لا يبداهة عقولهم بل يكون التفرقة وذلك يتوقف على احوالها وما
 يتوقف عليه البديهة اولها بان يكون بديها ويراد من المقصود تصوره الحقيقية والتفرقة
 على ذلك بدع النظر اوجه ما ومكنا حال الاستقراء او الحق ما تقدم من الاشكال باطراد
 كاف في احوالها ما مبينات المحسوسات واقل في ذلك مما يمكن ان يذكر لها من التوقيعات
 عند التامر المتصرف **قوله** الى الا يعني احوال في غاية اشرح ملخص في بطيخ المر واسمع
 في ماء طبع فيه القلي ويصنع في غاية التصفية حتى حار كانه الراس ثم خلط هذا
 الماء في فينقذ المنخر الشفاء من المداخلة ويبقى في غاية البياض كاللبن الزبيب
 ثم يصفى **قوله** واما ان اختلاف الالوان في هذا الموضع منسوب الى ابن الهيثم
قوله حقيقة في لغة اللون واما حلا حفا في ان احوال متفاوت بحسب اختلاف
 الصفو شدة وضعها لكن يكتفي ان يكون اللون واحد في جميع الحالات ويختلف
 مراتب اختلافه وانما في حله على حسب مراتب الصفو فلا يحد من ذلك ما ذكر
 العلم الا ان يكون اختلاف صفو الالوان ايضا معلوما بالحدس **قوله** قد يوجد

شديدة لولا كانت حرفة من الناس من تقوم في السوالة الشديدة اجتمع السوابة في ما جاع
الظلم في السوالة الضعيف اجتمع سوله ويباين معان محب **قوله** من قوله لفتق
طباعها لا يس مناكل لرواه ولا في **قوله** اكثر من الماكنة في الجبان ما مله تشادات
من صعب جبانة الجهم التي على خلاف ما اريد بها فان سزا مناكل مصدر الجهموا اكثر
منورية فتوجه مصدر المعلوم فخر بحد مأكلة **قوله** لان الضوا لا يكون سزا السغال في بعض
مدركا لضعف لوزا كما وراه على حسب كذا الضوا في لوفوى السغال بالمتوسط طامغ
الاصح ما وراه الا بريد ان الزجاج كلما كان لونه اشد كان شوه مأكلة اقوى ومكذاه في ثقاف
الغلفا فعلى هذا القياس يلزم من كونا الضوا جسيما كونه مأكلة على تفاوت شدة وضعفه
الاهم لان يقال ان الضوا لا يخرج نفوذ الشمع فلا يكون **قوله** منها ما سوا او الضوا اما في
واما استفاد من معنى واتا اما لوراه **قوله** في غير الاض النظم ان تغير الدقل مكنة لتكليف الهواء
بالضوا لوجب ان يجرى الهواء مضيا كالماء في حال تكليف بالضوا واتا بط فكذا المقدم ومع
ببطل ما ذكره من ان الظلم ضوا جسد في الجسم مقابل الهواء والتكليف بالضوا وتغير
الطوب ان الهواء لونه اشد لضعف وضوا ضعيف فلهذا ليس الجسد به بخلاف لونه فان لونه
يس لضعف فضوه اما حدثت مقابل الشئ في **قوله** وهو في كينيات جبان النزل
في صدف مبيد عارضة للصوت يتميز بها عن صوت لونه مثلا في احدى والثقل يتميز
في المسموع ان من يسمع ان يراى اركه في احدى والثقل مدام لوراه وان كان جبان التي تفتق
ان يتميز في احدى والثقل **قوله** اما الطول والعرض في الصوت باعتبار الوقت الواقع
مؤدية فيذكر في هذا المذهب اجراء الواقع في اجزاء في تلك الوقت فذلك الاجزاء
مسموعة وذلك الامتداد مسموم واما السلاية والتدلة النفس بالصوت في
الوجدان وان اريد بها كونه كينيت يلتد به كانت مسمومة واهدة والثقل
وان كانا مسموعين لكن لا يتميز باحد مما صوت حركتين اركه فيه **قوله** فلا يها من الكليات

لا يتعارف حاجته الى الاحتمال من عدم الاندراج في الكيفية لانا نقول لوراه بالكيفية مدام كما اشار
اليه الشارح **قوله** لا الكيفية فيها وذكرك لان الاقفا حركية من الحروف على ما سوا المشهور
فلو لم يكن حرف جبانة عن الصوت التكليف بالكيفية المحسوسه لم يكن الا لفاظ اصواتا
قوله الى مملوءة صوت الرطب وحار من الجوى **قوله** والى مملوءة صوت واضحت تلخ
والصحة على صيغة الفاعل تلخ الفاعل تلخ الصاحبه وليس بالصواحت ايضا **قوله**
يخرج الهواء بفرع او قلع وذكرك لانا نرى الصوت مسموما باسمه لنعوم الهواء
من الخلق والالات الصناعات فالاهم والدول من الارض عليه لعله لا يد
والسبيل علمية على ان الدول من قس فان الهواء لوفوى بالبدن كجسد مناكل
صوت وما ذكره من لا بد الا على عدم الصوت في بعض صو عدم التقوم وذكرك
لا يقتضي عدمه في جميع صو عدم التقوم فلا بد ان لا وجود او لا عدم ما شرم السامع
قوله باب الناجد صوت الصوت في السامع يعني ان التقوم او التلخ الى الهواء
الذي في الصماخ كجسد كيفية الصوت في ذلك الهواء فيذكر ان صورا
الهواء التقوم خارج الصماخ فلا يوجد فيه الصوت **قوله** يعني ان السامع في كينيات
الطوم الطوم لم يذكر وانما على اختيار الطوم المفردة في هذه التسمية وليلا يوجب غلبة
الظن فضلا عما يغيب علينا على ان الاختلاف بين الحفوص والتقبض لانا نشده
والضعف فان التمايز يغيب ظاهرا لان فقط والعنف ظاهرا وباطنا فلو
الاشد والاضعف في عين ارتق مزلت الطوم الى ما لا يخص في حدوده
واعترض ايضا بان التماس في موضع من القاتن قال على انخوسة البرودة
كما مود المشهور وصرح في بعض النسخ من ان الرطوبات انما تختص بالسيلا والحرارة
التي يومية بالسيلا على الرطوبات كجسد عنها الاجزاء الطبقة لكان فيب تولد
عليها البرودة وتخصها فالظاهر بالظن مود البرودة فلا تنافس بين كلاميه كما ظن

بيد

فقد احسن منه بطعم في غاية القبول الاسماحة الموافقة او كما جهد المجاهد اولى جمود الاخذ
الى حالها كذا في السكك **قوله** ان يكون نوع ما خارج فان كان نوع من الحيوانات لا مزاج خارج
منه اصله الاخرجه بالقياس اليه في جنسها فلهذا عنه وفواضله **قوله** وليست حكمكم ذكر النسي هذا التفسير
في القاص **قوله** فان اجمعوا الواحدة فانه على الجوار والبعثا فقام كل واحد من الحيوانين في
يتوقف على النضام **قوله** لا تجد اليه الا على قيام الاخرى به فلا **قوله** ولو صدق البديهي ما ذكرنا
الا ان معنى هذا التفسير صناعته ان تصفه بديهي وبني على ذلك ارد في قوله وصدق البديهي
على تصور البديهي **قوله** ولم يكن اجتهاد الا ان يذكر المذكر في لوجبه وذكر المذكر في خلافا فيتميز
به ويمتاز مفهوم الا ان كانا يلتصقان في النسخا النفسية لم يلزم كذا **قوله** ولا يصح
اراه بالوجوب ما يعم الالهي والقطعي والشيئية والبداهة العقلية والضرورة الوجودية وغيرها
خرج به التعليل صوابا كان او خطأ والى ما كان الذي يكون موجب بناء والتصديقه المطابقة الذي
يستند اليه الشبهة والتصديق الذي لا يطابق الواقع ويستند اليها قوله سواء كان في الخارج
الى القسم الثاني من مبادئ الاخرى وقوله او تشكك التشكك اشارة الى القسم الاول من هذا **قوله**
لا يمتنع لاسم الوجود انه يحكم عليه لعلها بقوتها صادقة **قوله** ونحن انما نعلم من الاستدلال انهم
انهم اراه وبالضرورة ما لا و ان الاخر خارج في تمام الخالصة وان خالفة وجودا وما ذكر من الزم
بكونه الذي حار او بار ولا محاسن لا اله الا ما حصل في غير الخارج الحولة الى ما عليها موجودة
بالوجود الاصيل الذي هو مصدر الانوار ومظهر الاحكام لا ما حصل في ما عليها موجودة
بالوجود الظلي وكذا ما اورد من صور جوارحه لعل في فان وجوده بالوجود في الخارج كان لا
في موضوعه وتلك الضميمة التي هي ماضيات لوجوده ينبغي كذا **قوله** يكون العاقل
والعقول واحد ولا يكون العلم متناك كصور صورة المعلوم في العالم بل في صور المعلوم بذاته
عنده فلا يلزم ما ذكرتم من الخدم **قوله** بل الصور العقلية فليكن هذا على القول بان الحاصل
في العبد مألوف في المعارف لان اول الامور اربعة فقام الهيبة وقوله والصور

الحيوان

العقلية كلية لان نسبتها الى ما هو على القول الآخر وسواء الاحوال على ما في الخارج في تمام الهيبة
ولو اختلفا في الوجود في سبيل تبيينها وما قبل السوال فليس العلم بها الا بالقول القوي من القول
قوله والذي يدبر على ما بين الازالة واكثر مدة الشهوة والغضب هذه الظلام منقور من شرح
الاشارة الى الفضل الحقيقي وهو غير مغفور والمنقول عليه ما ذكره الشارح في الشرح
حيث قال لا بد في الحكم الاختيارية ان يتصور الشيء ناسحا بخصه او حار بغيره ثم
نستخرج من ذلك التصور شوق الى تحقيق ذلك الشيء او دفعه ويجوز ان يكون
الشوق من الغم الى الغم فحرك الاعضاء اليه والشوق ليس من القوى المدركة لان
فعلها ليس الا الادراك وربما يتكرر الادراك عن الشوق كما يدرك ان له في طعام تقوا الا انه
لا يشترط اليه سبب امتلاية من الخلاء والهمم انما يحسن بعد الشوق فتكون الحماي الى
وايضا انما يكون شوق في الغاية من غيرهم كما انما هو حيا او مكره كذا في ما يشك
الهمم من الشرير كما ان كان مألوف حار كونه ثم قال المتصور للشوق العقلية والعلوية والشوق
ان كان حدث تقع فيجب القوع الشهوانية وان كان الى دفعه فيجب القوع الغضبية هذا
كلامه واما الفرق اوردته لتحقيق من ان الشوق قد يرد بالاشهية وبك ما يشبهه فلا يبال
هذا المقام فان الازالة متفرقة على الشوق فلا يوجد به وند ولو وجدت لما كان الشوق
من مبادئ الافعال الاختيارية على الاطلاق لانه بعد الازالة لا حاجة الى تحريك القوع الغضبية
في العضلات والقوم انما يكون واحد الفرق بين الازالة والشهوة والارادة والقوة
عند ما عهد والكيفيات الشبكية وجعلوا ما بين فاما **قوله** فيكون من جنس هذه الكيفيات
الاربعة فيكون ثانيا في الكيفيات الاربعة الظاهر من عبارة المتكلم انها وليلان وقد جعلها المشاكك
وليس لا واحد فتاوية لشرح الملتحق **قوله** كالطبيب لعلها في معنى في الاحراض النفسانية
واما في الاحراض البدنية فالمخاينة ظاهري فلا حاجة منها ان ذلك القيد **قوله** بانها علة
التجربة في آخره اعيد مبداء التجديد في آخره يتبادر منه بالذات والافقيد من حيث هو

علم من ان العنبر حرق الاخر حبله في البحر ولوبا لا اعتبار **قوله** فيكون ثانيا في الحقيقة في كونه لا في
 فانه حينئذ عليه كيفية ازاله ذلك المرض واره انه لتلك الازالة مستحيل معاجل ومن حين
 ارتخاؤه بذلك المرض واره انه زواله غير مستحيل **قوله** معاجل **قوله** والارادة كونه السطح
 من السهو **قوله** والشكل مبني لاحاطة او احد وود بالجسم العجيج بالمعنى لثبته
 انما لم يزل اول ما هو بالنعف من حيث هو النعف وما كان من سكون الجوارح
 انما هي القدرة والارادة لم يبعد ان يكون لنفسه فلتان
 ان فخره لان العبد لا يزداد عند الاشكال
 زود النفع منها ولزودها
 ابلغها الى التي فحسب
 امان النفع النفع
 والغباض ما دون
 من الارض
 ثم

القول الذي كتبنا الحق الكامل والمدقق الفاضل سيد رجب محمد الله بغفرانه والكشف في احوال

والعلم بالحق والبرهان

يا تبارك الذي لا يخطئ في نظره
 ولا يفتنى كانه بالبرهان

Süleymaniye U. Kütüphanesi	
Klasik	H. H. H. H.
Yeni sayfa	
Eski Kayıt No	1234

بسم الله الرحمن الرحيم

قال مولانا الامام ابو الصمصام علامة العلماء المتفاني في رتبة الفضائل
 الموقعين في رتبته مائة وناور ورواية كبر في الاسلام والمسلمين جلالة الملكة والشيخة
 والمفتية والدين لا زال سمي فضيلة من ذرار احب العالمين وكوكب صيت فوايدة
 سيار ابي العالمين **قوله** اعلم ان الغياض من هنا منتول عن معناه اللغوي وهو
 الكثرة كثره مخصوصة بالماء الى معن الوفاة اما ببلو وسطه بان يشبه الهيئة بتلك الكثرة
 فيستعار الغياض الموضوع لها الهيئة ثم ينتقل منه الغياض الى معن الوفاة على ما هو
 طريق الاستعارة التبعية واما بوسطه منتول او لا الى ما هو وصفه للمواثيق من الكثرة
 المخصوصة بها او غير طريق الاستعارة لجامع النفع او غيره والنقل منه الى الهيئة
 بما ذكره من اذ لا اصل للتبعية ويحتمل على تقدير النقل بوسطه ان ينتقل او لا الى شيء
 آخر من صفات الما بالسيلا بغير طريق الارسان ونقل منه الى الهيئة بغير طريق الاستعارة
 ان غير ذلك من التوجيه وان اشار الى الاخر الى النقل بوسطه بقوله او هو وصفه ينتقل
 مواثيقه واما جعل قوله او هو وصفه ينتقل مواثيقه عطف على قوله الغياض الوفاة
 فيمع الغياض اما مع الوفاة والنقل بوسطه او بدونه والنقل بجهة الموصوف
 او لا بل صفة للمواثيق فالنقل بجهة المتعلق وهو الظاهر نظر الى اصل الماشية وبه يبرهن
 عن هذه التكاليف كثره زيق الحق فترس سره كتب حاشية بعد تمام الوجوه وبع
 التقدير موقوفها الوجه الاول لانه تفصيل له وبانه لا يلزم لفظ اي المتعذر اذ لا اعتبار
 في الاصل بعنى النقل فهو تفصيل لا تغير والاخر واه كما لا يخفى والغياض في الاصطلاح
 علم ما ذكره فعلى اه ومنه اخذ قوله المبداء الغياض اما على قياس ما عرفت من
 النقل بوسطه او بغيره اما الاول فما نرا به اتصال ذلك الفعل وادامته لاغته
 وينقل منه الى مثل ذلك الفعل لعلاقة التعلق ثم الى فعله بالمعنى المذكور بتلك
 العلاقة ايضا وجامع الكثرة والروا فيفسق منه الغياض بمعنى الغا على الفعل

المتعلق

هذه حاشية جلال من حاشية المطالع

وهي من حاشية جلال

هذه حاشية جلال
الدواني على حاشية
السيد علي شرح
القسط علي من
المطالع للأمام

قدس الله تعالى اسمهم
ونفعنا بهم آمين

المذكور
المذكور
المذكور

هذه حاشية جلال
الدواني على حاشية
السيد علي شرح
القسط علي من
المطالع للأمام

